ACHPR
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

حقوق الإنسان مسؤوليتنا الجماعية

دراسة حول الاستجابات الأفريقية للهجرة وحماية حقوق المهاجرين

An Organ of the African Union

Funded by:

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

دراسة حول الاستجابات الأفريقية للهجرة وحماية حقوق المهاجرين

أبريل 2023

1 جدول المحتويات
2 تقديم 7
3 المختصرات 9
4 المقدمة 9
4.1 الغرض من الدراسة 10
4.2 تعريف المهاجر 11
4.3 نظرة عامة على الاجتهاد القضائي: الاجتهاد القضائي في القارة الأفريقية 12
4.4 المؤسسات السياسية الأفريقية وعملها في مجال الهجرة 13
4.5 أصحاب المصلحة الرئيسيون الآخرون 14
4.6 نحو مبادئ توجيهية 15
5 الهجرة في شمال أفريقيا 16
5.1 اتجاهات الهجرة 16
5.1.1 الهجرة إلى دول أفريقية أخرى 17
5.1.2 الهجرة خارج القارة 17
5.1.3 ديناميات الهجرة المرتبطة بالظروف المناخية 17
5.2 الإطار القانوني والممارسات الجيدة 18
5.2.1 التصديقات على المعاهدات 18
5.2.2 القوانين الإقليمية 18
5.2.3 القوانين الوطنية 18
5.3 التحديات الحقوقية الرئيسية 19
5.3.1 تهريب البشر والاتجار بهم 19
5.3.2 اللجوء وعدم الإعادة القسرية 20
5.3.3 انعدام الجنسية وعدم وجود مسارات لتسوية الأوضاع 20
5.3.4 المشاركة السياسة 20
5.3.5 الاحتجاز 21
5.4 الخلاصة 21
6 الهجرة في شرق أفريقيا 23
6.1 اتجاهات الهجرة 23
6.1.1 الهجرة إلى دول أفريقية أخرى 24
6.1.2 الهجرة خارج القارة 24
6.1.3 ديناميات الهجرة المرتبطة بالظروف المناخية 25

6.2 الإطار القانوني والممارسات الجيدة 25
6.2.1 التصديقات على المعاهدات 25
6.2.2 القوانين الإقليمية 26
6.2.3 القوانين الوطنية 26
6.3 التحديات الحقوقية الرئيسية 28
6.3.1 الجنسية 29
6.3.2 الإعادة القسرية 29
6.3.3 سياسات مخيمات اللاجئين 29
6.3.4 الاتجار والتهريب 31
6.3.5 الوصول إلى الوضع القانوني والحماية القانونية 31
6.4 الخلاصة 32
7 الهجرة في الجنوب الأفريقي 34
7.1 اتجاهات الهجرة 34
7.1.1 الهجرة إلى دول أفريقية أخرى 34
7.1.2 الهجرة خارج القارة 35
7.1.3 ديناميات الهجرة المرتبطة بالظروف المناخية 35
7.2 الإطار القانوني والممارسات الجيدة 36
7.2.1 التصديقات على المعاهدات 36
7.2.2 القوانين الإقليمية 36
7.2.3 القوانين الوطنية 37
7.3 التحديات الحقوقية الرئيسية 38
7.3.1 تهريب البشر والاتجار بهم 38
7.3.2 تسجيل المواليد وانعدام الجنسية 39
7.3.3 مشاركة المهاجرين في السياسة 40
7.3.4 الوصول إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية 41
7.3.5 كراهية الأجانب والتمييز العنصري 41
7.3.6 الإعادة القسريةو/أو حالات الاختفاء 42
7.4 الخلاصة 43
8 الهجرة في وسط أفريقيا 45
8.1 اتجاهات الهجرة 45
8.1.1 الهجرة إلى دول أفريقية أخرى 45
8.1.2 الهجرة خارج القارة 45
8.1.3 ديناميات الهجرة المرتبطة بالظروف المناخية 46
8.2 الإطار القانوني والممارسات الجيدة 47

8.2.1 التصديقات على المعاهدات 47
8.2.2 القوانين الإقليمية..... 47
8.2.3 القوانين الوطنية 48
8.3 التحديات الحقوقية الرئيسية 48
8.3.1 تهريب البشر والاتجار بهم 48
8.3.2 اللجوء والإعادة القسرية 49
8.3.3 وثائق الهوية 50
8.3.4 حالات الاختفاء 50
8.3.5 الاحتجاز والوصول إلى العدالة..... 50
8.4 الخلاصة..... 51
9 الهجرة في غرب أفريقيا 52
9.1 اتجاهات الهجرة 52
9.1.1 الهجرة إلى دول أفريقية أخرى 52
9.1.2 الهجرة خارج القارة 53
9.1.3 ديناميات الهجرة المرتبطة بالظروف المناخية..... 54
9.2 الإطار القانوني والممارسات الجيدة 55
9.2.1 التصديقات على المعاهدات 55
9.2.2 القوانين الإقليمية..... 55
9.2.3 القوانين الوطنية 56
9.3 التحديات الحقوقية الرئيسية 57
9.3.1 الاتجار بالبشر 57
9.3.2 تهريب المهاجرين..... 58
9.3.3 اللجوء والإعادة القسرية 58
9.3.4 المهاجرون المحاصرون في النزاعات 59
9.3.5 كراهية الأجانب..... 59
9.3.6 الاحتجاز..... 59
9.4 الخلاصة..... 60
10 الهجرة والمهجر الأفريقي..... 61
10.1 العنصرية وكراهية الأجانب 61
10.2 المشاركة السياسية – الحق في التصويت..... 63
10.3 الجنسية — الحق في ازدواج الجنسية..... 65
10.4 الخدمات القنصلية للمهجر 66
10.5 ترحيل المهاجرين الأفريقيين 67

10.6 الخلاصة..... 68
11 التجمع- حالة المبادئ التوجيهية 69
11.1 من هو المهاجر؟ 70
11.2 طبيعة الحقوق الممنوحة للمهاجرين 71
11.3 الحاجة إلى الشرط الوقائي 71
11.4 التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي 71
11.5 الخلاصة..... 72
12 الملحق- جدول المعاهدات وحالة التصديقات.....73

2 المقدمة

لطالما كانت إفريقيا قارة للهجرة والتنقل، حيث توفر الحركة عبر الحدود الدولية منذ فترة طويلة سبلًا لتعزيز التنمية للقارة وكذلك للمهاجرين ومجتمعاتهم. جلبت الهجرة أيضًا تحديات وانتهاكات لحقوق الأشخاص الذين ينتقلون عبر الحدود، سواء مؤقتًا أو لإنشاء حياة جديدة – خاصة لأولئك الفارين من الاضطهاد أو النزاع أو غيرها من الأسباب المعقدة – وكذلك للدول.

. تم إعداد هذه الدراسة بتوجيه من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في قرارها 2021 (LXVIII) 481. وقد اعتمدته اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان خلال دورتها العادية الخامسة والسبعين في بانجول، غامبيا (3–23 مايو 2023).

تركز هذه الدراسة هذه على ديناميكيات الهجرة داخل وبين المناطق المختلفة (الشمال والشرق والجنوب والوسط والغرب) وكذلك خارج القارة إلى المهجر الأفريقي خارج أفريقيا. وإجمالاً، تُظهر الدراسة أهمية حرية التنقل في أفريقيا ودعمها. كما يظهر كل من الإجماع الواسع والممارسات الجيدة المنتشرة باستمرار لحماية حقوق المهاجرين – والحاجة الحيوية لجعل الاعتراف بهذه الحقوق وحمايتها أكثر انتشارًا. وبهذا المعنى، تحدد الدراسة الحاجة إلى إعادة صياغة قانون مرن وغير ملزم لحقوق جميع المهاجرين الأفريقيين من شأنه أن يسمح للجنة الأفريقية بالتحدث بشكل رسمي عن دور الحقوق في حرية التنقل الناشئة في القارة. تمت صياغة الدراسة بمساعدة فنية من مبادرة حقوق المهاجرين في كلية كورنيل للحقوق واستفادت أيضًا من مشاركة اجتماعين للخبراء لممثلي الأوساط الأكاديمية والمنظمات القارية والإقليمية الأفريقية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني الأوسع بما في ذلك المهاجرين – وكذلك أعضاء اللجنة، عُقدا في أكتوبر 2022 في بانجول، غامبيا وفي مارس 2023 عبر الإنترنت.

تشمل الهجرة الدولية حركة اللاجئين وطالبي اللجوء وضحايا الاتجار بالبشر، وكذلك التنقل عبر الحدود لأسباب تتعلق بوحدة الأسرة و/أو الحصول وضع اقتصادي أفضل – لأي مدة. في أفريقيا، يشمل أيضًا بشكل بارز تنقل أولئك الذين ترتبط ثقافتهم وسبل عيشهم بالحركة، بغض النظر عن الحدود السياسية. تنطوي الهجرة في القارة على قضايا النزاع المسلح والكوارث، وكذلك، على نحو متزايد، تغير المناخ. من المرجح أن تدفع هذه الظاهرة الأخيرة اتجاهات الهجرة الدولية بطرق جديدة في السنوات القادمة. كما ذكر تقرير التحولات الأفريقية الصادر عن دول مجلس التعاون الخليجي، "بحلول عام 2050، يمكن أن يتنقل ما يصل إلى 5 في المائة من سكان أفريقيا البالغ عددهم حوالي ملياري شخص بسبب تأثيرات المناخ، ارتفاعًا من 1.5 في المائة اليوم".

تقع هذه الدراسة، إلى جانب اتجاهات الهجرة الإقليمية، في مشهد قانوني وسياسي قوي، ولكن لا تزال هناك فجوات كبيرة. أولاً، هناك إطار قانوني وسياسي متزايد الأهمية يدعم التعاون بين الدول الأفريقية وقيادة الاتحاد الأفريقي (وكذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية) لإرساء حرية التنقل والإقامة والتأسيس في القارة.

يعتمد هذا الإطار على ديناميات الهجرة القارية القديمة، وكذلك عمليات الحوار بين الدول. ومع ذلك، فإن هذا الزخم السياسي نحو زيادة التنقل القاري قد كشف عن الحاجة إلى تحديد وتأكيد حقوق جميع المهاجرين وإنشاء أدوات لحماية الدولة لهذه الحقوق، ولكنه لم يلبها.

ثانياً، هناك إطار قانوني إقليمي ودولي قوي ينص على حقوق جميع المهاجرين من خلال التطبيق المباشر وغير المباشر لقانون المعاهدات. ومع ذلك، هناك *مجموعة قوانين* غير كافية، على الرغم من القرارات الهامة التي اتخذتها اللجنة الأفريقية والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المهاجرين. كما توضح هذه الدراسة، فإن الأداة المهمة في هذا السياق هي المبادئ التوجيهية غير الملزمة التي تعيد صياغة القانون الحالي كما هو مطبق على المهاجرين، ولكنها تعكس أيضًا مجالات التطوير التدريجي اللازمة لمواجهة التحديات الجديدة ودمج الممارسات الجيدة المحددة هنا.

لم تكن هذه الدراسة ممكنة لولا مشاركة العديد من الأشخاص. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر بشكل خاص أعضاء اتحاد الخبراء الذين شاركوا في إعداد هذه الدراسة: د. مارينا شارب؛ د. مصطفى صقر، د. إدوين أوديامبو أبويا، د. ساسي سلمى، د. لورين لانداو؛ السيد ألفارو بوتيرو نافارو، السيدة يميسراتش كيبيدي، السيد أبي أشينافي، السيدة لو سالومي سورلين، السيدة نتسوبو أموهيلانج ماماتيبيلي فيفيان، السيدة تولاي جاوارا سيساي، السيدة دلفين بيرين، السيدة جيمينا إيدينوبا، السيد ستيفن ماتيتي، والسيد ريسي بونغو–موني ستانيسلاس، والسيدة نيكا أدورا أوكيتشوكو، والسيد إبراهيما كين.

شكر خاص لفريق التحرير: السيد إيان كيسل، والدكتور لوان درار، والدكتورة فاطمة راش.

وأخيرا، إلى الاتحاد الأوروبي لتمويل هذه الدراسة

سعادة مايا ساحلي فاضل
المقررة الخاصة المعنية باللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً والمهاجرين في أفريقيا
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

3 الاختصارات

ACHPR	اللجنة الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
ACP	الدول الأفريقية والكاريبي والمحيط الهادئ
ACMPD	الموقف الأفريقي الموحد بشأن الهجرة والتنمية
AU	الاتحاد الأفريقي
CAR	جمهورية أفريقيا الوسطى
CEN–SAD	تجمع دول الساحل والصحراء
COMESA	السوق الموحدة للشرق والجنوب الأفريقي
DRC	جمهورية الكونغو الديمقراطية
EAC	جماعة شرق أفريقيا
ECCAS	المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
ECOWAS	المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
EU	الاتحاد الأوروبي
IGAD	الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
ICRMW	اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
ILO	منظمة العمل الدولية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
MPFA	إطار سياسة الهجرة لأفريقيا
OAU	منظمة الوحدة الأفريقية
OHCHR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
RECs	المجموعات الاقتصادية الإقليمية
RSD	تحديد وضع اللاجئين
SADC	جماعة تنمية الجنوب الأفريقي
TVPA	قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
U.K.	المملكة المتحدة
U.S.	الولايات المتحدة الأمريكية
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
UNSMIL	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
WACAP	الشبكة الأفريقية للسلطات المركزية والمدعين العامين
WHO	منظمة الصحة العالمية

4 المقدمة

هذه الدراسة، التي طلبتها رسميا اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في قرارها 481 بشأن الحاجة إلى دراسة حول الاستجابات الأفريقية للهجرة وحماية المهاجرين بهدف وضع مبادئ توجيهية بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء (ACHPR/Res. 481 (LXVIII) 2021) هو نتيجة لسنوات من القيادة حول هذا الموضوع من قبل اللجنة ومقررها. وهو يمثل اعترافًا بأهمية اتخاذ مزيد من الإجراءات العملية من قبل المفوضية للمساهمة بولايتها في مجال حقوق الإنسان في مناقشة أوسع بين الدول الأفريقية بقيادة الاتحاد الأفريقي من أجل رؤية لحرية الحركة القارية والزخم الموازي حول الاعتراف بمسارات التنقل عبر الحدود كاستراتيجية للتكيف استجابة لتغير المناخ العالمي. وبالتالي، فإن الدراسة، إلى جانب المبادئ التوجيهية والمذكرات التفسيرية المقترحة المصاحبة لها، تمثل فرصة لمزيد من القيادة الأفريقية في الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها لجميع أولئك الذين ينتقلون عبر الحدود الدولية.

4.1 هدف الدراسة

بالإضافة إلى حماية جميع الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية للدول الأطراف، تنص المادة 12 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على العديد من وسائل حماية حقوق الإنسان التي تحمي صراحة جميع المهاجرين، الراسخة في الحق في حرية التنقل والإقامة. ومع ذلك، غالبًا ما يكون الواقع الذي يعيشه المهاجرون مسألة أخرى. يتميز التنقل البشري في أفريقيا على نحو متزايد بقوانين تقييدية وطرق هجرة خطيرة. في الواقع، يواجه الأشخاص المتنقلون، الذين يغادرون بلدانهم ويعبرون الحدود الدولية لأسباب متعددة ومتداخلة في بعض الأحيان، صعوبات ومخاطر يمكن أن تؤثر على حياتهم وسلامتهم وكرامتهم.

تستكشف هذه الدراسة الاستجابات الأفريقية للهجرة لكل منطقة رئيسية من القارة — غرب إفريقيا ووسط إفريقيا وشرق إفريقيا والجنوب الأفريقي وشمال إفريقيا — وكذلك المهجر خارج القارة. وقد اعتمدت تصنيف المناطق الأفريقية على النحو المحدد من قبل الاتحاد الأفريقي. لكل منها، ترسم الدراسة اتجاهات وممرات الهجرة الأولية، داخل المنطقة والقارة على حد سواء، وكذلك للمهجر. بعد ذلك، تقدم الدراسة لمحة موجزة عن الجوانب الرئيسية للإطار القانوني المعمول به، بما في ذلك حالة التصديق على المعاهدات الرئيسية التي تؤثر على الهجرة (المدرجة في شكل جدول في الملحق 1)، والقانون والممارسة الإقليميين بشأن الهجرة، والأطر القانونية الوطنية – وكلها تميل إلى إظهار الممارسات الجيدة حول هذا الموضوع. أخيرًا، يستعرض كل فصل بعض تحديات الحقوق التي يواجهها المهاجرون في كل منطقة.

لذلك تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على خصائص واتجاهات الهجرة في أفريقيا، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان التي يعاني منها المهاجرون. تتبنى الدراسة نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان لإثبات صعوبة وخطورة رحلة الهجرة.

ترى الدراسة أن جميع المهاجرين، بغض النظر عن سبب تنقلهم عبر الحدود الدولية أو مدة تنقلهم بعيدًا عن مكان إقامتهم المعتاد، لديهم مجموعة أساسية من الحقوق. وبالتالي، تسعى هذه الدراسة إلى المساهمة في رسم خريطة محددة لكيفية قيام دول القارة بحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين واحترامها وإعمالها على أفضل وجه في سياق إدارة الهجرة.

وبالتالي تنطبق ثلاثة مبادئ رئيسية. أولاً، أولوية حقوق الإنسان. يجب أن تكون حقوق الإنسان في صميم استجابات الدول للتنقل البشري. ثانياً، حقوق الكرامة والمساواة وعدم التمييز. لا ينبغي أن يخضع المهاجرون الأفراد أو مجموعات المهاجرين لمعاملة تمييزية أو تفاضلية بسبب وضعهم كمهاجرين أو أي أسباب أخرى محمية. جميع حقوق الإنسان، بهذا المعنى، هي حقوق المهاجرين. ثالثًا وأخيرًا، واجب الدول في ضمان حقوق المهاجرين بشكل إيجابي من خلال اتخاذ إجراءات لضمان حمايتهم ومساعدتهم والوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان، بغض النظر عن مكان وجود هؤلاء المهاجرين.

لا يمكن أبدًا القول إن عبور الحدود الدولية يخلق منطقة استبعاد أو استثناء من التزامات حقوق الإنسان. يحق للدول ممارسة الولاية القضائية على حدودها الدولية، لكن هذا لا يعفيها من التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. لذلك من الضروري التذكير بأهمية احترام حقوق الإنسان فيما يتعلق بجميع مراحل عملية الهجرة، سواء في القارة أو في المهجر الأفريقي.

4.2 تعريف "المهاجر"

من أجل تضمين جميع فئات الأشخاص المعنيين بتجربة الهجرة الدولية، تعتمد الدراسة تعريفًا واسعًا لـ "المهاجر". تشمل الهجرة الدولية، بالطبع، تحركات اللاجئين وطالبي اللجوء وضحايا الاتجار بالبشر، وكذلك التنقل عبر الحدود الدولية لأسباب تتعلق بوحدة الأسرة و/أو سحب وضع اقتصادي أفضل — سواء لفترات قصيرة أو بشكل دائم. تشمل الهجرة الدولية في القارة أيضًا بشكل بارز تنقل الرعاة والبدو الرحل وغيرهم ممن ترتبط ثقافتهم وسبل عيشهم، بما في ذلك التنقل، بالحركة، بغض النظر عن الحدود السياسية. أخيرًا، تنطوي ديناميكيات الهجرة في القارة أيضًا بشكل بارز على النزاعات والكوارث.

تنطوي الهجرة في القارة بشكل متزايد أيضًا على قضايا تغير المناخ العالمي، وهي ظاهرة من المرجح أن تدفع اتجاهات الهجرة الدولية بطرق جديدة في السنوات القادمة. تحدث الغالبية العظمى من الهجرة المرتبطة بتغير المناخ داخليًا، أو داخل الحدود الوطنية للبلدان. مثل قضية انعدام الجنسية، يعد النزوح الداخلي أيضًا موضوعًا لمجموعة كبيرة ومتنامية من القانون الأفريقي.[1] في حين أن مسألة الهجرة الداخلية مهمة، فإن تركيز هذا العمل ينصب بشكل خاص على فئات الأشخاص المعنيين بتجربة الهجرة عبر الوطنية.

وبالتالي، تتبنى الدراسة تعريفًا واسعًا لـ "المهاجر" يشمل جميع فئات الأشخاص والمجموعات التي تنتقل عبر الحدود الدولية، بما في ذلك اللاجئون وطالبو اللجوء وضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرون الاقتصاديون النظاميون وغير النظاميين. ويستبعد المهاجرين الداخليين. تعرف الدراسة المهاجر بأنه شخص خارج دولة يكون من مواطنيها أو رعاياها، أو في حالة شخص عديم الجنسية أو شخص غير محدد الجنسية، دولة ميلاده أو إقامته المعتادة. ويشمل المصطلح أي شخص يتحرك عبر الحدود ويحدد وضعه القانوني صك قانوني آخر، مثل اللاجئين والناجين من الاتجار بالبشر. لا يهدف هذا التعريف الواسع إلى محو خصوصيات تجربة فئات مختلفة من المهاجرين أو المهاجرين الأفراد. كما لا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه يحرمهم من الحماية القانونية المحددة التي توفرها مختلف الصكوك الإقليمية والدولية. بدلاً من ذلك، يشمل هذا التعريف الواسع جميع خصوصيات الأشخاص المتنقلين في أفريقيا.

[1] الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ؛ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم جوانب محددة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا ؛ مشروع بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن جوانب محددة من الحق في الجنسية والقضاء على الدولة في أفريقيا.[1]

4.3 نظرة عامة على الاجتهاد القضائي: الاجتهاد القضائي في القارة الأفريقية

تقع هذه الدراسة واتجاهات الهجرة الإقليمية أيضًا في مشهد قانوني وسياسي قوي، ولكن لا تزال هناك فجوات كبيرة. في الواقع، لا تزال الاجتهاد القضائي المتعلقة بحقوق المهاجرين غير مكتملة لأن القضايا المعروضة على اللجنة حتى الآن تتعلق فقط بجوانب محددة معينة. لهذا السبب لا تزال الاجتهاد القضائي مجزأة ولا تغطي جميع الجوانب المتعلقة بحقوق المهاجرين.

القضية الوحيدة التي اعترفت فيها المحكمة الأفريقية لحقوق[2] الإنسان والشعوب بحقوق المهاجرين هي قضية ميشيلو يوغومباي ضد السنغال (2009).[3] أثارت قضيته قضية اللاجئين في المحكمة الأفريقية، حيث احتج مقدم الالتماس بأن مقاضاة رئيس تشاد السابق في السنغال انتهكت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا (المشار إليها فيما يلي باتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969). ومع ذلك، قررت المحكمة أنه ليس لديها اختصاص للنظر في القضية بسبب قواعد الوصول المحيطة بقضايا حماية اللاجئين.

ومع ذلك، فإن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (المشار إليها فيما يلي باسم اللجنة الأفريقية)[4] لديها فقه قضائي أكثر أهمية بكثير. علقت اللجنة الأفريقية على حقوق المهاجرين في العديد من السياقات، وهناك العديد من الحالات الرئيسية في هذا المجال.

في قضية *معهد حقوق الإنسان والتنمية في أفريقيا ضد أنغولا* (2008)[5]، اعترفت اللجنة الأفريقية بحق قوي ضد العودة إلى الأذى. في قرارها في *قضية جون ك. موديز ضد بوتسوانا*[6]، رأت اللجنة الأفريقية أن الترحيل أو الطرد يؤثر بشكل خطير على الحقوق الأساسية الأخرى للضحية ويشكل انتهاكًا للمادة 5 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المشار إليه فيما يلي بالميثاق الأفريقي). كذلك، في *قضية منظمة العفو الدولية ضد زامبيا* [7] (1999)، لاحظت اللجنة الطرد القسري لشخصيتين سياسيتين بارزتين، وليام باندا وجون ليسون شينولا، من زامبيا إلى ملاوي وخلصت إلى أنه "من خلال إجبار باندا وشينولا على العيش كأشخاص عديمي الجنسية في ظل ظروف مهينة، حرمتهما حكومة زامبيا من أسرتيهما وتحرم أسرتيهما من دعم الرجلين، وهذا يشكل انتهاكًا لكرامة الإنسان، وبالتالي ينتهك المادة 5 من الميثاق".[8]

---

[2] تم إنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بموجب بروتوكول للميثاق الأفريقي. تم اعتماد البروتوكول المنشئ للمحكمة الأفريقية في واغادوغو، بوركينا فاسو، في 9 يونيو 1998، ودخل حيز التنفيذ في 25 يناير 2004. تم إنشاء المحكمة لاستكمال ولاية الحماية للجنة. يمتد اختصاص المحكمة فقط إلى الدول التي صدقت على البروتوكول المتعلق بالمحكمة.

[3] انظر: المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ميشيلوت يوجوجومباي ضد السنغال عريضة. رقم 2008/1، ACtHPR، الحكم الصادر في 15 ديسمبر 2009

[4] أنشئت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وتتمثل ولايتها في تعزيز حقوق الإنسان والشعوب (تنظيم حملات التعبئة والتوعية، وما إلى ذلك). تضمن اللجنة حماية حقوق الإنسان والشعوب من خلال إجراءات تقديم البلاغات، وحل النزاعات ودياً، وتقارير الدول (بما في ذلك فحص المعلومات الواردة في التقارير البديلة للمنظمات غير الحكومية)، والنداءات العاجلة وغيرها من أنشطة المقررين الخاصين والأفرقة العاملة والبعثات. كما أنها مختصة بتفسير أحكام الميثاق الأفريقي بناءً على طلب أي دولة طرف أو أجهزة الاتحاد الأفريقي أو الأفراد.

[5] *معهد حقوق الإنسان والتنمية في أفريقيا (نيابة عن إسماعيل كوناتيه و13 آخرين) ضد أنغولا، 04/292*، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مايو 2008، متاح على: https://www.refworld.org/cases، ACHPR، 51b6fd4e7.html [تم الوصول إليه في 22 نوفمبر 2022]

[6] https://www.achpr.org/public/Document/file/English/achpr28_97_93_14ar_eng.pdf

[7] file:///C:/Users/ASUS/Downloads/achpr25_212_98_fra.pdf

[8] زامبيا: منظمة العفو الدولية ضد زامبيا (2000) 50 § (ACHPR 1999) 325 AHRLR.

اعترفت *المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ضد رواندا* (1996)[9] بحق الفارين من الاضطهاد في التماس اللجوء. واعترف المعهد الأفريقي لحقوق الإنسان والتنمية (نيابة عن اللاجئين السيراليونيين في غينيا) ضد غينيا (2005–2006)[10] بحظر الطرد التعسفي لغير المواطنين. اللقاء الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان ضد زامبيا (1997)[11] والاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان وآخرين. ضد أنغولا (1997)[12] اعترفت بالحق في عدم الطرد الجماعي، وهو ركيزة أساسية للحقوق في الإجراءات القانونية الواجبة.

كما أصدرت اللجنة الأفريقية من جانبها قرارات متعددة تتناول حقوق جميع المهاجرين. ويشمل ذلك القرار 114 لعام 2007 بشأن الهجرة وحقوق الإنسان؛ والقرار 333 لعام 2016 بشأن حالة المهاجرين في أفريقيا؛ والقرار 470 لعام 2020 بشأن حماية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في إطار مكافحة جائحة كوفيد–19 في أفريقيا. أخيرًا، حددت اللجنة الأفريقية، في قرارها رقم 481 لعام 2021، الحاجة إلى دراسة الاستجابات الأفريقية للهجرة وحماية المهاجرين بهدف وضع مبادئ توجيهية بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. بالإضافة إلى ذلك، أجرى المقرر الخاص للجنة المعني باللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والنازحين داخلياً العديد من الدراسات المهمة في السنوات الأخيرة التي تسلط الضوء على أهمية حقوق المهاجرين.[13]

4.4 المؤسسات السياسية الأفريقية وعملها في مجال الهجرة

صاغ الاتحاد الأفريقي العديد من أطر الهجرة، بما في ذلك إطار سياسة الهجرة لأفريقيا والموقف الأفريقي الموحد بشأن الهجرة والتنمية، وكلاهما تم اعتماده في عام 2006. تشجع وزارة الشؤون الخارجية صياغة سياسات شاملة لتسخير الإمكانات الإنمائية للهجرة بشكل أفضل، وتنظر في جميع أشكال الهجرة. في عام 2015، أقرت الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر الاتحاد الأفريقي إعلان الهجرة، مؤكدة على الحاجة إلى تسريع تنفيذ الالتزامات السابقة، لا سيما تلك المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص عبر القارة وتلك التي تتناول الهجرة غير النظامية.

تدعو معاهدة عام 1991 المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (المعروفة باسم معاهدة أبوجا) إلى إنشاء و/أو تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة داخل الاتحاد الأفريقي. في المادة 43، يتم تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على تعزيز حرية تنقل الأشخاص. ومن الصكوك الأخرى التي تتعلق بالهجرة، ولكنها لم تصمم للهجرة على وجه التحديد، اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969، وخطة عمل الاتحاد الأفريقي لعام 2004 لتعزيز العمالة والتخفيف من حدة الفقر، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لعام 2009 لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)، وبرنامج الاتحاد الأفريقي للحد الأدنى من التكامل لعام 2009، وخطة عمل عام 2012 لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، والبرنامج المشترك لهجرة اليد العاملة، وبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، فإن

[9] المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ضد رواندا (1997).
[10] المعهد الأفريقي لحقوق الإنسان والتنمية (نيابة عن لاجئ سيراليوني في زامبيا (1997)
[11] الملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان ضد زامبيا (1997)
[12] الاتحاد الأفريقي المشترك لحقوق الإنسان ضد أنغولا (1997)
[13] دراسة تجريبية حول الهجرة واحترام حقوق الإنسان؛ التركيز على الردود المقدمة من النيجر، اللجنة الأفريقية؛ رد أفريقيا على كوفيد-19 في مسائل الحوكمة، تقرير أولي (مايو 2020).[13]

العديد من سياسات وصكوك الهجرة في الاتحاد الأفريقي ليست سوى مبادئ توجيهية وليست ملزمة. اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 واتفاقية كمبالا هي استثناءات.

وقد تطورت هذه الأطر والأدوات مجتمعة في الآونة الأخيرة إلى أجندة قوية لحرية التنقل داخل القارة. وأكثر ما يجسد ذلك هو بروتوكول الاتحاد الأفريقي لعام 2018 الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة وحق التأسيس، والذي لم يدخل بعد حيز التنفيذ.[14]

في هذا السياق، أبرمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مؤخرًا إطارًا منقحًا لسياسة الهجرة لأفريقيا (MPFA 2018–2030).[15] قادت مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال إدارة الصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية انشر خطة العمل بشأن إطار سياسة الهجرة. يمثل إطار سياسة الهجرة المنقحة الخطة المنقحة اعترافا بأن الهجرة آخذة في الازدياد في القارة الأفريقية، وأنها أصبحت استراتيجية للبقاء بالنسبة لبعض المجتمعات المحلية. كما يعترف بأن أفريقيا شهدت أنماطًا متغيرة من الهجرة، وأن الحركة عبر الحدود أصبحت دينامية ومعقدة للغاية. أخيرًا، يعترف إطاره سياسة الهجرة لأفريقيا أنه إذا تمت التعامل مع مسألة الهجرة بطريقة متماسكة، يمكن للدول والمناطق أن تجني فوائد الروابط بين الهجرة والتنمية حيث تسعى القارة جاهدة نحو تحقيق المثل العليا لأجندة 2063، التي تحدد صراحة احترام حقوق الإنسان كتطلع رئيسي، من أجل تحقيق «أفريقيا متكاملة وموحدة سياسيًا"، من خلال "حرية تنقل الأشخاص ورأس المال والسلع والخدمات". [16]

4.5 أصحاب المصلحة الرئيسيون الآخرون

هناك العديد من الجهات الفاعلة الحكومية الدولية الهامة التي لها عمل مهم في مجال الهجرة في القارة. وتشمل المنظمات التي لها ولايات في مجال حقوق الإنسان، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، فضلاً عن منظمات هامة أخرى، ولا سيما المنظمة الدولية للهجرة، وأجهزة مكافحة الجريمة مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

كما أن للجهات الفاعلة غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني أدوار مهمة في العديد من المجالات المتعلقة بالهجرة وحقوق المهاجرين. ومن أهمها القيام بدور الرصد في وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالهجرة، ولا سيما المتعلقة باللاجئين.

وأخيرًا، وربما الأهم من ذلك، أن المهاجرين أنفسهم هم أصحاب مصلحة مهمون. تتطلب حقوقهم في المشاركة السياسية[17] وتكوين الجمعيات والتجمع من الدول ضمان عدم اتخاذ إجراءات مهمة تتعلق بحقوقهم دون أخذ وجهات نظرهم في الاعتبار.

---

[14] *انظر*، https://au.int/en/treaties/protocol-treaty-establishing-african-economic-community-relating-free-movement-persons.

[15] https://au.int/sites/default/files/documents/35956-doc-2018_mpfa_english_version.pdf

[16] المرجع نفه

[17] في هذه الدراسة، يتم تحليل الحقوق السياسية والاجتماعية بشكل شامل دون إجراء تقييم لممارستها في كل منطقة.

4.6 نحو مبادئ توجيهية

تساعد هذه الدراسة في إظهار أهمية الدعم السياسي لحرية التنقل داخل القارة. ويتم ذلك من خلال اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لديناميات الهجرة الذي تم تطويره من خلال الاهتمام المستمر بتحديات الابتكار والحقوق داخل أقاليم القارة (الشمال والشرق والجنوب والوسط والغرب والمهجر)، وفيما بين الأقاليم، وخارج القارة. بالإضافة إلى ذلك، تظهر الدراسة الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لرؤية حقوق الإنسان لحرية التنقل التي ستعالج انتهاكات حقوق المهاجرين.

والأهم من ذلك، أن ممارسات فرادى الدول الأفريقية تظهر أن المهاجرين يُرحب بهم عمومًا بكرم الضيافة الأفريقية. ومع ذلك، فإن الممارسة الفردية للدول، كما هو موضح في الأقاليم الست التي تغطيها هذه الدراسة، تشمل أيضًا انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين. تحدد الدراسة الحاجة إلى المبادئ التوجيهية في أفريقيا لثلاثة أسباب رئيسية.

أولاً، ستتسق المبادئ التوجيهية تعددية الصكوك الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لحماية المهاجرين في صك واحد. منذ عام 1969، تم الاعتراف رسميًا بالحاجة إلى العمل القاري بشأن المهاجرين.[18] هذا لا يقلل من تجربة أفريقيا قبل الاستعمار في استضافة المهاجرين وحمايتهم. توجد عدة سجلات لتجربة إثيوبيا في استضافة المهاجرين المضطهدين بسبب معتقداتهم الدينية، على سبيل المثال، منذ عام 615 م.[19] ومع ذلك، في فهمنا المعاصر لقانون حقوق الإنسان، تبدأ الاتجاهات المعاصرة لحماية المهاجرين بإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية. علاوة على ذلك، تمكنت منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي منذ إنشائها من تمرير المعاهدات والبروتوكولات القارية التي تتعامل مع شواغل المهاجرين بشكل مباشر أو غير مباشر. وبالمثل، تم توقيع العديد من الصكوك واعتمادها على المستوى دون الإقليمي ولكن لم يتم تنفيذها بعد. كما أنه لم تتخذ جميع البلدان الأفريقية خطوات لإضفاء الطابع المحلي على التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية أو الإقليمية أو دون الإقليمية. مع تعدد صكوك المعاهدات، من المهم دمج جميع المبادئ التي تتعامل مع شواغل المهاجرين في صك واحد يمكن أن يوفر التوجيه للدول.

ثانياً، من شأن نهج القانون غير الملزم أن يتيح للدول المرونة للنهوض بنهج قائم على حقوق الإنسان تجاه المهاجرين. تفتقر العديد من الدول الأفريقية إلى الموارد اللازمة لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لسكانها ومواطنيها وجميع الناس. وبالتالي، يسمح القانون غير الملزم بآلية لإظهار كيف يمكن للدول ضمان الحماية الكاملة للحقوق دون تشجيع حماية أقل للمهاجرين. وبالتالي، ينبغي أن يستند تنفيذ المبادئ التوجيهية إلى اختيار الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتنفيذها بطريقة تتفق مع واقعها الوطني، وليس لأن صكاً قانونياً ملزماً جديداً يلزمها.

ثالثًا، ستسمح المبادئ التوجيهية للجنة بسد الثغرات في حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين في أفريقيا. ويمكنها القيام بذلك من خلال المعايير المختلفة التي تكرر المبادئ التوجيهية ذكرها.

---

18 *انظر* اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا

19 إرليخ، هـ. (2007). إثيوبيا والمهدية - هل تدعوني بالدجاج؟ *مجلة الدراسات الإثيوبية*، *40*(2/1)، 219-249.

5 الهجرة في شمال أفريقيا

5.1 ثانيا – اتجاهات الهجرة

شهدت أوائل التسعينيات ظهور مركزين جديدين للهجرة في القارة: جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري، وليبيا ذات توجه القومية الإفريقية خلال حكم معمر القذافي. رحبت ليبيا على وجه الخصوص بالعديد من العمال المهاجرين، وخاصة من مالي والنيجر والسودان وتشاد. أصبحت هذه البلدان الأربعة المصدرة الرئيسية لهجرة العمالة فيما بعد بلدان عبور للمهاجرين الذين جاءوا من مجموعة واسعة من بلدان جنوب الصحراء الكبرى. بالإضافة إلى أجندة القومية الأفريقية في ليبيا، فإن العوامل الإضافية لزيادة الهجرة عبر الصحراء الكبرى هي عدم الاستقرار المتزايد والحروب الأهلية والتدهور الاقتصادي في العديد من بلدان جنوب الصحراء الكبرى.

في عام 2000، تسببت التوترات بين العمال الليبيين والعمال الأفريقيين، في زيادة موجات الطرد الجماعي للعمال تلتها وضع لوائح هجرة أكثر تقييدًا. أدى هذا التحول المفاجئ في سياسات ليبيا وموقفها تجاه المهاجرين إلى تغيير في مسارات الهجرة عبر الصحراء الكبرى. وبدلاً من ذلك، ذهب العديد منهم إلى الجزائر والمغرب وتونس. كما أدى التغيير إلى مزيد من الهجرة غير النظامية إلى ليبيا، بما في ذلك بسبب حاجتها المستمرة للعمالة.

حدث تغيير آخر في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما بدأ المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى في الوصول إلى المغرب، متجهين إلى إسبانيا عبر مضيق جبل طارق أو إيطاليا أو تونس. كانت الزيادة من الضخامة بحيث أن المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى الذين اعترضهم حرس الحدود الأوروبيين تجاوزوا عدد هؤلاء المهاجرين من المغرب العربي. ثم أصبحت ليبيا أيضًا بلد عبور إلى أوروبا.

أدت القيود المتزايدة على الهجرة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي[20] ودوله الأعضاء إلى استقرار المهاجرين من جنوب الصحراء تدريجياً لفترات أطول في المغرب العربي. من بلدان العبور، إذن، أصبحت هذه البلدان بلدان توطين للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى. وبالتالي، فإن تشديد سياسة الهجرة الأوروبية، التي تركز على ردع الهجرة غير النظامية، أدى أيضًا إلى ظهور سياسة هجرة قمعية في جميع أنحاء المغرب العربي. تتعرض دول المنطقة لضغوط أوروبية للسيطرة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وفرض سياسات قمعية تركز على التوريق، لا سيما فيما يتعلق بمراقبة الحدود البحرية.

هناك أعداد كبيرة من المهاجرين في شمال أفريقيا، والتي تتكون في المقام الأول من العمال المهاجرين النظاميين، والمهاجرين غير النظاميين، والطلاب الدوليين، والمهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذين يعبرون إلى بلدان أخرى، وكذلك طالبي اللجوء واللاجئين. على وجه الخصوص، تتزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء، الذين هم من بين الفئات الأكثر ضعفًا في شمال إفريقيا.

[20] جوفري، م.، دينارو، س. وراش، ف.، حول "السلامة" وإضفاء الطابع الخارجي على الحدود في الاتحاد الأوروبي: التشكيك في دور تونس كـ "بلد منشأ آمن" و "بلد ثالث آمن"، ديسمبر 2022، في: المجلة الأوروبية للهجرة والقانون. 24, 4

5.1.1 الهجرة إلى دول أفريقية أخرى

تحدث الهجرة بين البلدان الأفريقية من دول شمال إفريقيا بشكل رئيسي داخل المنطقة. الهجرة إلى مناطق أفريقية أخرى ضئيلة. اعتبارًا من الستينيات، كانت شمال إفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي كانت فيها الهجرة خارج القارة أعلى من الهجرة داخل القارة. في العقود الأخيرة، أصبح المغرب العربي في الأساس مركز الهجرة في أفريقيا. ويرتبط ذلك بقربها الجغرافي من أوروبا، والروابط الاستعمارية القوية وما بعد الاستعمارية مع فرنسا، واتفاقيات استقدام العمالة المبرمة بين دول المغرب العربي والدول الأوروبية. تتمتع مصر بروابط أضعف مع أوروبا، ولكن منذ سبعينيات القرن الماضي، حدثت هجرة هائلة إلى دول أخرى منتجة للنفط، بما في ذلك ليبيا، ولكن أيضًا خارج القارة إلى دول الخليج.

5.1.2 الهجرة خارج القارة

معدلات الهجرة خارج القارة أعلى في دول شمال إفريقيا منها في أي منطقة أفريقية أخرى. تتميز المنطقة بالعديد من أنماط الهجرة. الوجهات الرئيسية للمهاجرين من شمال أفريقيا هي أوروبا وآسيا (في المقام الأول دول الخليج)، تليها القارة الأفريقية.[21] تشتهر المنطقة أيضًا بهجرة العمالة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، وإلى حد أقل، الخليج. في تونس والمغرب، يميل المهاجرون غير الشرعيين إلى القدوم من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وعبور البلدان إلى حدودها الشمالية. وبالتالي، تعمل دول شمال إفريقيا كنقطة انطلاق رئيسية إلى البلدان الأورومتوسطية، سواء من خلال الطرق الشرعية أو غير الشرعية.[22] يهاجر المصريون بشكل رئيسي إلى الخليج ويمثلون أكبر عدد من المهاجرين في جميع القطاعات في هذه البلدان. ومع ذلك، على مدى العقد الماضي كانت هناك زيادة في الهجرة المصرية نحو أوروبا. ليبيا، من جانبها، لا تزال في المقام الأول بلد للهجرة الوافدة والهجرة إلى الخارج وليس بلد هجرة. تستقبل ليبيا بشكل رئيسي المهاجرين العرب ولكن أيضًا المهاجرين من بلدان أفريقية أخرى، إلى جانب آسيا وأوروبا الشرقية.

5.1.3 ديناميات الهجرة المرتبطة بالمناخ

لا يمكن فهم دور تغير المناخ كعامل للهجرة في شمال إفريقيا[23] إلا في سياق علاقته المتبادلة مع الدوافع الديموغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى للهجرة. بشكل عام، تسببت الظواهر الجوية القاسية في المنطقة في زيادة النزوح الداخلي المؤقت وقصير المسافة، بدلاً من الهجرة الدولية. تميل كل من الهجرة والتحويلات المالية إلى الزيادة استجابة للصدمات المناخية في المنطقة. وفي هذا الصدد، عمل كلا الاتجاهين في بعض النواحي كآليات للتكيف. بشكل عام، ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من البحث والبيانات. أظهرت دراسة حديثة حول تأثير تغير المناخ على الهجرة في شمال إفريقيا أن تغير المناخ غالبًا ما يتجلى كعامل أساسي وكذلك كمضاعف للضغط/الضعف، لا سيما في سبل العيش والاقتصادات الهشة بالفعل. [24]

---

[21] ماري لورانس فلاهو وهاين دي هاس، الهجرة الأفريقية: الاتجاهات والأنماط والدوافع، دراسات الهجرة المقارنة (2016)، https://link.springer.com/content/pdf/10.1186/s40878-015-0015-6.pdf

[22] حسن كسار، ضياء مرزوق، وجيدة أنور، شريفة لاخوا، كاري همينكي، مريم خياطي، «تدفقات الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا »، *المجلة الأوروبية للصحة العامة*، المجلد 24، العدد الملحق_1، أغسطس 2014، الصفحات 2–5، https://doi.org/10.1093/eurpub/cku105

[23] يقيم تقرير فريق العمل الثاني آثار تغير المناخ على الطبيعة والإنسانية، وقدراتها وحدود التكيف https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg2/

[24] مركز الهجرات المختلطة (2022) الأحداث المتعلقة بالمناخ والضغوط البيئية: التأثير على الهجرة في غرب وشمال أفريقيا، 17، https://mixedmigration.org/wp-content/uploads/2022/03/ Climate_available_events_and_pressure_factors_on-the-environment_impact_on_migration_in_West_and_North_Africa.pdfhttps://mixedmigration.org/wp-content/uploads/2022/03/Evenements_lies_au_climat_et_facteurs_de_pression_sur-lenvironnement_impact_sur_la_migration_en_Afrique_de_lOuest_et_du_Nord.pdf

5.2 الإطار القانوني الدولي والممارسات الجيدة

في هذا القسم، سنحلل الخصائص الرئيسية للإطار القانوني للمهاجرين والهجرة في شمال إفريقيا من أجل قياس درجة حماية المهاجرين. لا تزال حمايتهم القانونية نسبية، وفي الغالب لا تفي ممارسات الدول بالالتزامات الإقليمية والدولية.

5.2.1 التصديقات على المعاهدة

تلتزم معظم دول شمال إفريقيا بالالتزامات الدولية الناشئة عن المعاهدات الدولية المهمة. وجميعها باستثناء ليبيا أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين (المشار إليها فيما يلي باتفاقية اللاجئين لعام 1951). المعاهدات الأخرى هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000؛ وبروتوكولها التكميلي لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو؛ والبروتوكول التكميلي لمنع الاتجار بالأشخاص وقمعه والمعاقبة عليه، وبخاصة النساء والأطفال (انظر الملحق 1).

5.2.2 القانون الإقليمي

إن اتحاد المغرب العربي غير فعال بشكل فعلي عندما يتعلق الأمر بتنظيم الهجرة. لذلك، تمت معالجة التنظيم عبر الوطني للهجرة في المنطقة في المقام الأول من خلال اتفاقيات ثنائية للبلدان لضمان حرية تنقل مواطنيها. هناك اتفاقيات بين تونس والمغرب، وكذلك بين تونس وليبيا. بشكل عام، لا تخضع التنقل بين دول شمال إفريقيا لمتطلبات إجرائية معقدة.

تتمثل إحدى الظواهر المهمة في تقاطع العديد من الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين ليبيا وإيطاليا ولا سيما اتفاقية التعاون[25] لعام 2017 لتدريب خفر السواحل والمساعدة الفنية لتقليل تدفقات الهجرة في ليبيا والتدريب على الإنقاذ في البحر. تم تجديد هذه الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات في عام 2020. أدى الوضع الفوضوي في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي في عام 2011 إلى مضاعفة عدد المهاجرين الراغبين في عبور البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى الشواطئ الأوروبية. خلق الغياب الافتراضي للسلطات الليبية بيئة خطرة للمهاجرين وفتح الباب أمام الجريمة العابرة للحدود والممارسات العنيفة ضدهم. أصبحت تونس، بصفتها جارة ليبيا، بدورها بلد مقصد وعبور، مع تدفق أعداد هائلة من المهاجرين.

5.2.3 القانون الوطني

تم اعتماد التشريعات المتعلقة بالهجرة غير النظامية من قبل المغرب والجزائر وليبيا بين عامي 2003 و2011 في سياق التفاوض على قضايا الهجرة مع الاتحاد الأوروبي، لا سيما في إطار عملية برشلونة (1995) وسياسة الجوار الأوروبية (2004). في المغرب، يعاقب أي شخص يحاول مغادرة الإقليم بشكل غير قانوني، بما في ذلك الرعايا المغاربة، بالسجن والغرامات الباهظة. وقد اعتمدت الجزائر عقوبات مماثلة. حذت تونس حذوهما باعتماد قانون عام 2004 الذي يعدل شروط الدخول إلى الأراضي التونسية لحاملي وثائق السفر المصرح بها.

[25] https://www.governo.it/sites/governo.it/files/Libia.pdf

لدى دول شمال إفريقيا سياسات مماثلة من حيث تنظيم الإقامة في أراضيها. اعتمدت تونس (القانون رقم 2004–6/ 3 فبراير 2004)[26] والجزائر (القانون رقم 08–11/ 2[27] يونيو 2008) والمغرب (القانون رقم 02–03/ 11 نوفمبر 2003)[28] المتعلق بدخول الأجانب في المملكة المغربية والإقامة فيها) وهي قوانين صارمة إلى حد ما تحد بشكل كبير من قدرة المهاجرين على الحصول على تصريح إقامة. إن تسوية وضع الإقامة القانونية للفرد أمر صعب للغاية في تونس. ولكن تجدر الإشارة إلى أن المغرب، بعد اعتماد استراتيجيته الوطنية بشأن الهجرة في عام 2013، قام بحملتين للتنظيم في عامي 2014 و2017.

5.3 التحديات الحقوقية الرئيسية

هناك مجالات قلق متعددة عندما يتعلق الأمر بحماية حقوق المهاجرين في شمال أفريقيا. ينشأ أحد التحديات من عدم وجود تشريعات تتعلق باللاجئين. ثانياً، العضوية في المعاهدات الدولية ذات الصلة منخفضة. بالإضافة إلى ذلك، هناك تناقضات بين الحقوق المنصوص عليها في القوانين الوطنية والإقليمية والدولية وتنفيذ تلك القوانين في الممارسة العملية.

5.3.1 تهريب الأشخاص والاتجار بهم

أدى عدم وجود اتفاقيات منهجية لإنشاء قنوات هجرة نظامية في شمال إفريقيا (سواء كانت موسمية أو مؤقتة أو طويلة الأجل) إلى زيادة حوافز الهجرة غير النظامية، وكذلك الاتجار والتهريب. يتعرض المهاجرون غير النظاميين في شمال إفريقيا بشكل عام للعنف الاقتصادي والاعتداء الجسدي. ويقع كثير منهم ضحايا للاتجار بالبشر على طول مسارات الهجرة المختلفة. غالبًا ما يجد ضحايا الاتجار أنفسهم في أوضاع محفوفة بالمخاطر بشكل خاص.[29] أبلغ المهاجرون في ليبيا عن تعرضهم للتعذيب والعمل القسري والعنف الجنسي من قبل المتاجرين والعصابات الإجرامية والجماعات المسلحة التي تتحكم في تدفق المهاجرين عبر البلاد. أبلغ البعض عن احتجازهم في "منازل الاتصال" حيث أجبروا على العمل مقابل أجور نقلهم وتعرضوا للاغتصاب والضرب. تشير تقارير الدول والمنظمات غير الحكومية[30] على حد سواء إلى أن بعض موظفي الدولة والمسؤولين المحليين شاركوا في أنشطة التهريب والاتجار. بالإضافة إلى ذلك[31]، يؤكد التقرير الذي نشرته بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا في يونيو 2022 أن المهاجرين تعرضوا لانتهاكات لحقوقهم الأساسية وكانوا ضحايا "القتل والاختفاء القسري والتعذيب والاسترقاق والعنف الجنسي والاغتصاب وغيرها من الأعمال اللاإنسانية... فيما يتعلق باحتجازهم التعسفي".[32]

---

[26] القانون رقم 2004-6 المؤرخ 3 فبراير 2004، المعدل للقانون رقم 75-40 المؤرخ 14 مايو 1975، المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر، https://legislation-securite.tn/fr/law/45000

[27] القانون رقم 08-11 المؤرخ 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب وإقامتهم وتنقلهم في الجزائر، https://www.gisti.org/IMG/pdf/loi_08-11_algerie_2008-06-25.pdf

[28] المرسوم رقم 1-03-196 من 16 رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003) بإصدار القانون رقم 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب في المملكة المغربية، الهجرة غير النظامية، http://www.sgg.gov.ma/Portals/0/profession_reglementee/Dahir_immigration_fr.pdf

[29] ورقة المدخلات المواضيعية المعدة للاجتماع الإقليمي المواضيعي للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بشأن "تغير المناخ ومخاطر الكوارث والهجرة والتنمية الاقتصادية" الذي عقد في أغادير، مارس 2016 ورقة المدخلات المواضيعية[29] الهجرة والتنمية وتغير المناخ في شمال أفريقيا بقلم الدكتور أوزغي بلجيلي وكاترين مارشاند ماستريخت كلية الدراسات العليا للحوكمة وجامعة الأمم المتحدة مايو 2016، ص 1-3، https://www.weadapt.org/sites/weadapt.org/files/2017/november/mgsog_tip_final_weadapt_1.pdf

[30] https://www.amnesty.org/fr/latest/press-release/2017/12/libya-european-governments-complicit-in-horrific-abuse-of-refugees-and-migrants/

[31] https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/ahrc5063-report-independent-fact-finding-mission-libya

[32] المرجع نفسه

5.3.2 اللجوء وعدم *الإعادة القسرية*

على الرغم من أن معظم دول شمال أفريقيا هي دول أطراف في الاتفاقيات الأساسية التي تحمي طالبي اللجوء والمهاجرين (ليبيا هي الدولة الوحيدة التي لم تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين، والمغرب هي الدولة الوحيدة التي لم تصدق على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا)، لم تعتمد أي دولة في شمال أفريقيا تشريعات وطنية بشأن اللجوء (شجع الاتحاد الأوروبي وعرض الدعم والموارد للقيام بذلك). وبالتالي يتم تنفيذ إجراءات اللجوء من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين. وقد حدثت العديد من حالات *الإعادة القسرية* في المناطق الحدودية لبلدان شمال أفريقيا وفي الصحراء الكبرى. منذ منتصف أبريل 2020، تم طرد 1731 شخصًا بشكل جماعي من ليبيا إلى أونيانغا كبير في تشاد، منهم 1108 في عام 2020 و 582 في عام 2021 و 41 في عام 2022.[33] وغالبًا ما يكونون في وضع ضعيف للغاية عند وصولهم إلى تشاد.

يزيد عدم وجود قانون ونظام وطني للجوء من ضعف المهاجرين وطالبي اللجوء ويساهم في الانحرافات عن المعايير الدولية في منطقة شمال إفريقيا.

5.3.3 انعدام الجنسية وعدم وجود مسارات لتسوية الأوضاع

عادة ما يجلب التمتع بالجنسية مجموعة متنوعة من المزايا وأشكال الحماية التي تقدمها الدولة التي يحمل جنسيتها. ومع ذلك، فإن الأشخاص عديمي الجنسية في المنطقة يجدون أنفسهم محرومين وغير قادرين على التمتع بالحقوق التي تضمنها الدول لمواطنيها. بإلقاء نظرة فاحصة على بعض الشواغل المتعلقة بالحماية المحددة للأشخاص عديمي الجنسية في شمال إفريقيا[34]، تشمل انتهاكات الحقوق القضايا المتعلقة بالاحتجاز والطرد والحرمان من الحق في العودة إلى بلد المنشأ. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر القضايا المتعلقة بالحصول على الجنسية على الأطفال المولودين للمهاجرين، ولا سيما أولئك المولودين للاجئين، المعرضين لانعدام الجنسية في جميع أنحاء المنطقة. قد يثير زواج المهاجرين من المواطنين مشاكل تتعلق بالحصول على الجنسية للأطفال المولودين من مثل هذه الزيجات في المنطقة أيضًا. وأخيرًا، قد يواجه الأطفال المولودون داخل مجتمعات البدو صعوبات في تسجيل المواليد، مما يعرضهم لزيادة مخاطر انعدام الجنسية.

ومن التحديات الرئيسية الأخرى في المنطقة عدم وجود سبل لتسوية وضع المهاجرين غير الشرعيين "الذين تقطعت بهم السبل" وإيجاد تدابير مستدامة طويلة الأجل لدعم توطينهم الدائم في شمال أفريقيا.

5.3.4 المشاركة السياسية

---

33 تشاد — تقرير أداة تتبع الطوارئ 109 (08 يوليو 2021)، مصفوفة تتبع النزوح (DTM)
file :// C :/ Users/ASUS/Downloads/ETT_109_Chad_draft_AL%20EN.pdf

34 انظر، برونوين مانبي، *وقاية المهاجرين واللاجئين:* تسجيل المواليد والمساعدة القنصلية في مصر والمغرب,
https://eprints.lse.ac.uk/101091/28/Manby_preventing_statelessness_among_migrants_and_refugees_published_French.pdf

على الرغم من الالتزام بموجب المادة 34 من اتفاقية اللاجئين لعام 1951 "بتسهيل استيعاب اللاجئين وتجنيسهم"، لم تنفذ دول المنطقة أنظمة كافية لتنفيذ هذا الحق. يمكن القول إن هذا هو الالتزام الأكثر رسمية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية لمجموعات المهاجرين المتنقلين. وفي الواقع، لا يزال التجنس هو السبيل الوحيد للعضوية الدائمة الكاملة والمتساوية في المجتمع السياسي. عندما تكون المشاركة السياسية الرسمية في جميع أنحاء شمال أفريقيا غير ممكنة أو تعوقها القيود القانونية والعملية، يعتمد اللاجئون على وسائل المشاركة غير الرسمية لإسماع أصواتهم. في العديد من البلدان المضيفة في المنطقة، يعتمدون على دعم شبكة راسخة من الجمعيات والجمعيات الخيرية الدينية وغير الدينية والمجتمع المدني لتقديم المساعدة اليومية لهم والدفاع عن حقوقهم.

5.3.5 الاحتجاز

أبلغ المهاجرون في جميع أنحاء شمال إفريقيا عن احتجازهم بشكل تعسفي. توضح البيانات الواردة في التقريرين السنويين للمنظمة الدولية للهجرة لعامي 2016 و2017 أن الاعتقالات والاحتجازات تحدث في جميع مراحل رحلات المهاجرين. وفقًا لدراسة أجرتها اللجنة الأفريقية لعام 2019 حول النيجر، "في عام 2016، من بين 1064 و 1059 و 696 مهاجرًا أبلغوا عن إساءة المعاملة في الجزائر وليبيا والنيجر على التوالي، وتم الإبلاغ عن احتجاز 2 ٪ منهم في الجزائر و 15 ٪ في ليبيا و 10 ٪ في النيجر".[35] وتؤكد أحدث البيانات ذلك. في الواقع، تم في عام 2022، "طرد ما لا يقل عن 14000 مهاجر، من بينهم قاصرون، من الجزائر إلى النيجر بين يناير ومايو 2022، وفقًا للمنظمة الإنسانية الطبية الدولية أطباء بلا حدود".[36] وفي بعض الحالات، شمل ذلك الاحتجاز في زنازين شديدة الاكتظاظ، دون طعام كافٍ ومياه صالحة للشرب.

في العديد من مراكز الاحتجاز في ليبيا، ورد أن مجموعات كبيرة من المهاجرين احتجزوا في غرف مزدحمة لدرجة أنه لم يكن هناك مساحة كافية للاستلقاء. ويفتقر العديد من المهاجرين المحتجزين إلى المراحيض، مما يجبرهم على التبول والتغوط في زنزاناتهم. مما يجعل الأمراض المعدية ومشاكل الجهاز التنفسي وسوء التغذية شائعة في مثل هذه الظروف. وعلاوة على ذلك، أظهرت المعلومات التي تلقتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وجود نمط ثابت وواسع النطاق من الحراس الذين يضربون المهاجرين. حيث أصيب عدد ممن قابلتهم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بطلقات نارية وطعنات سكاكين أو جروح مرئية أو إصابات في الرأس. وأبلغت النساء المحتجزات عن تعرضهن للضرب والاغتصاب. علاوة على ذلك، بالنسبة للمهاجرين في ليبيا، لا يوجد تسجيل رسمي ولا إجراءات قانونية ولا إمكانية الوصول إلى المحامين أو السلطات القضائية.

5.4 الخلاصة:

يمكن أن يكون للنهج المتماسك إقليمياً لإدارة الهجرة آثار إيجابية لتعزيز آثار التنمية الاقتصادية للهجرة. يتطلب التحرك نحو نهج إقليمي تعاونًا أوثق واتصالات محسنة وعلاقات متوازنة بين القوى بين بلدان المغرب العربي (مثل إعادة تنشيط اتحاد المغرب العربي والعملية التشاورية الإقليمية العربية بشأن الهجرة)، مع بلدان جنوب الصحراء الكبرى (على سبيل المثال من خلال تعزيز الخدمات القنصلية)، ومع الدول الأعضاء الأوروبية (مثل شراكات التنقل في الاتحاد الأوروبي، ومبادرة مسارات

[35] تركز الدراسة التجريبية حول الهجرة واحترام حقوق الإنسان على الردود المقدمة من النيجر، اللجنة الأفريقية، ص. 39، https://www.achpr.org/public/Document/file/English/Pilot%20Study%20on%20Migration_ENG.pdf

[36] طرد النيجر آلافا من المهاجرين من الجزائر وليبيا كل شهر، حيث تقطعت بهم السبل في صحراء الساحل، https://reliefweb.int/report/niger/niger-thousands-migrants-expelled-algeria-and-libya-each-month-and-stranded-sahel-desert

الهجرة بين الاتحاد الأوروبي والقرن الأفريقي والحوار الأوروبي الأفريقي بشأن الهجرة والتنمية). يمكن للمنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تلعب دورًا رئيسيًا في عمليات الحوار. على سبيل المثال، شكلت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجلس الدنماركي للاجئين والأمانة الإقليمية للهجرة المختلطة فرقة العمل المعنية بالهجرة المختلطة في شمال إفريقيا، والتي يدعمها مركز الهجرة المختلطة والمكرسة للتنسيق وإنتاج المعرفة فيما يتعلق بالهجرة في المنطقة.

6 الهجرة في شرق أفريقيا

6.1 اتجاهات الهجرة

تتميز منطقة شرق أفريقيا بأنماط التنقل العالية، وهي منطقة منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين. كما أنها موطن لبعض أكبر أعداد اللاجئين في القارة. في عام 2020، كان هناك 3.5 مليون لاجئ في المنطقة.[37] الأسباب الرئيسية للهجرة في شرق أفريقيا هي عدم الاستقرار السياسي والعوامل المتعلقة بالبيئة مثل الجفاف والكوارث الطبيعية.

تتشكل اتجاهات الهجرة في شرق إفريقيا من خلال عقود من النزاع المسلح في أصغر دولتين في القارة: إريتريا، التي حصلت على استقلالها في عام 1993، وجنوب السودان في عام 2011. أدت حركة الاستقلال لكلا البلدين إلى هجرة جماعية في المنطقة.[38]

ثانيًا، تاريخ الهجرة في شرق إفريقيا متنوع من حيث الوجهات. تشير البيانات إلى أن بعض المهاجرين من شرق إفريقيا من المرجح أن يبقوا في المنطقة. على سبيل المثال، من عام 2017 إلى عام 2022، تقدم 3266 جنوب سوداني بطلب لجوء في دول شرق إفريقيا مقارنة بـ 1320 في أوروبا و 165 في الولايات المتحدة الأمريكية.[39] تظهر اتجاهات الهجرة الأخرى أيضًا نمطًا مختلفًا. على سبيل المثال، من عام 2017 إلى عام 2022، تقدم أكثر من 105,882 إريتريًا بطلب اللجوء في أوروبا و 59,120 إريتريًا في شرق إفريقيا، وتقدم 2,987 إريتريًا بطلب اللجوء في الولايات المتحدة.[40]

ونجم اتجاه ثالث عن استقلال إريتريا وجنوب السودان. واجه الأشخاص من أصل إريتري أو جنوب سوداني التجريد من الجنسية وفقدان الجنسية. في حالة الإريتريين، أدى ذلك إلى الطرد الجماعي لأكثر من 77000 إريتري من إثيوبيا بعد النزاع الحدودي 1998–2000، وفي حالة جنوب السودان، إعادة تصنيفهم كأجانب وجميع الآثار المترتبة على كونهم أجانب.[41]

---

37 إيريكا نيلسون وسايرا خان، الهجرة المناخية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي: التحليل المكاني لبيانات تدفقات المهاجرين، 7 (المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة ومبادرة هارفارد الإنسانية) أغسطس 2021

38 لسوء الحظ، هناك نقص في البيانات التجريبية حول حجم النزوح الناجم عن النزاعات من أجل الاستقلال لكلا البلدين.

39 https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download/?url=Wge5PI (للهجرة إلى الولايات المتحدة)
url=aQA7y9؟https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download/ (للهجرة إلى أوروبا)
https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download/?url=pcUG1o (للهجرة إلى شرق أفريقيا)

40 url=2w7FKQ؟https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download/ (للهجرة إلى الولايات المتحدة)
url=79ypoY؟https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download/ (للهجرة إلى أوروبا)
https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download/?url=bbxA6u (للهجرة إلى شرق أفريقيا).

41 *انظر* بشكل عام هيومن رايتس ووتش، إريتريا وإثيوبيا، حرب القرن الأفريقي: عمليات الطرد ومسألة الجنسية (يونيو 1998 – أبريل 2002). *انظر* بشكل عام منظور عسال، الهجرة الناجمة عن النزاع في السودان وتحديات ما بعد الاستفتاء، ملاحظات تحليلية وتركيبية CARIM 2011/75 (للحصول على نزع الجنسية للأشخاص من أصل جنوب السودان في السودان).

تغير المناخ هو العامل الرابع الذي شكل الهجرة في شرق أفريقيا. معظم التنقلات المرتبطة بالظروف المناخية في شرق أفريقيا داخلية.[42] على سبيل المثال، في منتصف الثمانينيات، أدت المجاعة الشديدة إلى هجرة أكثر من 300,000 إثيوبي إلى السودان.[43] داخل السودان، أدت المجاعة إلى نزوح الرعاة من منطقة دارفور نحو الخرطوم.[44]

6.1.1 الهجرة إلى دول أفريقية أخرى

بعض دول شرق إفريقيا هي دول منشأ وتستضيف الآلاف من المهاجرين من داخل المنطقة. ومن الأمثلة على ذلك الصومال وجنوب السودان وإثيوبيا. على سبيل المثال، تستضيف الصومال، التي كانت منذ فترة طويلة واحدة من أفضل بلدان المنشأ للمهاجرين في جميع أنحاء العالم، حوالي 14,700 لاجئ من اليمن وإثيوبيا.[45] يوجد في الصومال أيضًا واحدة من أكبر مجموعات النازحين داخليًا في العالم، حيث يوجد حوالي 2.6 مليون نازح داخليًا.[46] وعلى النقيض من ذلك، فإن كينيا والسودان وجيبوتي وتنزانيا هي بلدان عبور للمهاجرين. تستضيف أوغندا من جانبها أكبر عدد من اللاجئين في أفريقيا والمنطقة. في عام 2019، كان هناك حوالي 1.53 مليون لاجئ في أوغندا، أكثر من 80 ٪ منهم من النساء والأطفال.[47] ويأتي الجزء الأكبر منهم من جنوب السودان المجاور. وفي الوقت نفسه، تستضيف تنزانيا أكثر من 246000 لاجئ، معظمهم من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.[48]

تقتصر هجرة العمالة داخل شرق إفريقيا على عدد قليل من البلدان في المنطقة. بالإضافة إلى الهجرة داخل المنطقة، هناك أربعة طرق هجرة مهمة خارج شرق إفريقيا.[49] أحد هذه الطرق هو الطريق الجنوبي، الذي ينطوي على هجرة الناس إلى الجنوب الأفريقي.

6.1.2 الهجرة خارج القارة

---

42 *انظر* بشكل عام ريتشارد بانكهرست ودوغلاس إتش جونسون، "الجفاف والمجاعة الكبيران في الفترة 1988-1992 في شمال شرق إفريقيا" في إيكولوجيا البقاء على قيد الحياة (محرر. دوغلاس إتش جونسون وديفيد إم أندرسون). انظر أيضًا، تقرير التحولات الأفريقية: "ستكون المنطقة الأكثر تضررًا التي تعاني من التنقل الناتج عن الظروف المناخية الداخلية (الهجرة والنزوح الناجم عن المناخ) هي منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، حيث يمكن أن يتنقل ما يصل إلى 10.5 في المائة من السكان — أو ما يصل إلى 55 مليون شخص — بحلول عام 2050 في ظل السيناريو المناخي المستقبلي المتمثل في ارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة والتنمية غير العادلة. تظهر التوقعات المستقبلية لمناطق العرض الحدودية كنقاط ساخنة التنقل الناجم عن الظروف المناخية بما في ذلك حول بحيرة فيكتوريا، وفي القرن الأفريقي. على المستوى القاري، وعبر السيناريوهات المختلفة للانبعاثات العالية، من المتوقع أن تشهد المناطق الرعوية في إفريقيا حركة صافية إلى الخارج من حوالي 4 ملايين شخص بحلول عام 2050.", عماقران، كمال؛ روزنجرتنر، سارة؛ سيمبسون، نيكولاس ب. دي شربينين، اليكس؛ لينيكار، جين؛ هوروود، كريس. جونز، بريان. كوتييه، فابيان. أدامو، سوزانا؛ ميلز، برايز؛ يتمان، جريج. تشاي - أون، تريشيا؛ سكويرز، جون؛ شوي، يعقوب. فرووس، برام؛ فورين، روبرتو. (2022). التحولات الإفريقية: تقرير التنقل الناجم عن الظروف المناخية في أفريقيا، معالجة الهجرة والنزوح القسري للمناخ؛ مبادرة التنقل الناجم عن الظروف المناخية في أفريقيا والمركز العالمي التنقل الناجم عن الظروف المناخية نيويورك. © المركز العالمي التنقل الناجم عن الظروف المناخية https://africa.climatemobility.org/report

43 *انظر* بشكل عام ويفر، جي إل (1988). البحث عن سبل البقاء: اللاجئون الإثيوبيون الحضريون في السودان. *مجلة المناطق النامية*، 22(4)، 457–476.

44 عسال، *الحاشية* 25 أعلاه.

45 تقديم المفوضية للاستعراض الدوري الشامل - الصومال - الاستعراض الدوري الشامل العاشر الجلسة 1 (2021)[45]

46 المرجع نسه

47 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، https://www.unwomen.org/en/news-stories/feature-story/2022/08/in-uganda-refugee-womens-leadership-drives-inclusive-humanitarian-action (آخر زيارة في 2021/09/30) (مناقشة كيف فشلت برامج إعادة توطين اللاجئين في إشراك النساء.)

48 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التقرير التجميعي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للاستعراض الدوري الشامل: الدورة الثالثة، الدورة التاسعة والثلاثون (جمهورية تنزانيا المتحدة (فبراير 2021).

49 كاترين مارشاند وجوليا رينولد ورافائيل دياس إي سيلفا، دراسة حول مسارات الهجرة في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي (كلية الدراسات العليا للحوكمة بجامعة ماستريخت، 2017).

من بين مسارات الهجرة الرئيسية الأربعة، الثلاثة المتبقية هي طرق خارج القارة. ينطوي طريق البحر الأحمر على الهجرة الشمالية للناس عبر جيبوتي والبحر الأحمر إلى شبه الجزيرة العربية. يستخدم المهاجرون، ومعظمهم من إثيوبيا، هذا الطريق للانخراط في وظائف منخفضة المهارات في المملكة العربية السعودية، وهو نمط من هجرة العمالة بدأ في أوائل الثمانينيات.[50] الطريق الثالث هو عبر البحر الأبيض المتوسط، والذي غالبا ما ينطوي على تهريب المهاجرين عبر شمال أفريقيا ووسط البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. يتبع المسار الرابع اتجاهًا مشابهًا، على الرغم من أنه بدلاً من الوصول إلى أوروبا، يمر المهاجرون من العديد من البلدان في شرق إفريقيا عبر السودان ومصر للوصول إلى إسرائيل.[51]

6.1.3 ديناميات الهجرة المرتبطة بالظروف المناخية

ساهم تغير المناخ في الهجرة في المنطقة أيضًا.[52] وقد أثر الجفاف والفيضانات وغزوات الجراد على العديد من المجتمعات في شرق أفريقيا، وكان القرن الأفريقي عرضة للخطر بشكل خاص. تأثرت المجتمعات التي تعيش في المناطق الجافة ذات مستويات هطول الأمطار المنخفضة بشكل خاص بالجفاف. وقد أدت غزوات الجراد إلى تفاقم الوضع. وفي الوقت نفسه، كانت المجتمعات في مناطق الفيضانات الساحلية والنهرية عرضة للنزوح المرتبط بالظروف المناخية. في بوروندي، على سبيل المثال، كان صعود بحيرة تنجانيقا، ثاني أكبر بحيرة في أفريقيا، السبب الرئيسي للنزوح.[53]

6.2 الإطار القانوني والممارسات الجيدة

سيركز القسم الفرعي التالي على الالتزامات القانونية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية لبلدان شرق أفريقيا.

6.2.1 التصديقات على المعاهدة

عضوية بلدان شرق أفريقيا في المعاهدات الدولية المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين منخفضة. غالبية دول شرق إفريقيا موقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 (انظر الملحق الأول). من بين الدول غير الأطراف في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 جزر القمر وإريتريا وموريشيوس والسودان. وقعت جيبوتي وإريتريا وموريشيوس والصومال على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 ولكنها لم تصدق عليها. معظم دول المنطقة ليست أطرافاً في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية أو اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية.

---

50 المشي الحر، سياسة الهجرة الجديدة في إثيوبيا: خطوة إيجابية ولكن هناك حاجة إلى التدقيق المستمر (14 يونيو 2019) متاح على https://www.walkfree.org/news/2019/ethiopias-new-migration-policy-a-positive-step-but-continued-scrutiny-needed/، تم الوصول إليه في 27 مايو 2022.

51 رافيد، مايان. "جعل حياتهم بائسة: العنف الهيكلي وعنصرية الدولة تجاه طالبي اللجوء من السودان وإريتريا في إسرائيل". *مجلة جرائم الدولة* 11، العدد 1 (2022): 128 148

52 انظر إيريكا نيلسون وسايرا خان، الحاشية [] أعلاه

53 https://www.savethechildren.org/us/about-us/media-and-news/2021-press-releases/families-in-burundi-languish-as-homes-disappear-under-lake-tanganyika)

6.2.2 القانون الإقليمي

يوجد في شرق إفريقيا العديد من الاتفاقيات الإقليمية والثنائية المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وتنقل الأشخاص بدون تأشيرة. وتعد جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) الأقاليم التي تضم أكبر عدد من الاتفاقات الإقليمية الموقعة. وتنظم هذه الاتفاقيات التجارة بين البلدان الأعضاء، إلى جانب التكامل الإقليمي والمؤسسات الإقليمية. لا تنص هذه الاتفاقيات، باستثناء جماعة شرق أفريقيا، على حرية تنقل الأشخاص داخل الدول الأطراف.

6.2.3 القانون الوطني

سيبحث هذا القسم القوانين الوطنية التي تؤثر على المهاجرين في المنطقة. وتشمل هذه، على سبيل المثال، قوانين الحماية المتخصصة التي تتناول النزوح القسري وكذلك القوانين المعممة المنتشرة في النظم القانونية لمختلف بلدان شرق أفريقيا. لدى معظم بلدان المنطقة قوانين محددة تتعامل مع اللاجئين. البعض، مثل إريتريا والصومال، ليس لديهم تشريعات محلية بشأن اللاجئين. سيسلط هذا القسم الضوء على الفجوات بين القانون والممارسة، ومجالات الحماية الأساسية، و/أو المخاوف.

6.2.3.1 الحقوق الاجتماعية والاقتصادية (الحق في الخدمات الصحية والتعليم ونظام المعاشات التقاعدية والتوظيف)

توفر معظم البلدان في شرق إفريقيا للمهاجرين إمكانية الوصول إلى الحقوق الاجتماعية على قدم المساواة مع تلك التي يتمتع بها مواطنوها. على سبيل المثال، توفر جزر القمر للمهاجرين ومواطنيها إمكانية الوصول إلى نفس الرعاية الصحية التي تمولها الحكومة.[54] يستفيد المهاجرون الحاصلون على تصريح إقامة في الدولة الجزرية أيضًا من التعليم الممول من الحكومة. بدلاً من نظام الحماية الاجتماعية الوطني، يحصل المهاجرون العاملون على الخدمات الاجتماعية من خلال عملهم ويحق لهم الحصول على معاش تقاعدي، كما هو منصوص عليه في قانون العمل في جزر القمر.[55] توفر موريشيوس حقوقًا مماثلة.[56] يتمتع المهاجرون الحاصلون على تصريح إقامة بإمكانية الحصول على الرعاية الصحية التي تمولها الدولة. يمكن للمهاجرين الذين عاشوا في موريشيوس لمدة 15 عامًا على الأقل منذ سن الأربعين الوصول إلى نظام التقاعد الحكومي إذا استوفوا متطلبات إضافية. وبالمثل، ينص جنوب السودان، من خلال المادة 33 من قانون اللاجئين، على أنه يحق للاجئين الحصول على نفس الخدمات الصحية الأساسية والتعليم الابتدائي الذي تقدمه الدولة لمواطنيها.[57]

توفر أوغندا وكينيا وإثيوبيا وتنزانيا حقوقًا مماثلة للمهاجرين. وفقًا لقانون اللاجئين الأوغندي، يتمتع المهاجرون بإمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية.[58] في إثيوبيا، يوفر إعلان اللاجئين الإثيوبيين لعام 2019 للاجئين إمكانية الحصول

---

[54] مؤشرات إدارة المهاجرين (جزر القمر) (2021)، ص. 12.

[55] قانون العمل في جزر القمر رقم القانون رقم 84—108 من قانون العمل في جزر القمر (1984)، المادة 139.

[56] مؤشرات إدارة الهجرة:[56] الملف الثاني لموريشيوس 2021، 15 (2021)

[57] قانون اللاجئين في جنوب السودان، المادة 33 (التحقق من النص الصحيح للحكم).

[58] قانون اللاجئين (2006)، المادة 28. وتجدر الإشارة إلى أن الوصول إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعتمد على حالة عمل المهاجر. *انظر* بشكل عام قانون الضمان الاجتماعي الوطني لأوغندا. لا يتضمن قانون الضمان الاجتماعي الوطني أي حكم صريح للاجئين أو طالبي اللجوء. لذلك، لا يغطي اللاجئين أو طالبي اللجوء. *انظر* أيضًا المادة 6 من قانون الضمان الاجتماعي الوطني لأوغندا.

على التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والخدمات الصحية والحق في العمل.[59] تضمن المادة 31 من قانون اللاجئين التنزاني حصول أطفال اللاجئين على التعليم الابتدائي.

ومن القضايا ذات الصلة قدرة المهاجرين على العمل في الدول المضيفة لهم، والتي تعتمد في كثير من الأحيان على وضعهم كمهاجرين. يحكم قانون العمل حالة عمل المهاجرين وحقوقهم العمالية. في المقابل، تحكم القوانين المتعلقة بالهجرة حقوق العمل للاجئين وطالبي اللجوء. وهناك اتجاه إيجابي في بعض بلدان شرق أفريقيا في هذا الصدد. يمكّن التشريع الأخير في إثيوبيا وكينيا اللاجئين من الانخراط في عمل مربح. اعتمدت كينيا وإثيوبيا وأوغندا قوانين تسمح للاجئين بالعمل.[60] في كينيا، يسمح التشريع الجديد، قانون اللاجئين لعام 2021، للاجئين بالمشاركة – بشكل فردي أو جماعي – في العمل أو ممارسة مهنة إذا كانت لديهم مؤهلات معترف بها من قبل السلطات الكينية ذات الصلة.[61]

6.2.3.2 لم شمل الأسرة والتجنس

تسمح دول شرق إفريقيا للمهاجرين بلم شملهم مع أسرهم. ينص قانون اللاجئين الأوغندي على أنه يجوز للاجئين التقدم بطلب إلى لجنة أهلية اللاجئين في البلاد للحصول على إذن لم شملهم مع أفراد الأسرة.[62] وبالمثل، يسمح قانون اللاجئين في كينيا لعام 2006 وإعلان اللاجئين في إثيوبيا لعام 2019 للمهاجرين واللاجئين بلم شملهم مع أسرهم.[63]

لا تحظر أي دولة في شرق إفريقيا على المهاجرين الحصول على جنسية البلدان المضيفة لهم. تختلف شروط وعملية الحصول على الجنسية. في إثيوبيا، يمكن للاجئين الذين يستوفون المتطلبات المنصوص عليها في قانون الجنسية الإثيوبية الحصول على الجنسية الإثيوبية.[64] تمنح جزر القمر وأوغندا وكينيا المهاجرين فرصة مماثلة. ينص قانون الجنسية في جزر القمر (1979) على أنه يمكن للمهاجرين الذين أقاموا في البلاد لمدة عشر سنوات التقدم بطلب للحصول على الجنسية القمرية. يمكن للشخص المولود في جزر القمر الحصول على نفس الشيء بعد خمس سنوات من الإقامة في البلاد.[65]

وينص الدستور الأوغندي على متطلبات مماثلة. وينص على أن المهاجرين الذين عاشوا في البلاد لمدة لا تقل عن 10 سنوات يمكنهم الحصول على الجنسية الأوغندية.[66] ومع ذلك، يوفر قانون مراقبة الجنسية والهجرة معايير مختلفة فيما يتعلق باللاجئين.[67] يمكن للشخص المقيم في أوغندا كلاجئ الحصول على الجنسية الأوغندية إذا كان قد عاش في البلاد لمدة 20 عامًا على الأقل ويعتزم الإقامة هناك بشكل دائم.[68] وبالمثل، يسمح دستور كينيا، إلى جانب قانون الجنسية والهجرة الكينية لعام 2011، للمهاجرين الذين عاشوا في البلاد لمدة سبع سنوات بالتقدم بطلب للحصول على الجنسية الكينية.[69] في دراسة

---

59 الإعلان رقم 2019/1110، المادة 24-26.
60 *انظر* الإعلان رقم 2019/1110 لإثيوبيا، قانون اللاجئين في أوغندا (2006)، المادة 29(ج (6)) (التي تنص على حق اللاجئين في العمل)
61 المادة 28 (5) من قانون اللاجئين في كينيا لعام 2021.
62 قانون اللاجئين (2006) المادة 27
63 المادة 15(2) من قانون اللاجئين رقم 13 لعام 2006 في كينيا. *انظر* أيضًا المادة 22(1) من الإعلان رقم 111o/2019 لإثيوبيا.
64 المرجع نفسه. المادة رقم 42:
65 قانون الجنسية في جزر القمر (1979)، المادة 29
66 الدستور الأوغندي لعام 1995 بصيغته المنقحة في عام 2017 (المادة 12 (2(ب))
67 قانون مراقبة الجنسية والهجرة في أوغندا، المادة 14 (2) (ب) وقانون اللاجئين (2006)
68 قانون مراقبة الجنسية والهجرة (2006)، المادة 16
69 المادة 15(2) من الدستور الكيني لعام 2010.

أجريت عام 2015، لاحظت المفوضية أن عددًا قليلاً من اللاجئين يعبرون عن رغبتهم في الحصول على الجنسية الكينية. واضطر أولئك الذين تقدموا بطلبات إلى الانتظار لفترة طويلة حتى يكتمل طلبهم.[70]

يحكم إعلان الجنسية الإريترية متطلبات وعملية الحصول على الجنسية الإريترية[71] ويوفر مسارًا للجنسية الإريترية. يمكن للشخص الذي هاجر إلى إريتريا قبل عام 1974 وأقام في البلاد لمدة عشر سنوات الحصول على الجنسية الإريترية.[72] يمكن للمهاجرين الذين عاشوا في إريتريا لمدة 20 عامًا الحصول على نفس الشيء أيضًا.[73]

6.2.3.3 الجنسية

لا يوجد تشريع يحكم على وجه التحديد حقوق وحماية الأشخاص عديمي الجنسية في شرق إفريقيا. باستثناء رواندا، لا يوجد أي بلد في المنطقة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية. إريتريا – دولة ليست طرفًا في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 — ليس لديها تشريعات محلية بشأن حقوق اللاجئين وحمايتهم. ولا الصومال، على الرغم من أنه لديه مشروع تشريع.[50]

ولا تعد إريتريا والصومال استثناءين في المنطقة. في عام 2018، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين تقريرًا يسلط الضوء على الفجوة بين القانون والممارسة بشأن حقوق الأشخاص عديمي الجنسية في الحصول على جنسية الدول المضيفة. وجد التقرير، الذي غطى ستة بلدان في شرق إفريقيا، أن عدم وجود قوانين فعالة أعطى سلطات الدولة مجالًا واسعًا لتحديد أهلية المهاجرين للحصول على الجنسية في تلك الدول، مما أدى إلى التمييز على أساس العرق والعرق والدين والجنس. كان الأشخاص عديمو الجنسية والبدو الرحل محرومين بشكل خاص[74]

6.2.3.4 المشاركة السياسية للمهاجرين

المشاركة السياسية للمهاجرين في شؤون البلدان المضيفة أو في القضايا التي تؤثر على مصالحهم محدودة. كما هو الحال في أجزاء أخرى من أفريقيا، لا تمنح أي من دول المنطقة المهاجرين حقوقًا سياسية. ليس لديهم الحق في التصويت أو شغل منصب سياسي أو الانخراط في نشاط سياسي. على سبيل المثال، تحظر قوانين اللاجئين في إثيوبيا وكينيا صراحةً على اللاجئين الانخراط في أنشطة سياسية، على الرغم من أن كلا البلدين يسمحان للاجئين بتشكيل جمعيات غير سياسية.[75]

6.3 التحديات الحقوقية الرئيسية

---

[70] المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، المشاركة السياسية للاجئين:[70] سد الفجوات، 30 (2018)

[71] إعلان الجنسية الإريترية (رقم 1992/21)

[72] المرجع نفسه.

[73] إعلان الجنسية (رقم 1992/21)، المادة 4

لدى الصومال مشروع إعلان بشأن اللاجئين (2019).

[74] *انظر* بشكل عام برونوين مانبي، انعدام الجنسية والجنسية في مجتمع شرق إفريقيا (تقرير بتكليف من المفوضية، 2018)

[75] تسمح المادة 27 من إعلان اللاجئين الإثيوبيين لعام 2019 (الإعلان 2019/1110) للاجئين بتشكيل والانضمام إلى جمعيات غير سياسية وغير ربحية. انظر أيضًا قانون إعلان اللاجئين (كينيا)،

هناك العديد من مجالات القلق فيما يتعلق بحقوق المهاجرين في شرق أفريقيا. كما ذكرنا سابقًا، ليس لدى بعض بلدان المنطقة تشريعات محلية تتعلق باللاجئين. معدل العضوية في المعاهدات الدولية ذات الصلة منخفض. لا يوجد لدى أي من بلدان المنطقة تشريعات محددة تتناول الأشخاص عديمي الجنسية. علاوة على ذلك، هناك تناقض بين الحقوق المنصوص عليها في القوانين الوطنية والإقليمية والدولية وتنفيذ تلك القوانين في الممارسة العملية – بما في ذلك في البلدان التي لديها سياسات تقدمية تجاه المهاجرين. وتشمل بعض الشواغل قدرة المهاجرين على الحصول على الجنسية والتهديدات بالإعادة *القسرية*.

6.3.1 الجنسية

يضمن قانون اللاجئين الأوغندي لعام 2006 للاجئين الحق في الحصول على الجنسية الأوغندية بموجب الدستور الأوغندي والقوانين الأخرى ذات الصلة. ومع ذلك، هناك تقارير عن وجود تناقض بين الحق المنصوص عليه في قانون اللاجئين والدستور الأوغندي والممارسة. في عام 2010، قدمت منظمتان أوغنديتان غير حكوميتين – مشروع قانون اللاجئين ومركز قانون المصلحة العامة – التماسًا إلى المحكمة الدستورية الأوغندية لتوضيح حق اللاجئين في الحصول على الجنسية الأوغندية بموجب الدستور الأوغندي وقانون اللاجئين.[76] كما طلب الالتماس من المحكمة أن تأمر الوكالات الحكومية "بمعالجة طلبات الحصول على الجنسية عن طريق تسجيل و/أو تجنيس اللاجئين الذين يستوفون متطلبات الجنسية بموجب التشريعات واللوائح ذات الصلة".[77] لسوء الحظ، رفضت المحكمة الدستورية الأوغندية الالتماس لأسباب إجرائية.

6.3.2 *الإعادة القسرية*

هناك حالات إعادة *قسرية* في شرق أفريقيا. في أوغندا، يواجه اللاجئون الروانديون خطر الاحتجاز والإعادة القسرية إلى رواندا.[78] في أحد الأمثلة المعروفة، في عام 2018، اتُهم المفتش العام للشرطة الأوغندية وآخرون بالمساعدة والتحريض على اختطاف جويل موتابازي وإعادته قسراً إلى الوطن، وهو عضو سابق في فريق الأمن التابع للرئيس الرواندي بول كاغامي. لجأ موتابازي إلى أوغندا. وقبل وصوله إلى هناك، احتجز أفراد الأمن الروانديون موتابازي وعذبوه بسبب صلاته المزعومة بالمعارضة الرواندية.[79] وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لم يكن موتابازي استثناءً. أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أوغندا واصلت إعادة 1700 لاجئ رواندي إلى وطنهم بعد قضية موتابازي.[80]

6.3.3 سياسات مخيمات اللاجئين

---

76 مركز قانون المصلحة العامة المحدودة وسليمة ناموسوبيا والنائب العام، الالتماس الدستوري رقم 34 لسنة 2010

77 المرجع نفسه.

78 الانتهاكات ضد اللاجئين الروانديين في أوغندا: آن الأوان (https://reliefweb.int/report/uganda/abuses-against-rwandan-refugees-uganda-has-time-come-accountability) تم الوصول إليه في 25 مايو 2022.

79 فيما يتعلق باحتجاز ومحاكمة جويل متبازي، انظر هيومن رايتس ووتش، "سنجبرك على الاعتراف": التعذيب والاحتجاز العسكري غير القانوني في رواندا، 177 (2017).

80 تدين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الإعادة القسرية لـ 1700 رواندي من أوغندا، وهي متاحة على https://www.unhcr.org/en-us/news/latest/2010/7/4c406edb6/unhcr-condemns-forced-return-1700-rwandans-uganda.html 80 الوصول إليها آخر مرة في 2022/04/12). *انظر* أيضًا أوغندا/رواندا: تثير العودة القسرية مخاوف خطيرة – يجب على الحكومة الرواندية ضمان سلامة العائدين، والمحاكمة العادلة المتاحة على https://www.hrw.org/news/2013/11/04/uganda/rwanda-forcible-return-raises-grave-concerns (تم الوصول إليه آخر مرة في 2022/13/10).

انتقدت المفوضية مرارًا وتكرارًا سياسة الهجرة في تنزانيا. ينظم قانون اللاجئين في تنزانيا (1998) حماية اللاجئين وتوطينهم في البلاد.[81] ومن الأمور الأساسية لسياسة اللاجئين في تنزانيا توطين اللاجئين في المناطق التي تحددها الحكومة، والتي يتم إنفاذها بصرامة. تصف المفوضية السياسة بأنها "معسكر قسري". بموجب قانون اللاجئين، يواجه اللاجئون عقوبات إذا غادروا المخيمات دون إذن ويواجهون حواجز أمام إعالة أنفسهم من خلال العمل.[82] خلال الاستعراض الدوري الشامل التاسع والثلاثين لتنزانيا في عام 2021، لاحظت المفوضية أن "مساحة الحماية للاجئين وطالبي اللجوء أصبحت أكثر تعقيدًا ولا يمكن التنبؤ بها مع تقلص مساحة اللجوء بشكل عام".[83]

ينتشر انعدام الأمن الغذائي وعدم الوصول إلى الرعاية الطبية الكافية في مخيمات اللاجئين. وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يعتمد ملايين اللاجئين على المساعدات الغذائية لتلبية احتياجاتهم. للجوع وسوء التغذية الحاد تأثير كبير وطويل الأمد على صحة المهاجرين ورفاههم. في إثيوبيا، يعاني ستة من كل عشرة أطفال مهاجرين من مستويات حرجة من فقر الدم.[84]

وبالمثل، أشار تقرير صادر عن اللجنة الأمريكية للاجئين والمهاجرين إلى التحديات المحددة التي يواجهها الأطفال المهاجرون في مخيمات اللاجئين الإثيوبية.[85] وأشار التقرير إلى صعوبات لم شمل أسر الأطفال المهاجرين، ونقص الفرص، والظروف القاسية في المخيمات. وأشار التقرير إلى عدم تعاون بلدان المنشأ التي حدت من لم شمل الأسر. علاوة على ذلك، أشار التقرير إلى المخاطر التي يواجهها الأطفال المهاجرون فيما يتعلق بالهجرة الثانوية. وذكر التقرير أن الأطفال المهاجرين يواجهون مخاطر الاتجار والاستغلال الجنسي وانتزاع الأعضاء من قبل الجماعات الإجرامية. ومع ذلك، ينخرط الأطفال المهاجرون في هجرة ثانوية للعثور على بلدان مضيفة أكثر ملاءمة.

السلامة في مخيمات اللاجئين هي قضية أخرى مثيرة للقلق. تستضيف العديد من البلدان في شرق إفريقيا عددًا كبيرًا من المهاجرين في مخيمات اللاجئين. مخيمات اللاجئين هي أول موقع للإقامة، وفي بعض البلدان، هي مكان للتوطين طويل الأمد. توفر مخيمات اللاجئين الحماية والوصول إلى الخدمات الاجتماعية. ومع ذلك، فإن الحياة في مخيمات اللاجئين محفوفة بالمخاطر. هناك تقارير عن الاعتداء الجنسي والإعادة القسرية من المخيمات. في أوغندا، يشتكي اللاجئون من جنوب السودان من الاعتداء الجنسي من قبل أشخاص آخرين من جنوب السودان ومواطنين أوغنديين في مخيمات اللاجئين.[86] في مارس 2021، قررت كينيا إغلاق مخيمي داداب وكاكوما للاجئين – اللذين يأويان حوالي 400,000 لاجئ من الصومال وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.[87] أعلنت كينيا لأول مرة عن نيتها إغلاق المخيمات في عام

---

81 قانون اللاجئين (1998).
82 المادة 17(5) من قانون اللاجئين في تنزانيا لعام 1998.
83 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقديم المفوضية للاستعراض الدوري الشامل (تنزانيا الدورة التاسعة والثلاثون) 3 (2021).
84 تحذر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي من أن اللاجئين في أفريقيا يواجهون الجوع وسوء التغذية حيث يؤدي كوفيد-19 إلى تفاقم نقص الغذاء، متاح على https://www.unhcr.org/en-us/news/press/2020/7/5f06cb244/unhcr-wfp-warn-refugees-africa-face-hunger-malnutrition-covid-19-worsens.html</g
اللجنة الأمريكية للاجئين والمهاجرين واللاجئين المنسيين:85 الأطفال الإريتريون في شمال إثيوبيا، ديسمبر 2015.
86 البنك الدولي، الربط والمواءمة والدعوة إلى الانعقاد: خدمات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد الأطفال والاستجابة له في مناطق استضافة اللاجئين في أوغندا (2020). *انظر* أيضًا يتهم اللاجئون المضيفين بالاستغلال والإساءة (مونيتور، 17 ديسمبر 2018) (https://www.monitor.co.ug/uganda/news/national/refugees-accuse-hosts-of-exploitation-abuse--1796168)، تم الوصول إليه في 25 مايو 2022.
87 مشروع سنتينل، "إغلاق مخيمي كاكوما وداداب للاجئين في كينيا: أفكار من الميدان، 29 يونيو 2021 (https://thesentinelproject.org/2021/06/29/closing-kenyas-kakuma-and-dadaab-refugee-camps-thoughts-from-the-ground/)، تم الوصول إليه في يوليو 2022.

2016، مشيرة إلى مخاوف أمنية، لكنها لم تفعل ذلك حتى الآن. ومع ذلك، في حالة المضي قدمًا في خططها، يواجه المهاجرون تحديات إنسانية شاقة.[88]

6.3.4 الاتجار والتهريب

يمثل الاتجار بالبشر وتهريبهم أيضًا مشكلات للمهاجرين، لا سيما إذا كانوا يستخدمون الطرق المشار إليها في بداية هذا الفصل. يعتمد تعرض المهاجرين للاتجار والتهريب على مخاطر كل طريق والخلفيات الشخصية للمهاجرين، مثل بلد المنشأ والعمر والجنس.

المهاجرون الذين يسافرون عبر البلدان التي تفتقر إلى قدرات فعالة لمكافحة التهريب والاتجار معرضون للتهريب والاتجار. كما يواجه أولئك الذين يمرون عبر عدة بلدان نفس التحديات. حالة المهاجرين الإريتريين هي مثال على ذلك. نظرًا لأن الحكومة الإريترية تقيد حق الإريتريين في السفر خارج البلاد، غالبًا ما يعبر الإريتريون الحدود بشكل غير قانوني. يقوم المهربون بتهريب البعض خارج البلاد،[89] بينما يتم تهريب البعض الآخر من قبل مهربي البشر.[90] في حالة القبض عليهم، يواجه المهاجرون الإريتريون الاحتجاز والاستجواب في السجون التي يديرها الجيش.[91] وبالمثل، يستغل المهربون ضعف المهاجرين الإريتريين ويعرضونهم للاعتداء الجسدي والجنسي.[92] تشير بعض التقارير إلى أن بعض الضباط العسكريين الإريتريين متورطون في تهريب الإريتريين خارج إريتريا.[93] يمكن أن يؤدي تورط المسؤولين العسكريين المبلغ عنه واهتمامهم الراسخ بشبكة التهريب إلى تعقيد الجهود المبذولة للتصدي للاتجار بالبشر ومقاضاة المتورطين في التهريب.[94] علاوة على ذلك، في بلدان العبور، مثل السودان وليبيا، يحتجز المتاجرون المهاجرين الإريتريين ضد إرادتهم. يستخدمون التعذيب الجسدي والجنسي لجمع الأموال من الإريتريين أو أقاربهم في الوطن أو في المهجر.

6.3.5 الوصول إلى الوضع والحماية القانونية

يميل عدم الاستقرار السياسي والنزاع المسلح إلى انهيار مؤسسات الدولة في الأماكن التي قد تكون فيها ضعيفة بالفعل أو غير موجودة – مما يشكل بدوره عقبات أمام قدرة المهاجرين على الوصول إلى حقوقهم في الإجراءات القانونية الواجبة

---

88 انظر هيومن رايتس ووتش، كينيا عودة اللاجئين غير الطوعية إلى الصومال (https://www.hrw.org/news/2016/09/15/kenya-involuntary-refugee-returns-somalia) (تم الوصول إليه في 7 يونيو 2022). كينيا تؤجل إغلاق المخيم الذي يضم نصف مليون شخص. (https://www.theguardian.com/global-development/2021/apr/30/kenya-delays-closure-of-camps-housing-half-a-million-people ، تم الوصول إليه في يوليو 2022.

89 هيومن رايتس ووتش، الخدمة مدى الحياة: قمع الدولة والتجنيد الإجباري لأجل غير مسمى في إريتريا (https://www.hrw.org/report/2009/04/16/service-life/state-repression-and-indefinite-conscription-eritrea)، تم الوصول إليه في 25 يوليو 2022.

90حول دور الخدمة الوطنية الإريترية لأجل غير مسمى، انظر مجلس حقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في إريتريا، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا، 9، A/HRC/47/21

91 هيومن رايتس ووتش، "أردت الاستلقاء والموت" الاتجار بالإريتريين وتعذيبهم في السودان ومصر، 11 فبراير 2014 https://www.hrw.org/report/2014/02/11/i-wanted-lie-down-and-die/trafficking-and-t Torture - eritreans - sudan - and) - Egypt)

المرجع نفسه.

93 ميريام فان رايسن وآخرون، دورة الاتجار بالبشر: سيناء وما بعدها (2014). انظر أيضًا أنديبرهان ويلدي جيورجيس، إريتريا عند مفترق طرق: سرد للانتصار والخيانة والأمل، 265، وزارة الخارجية الأمريكية، 2016 تقرير الاتجار بالأشخاص - إريتريا (30 يونيو 2016) ("https://www.refworld.org/docid/577f960b15.html<g id="3029) (تم الوصول إليه في 25 يوليو 2022). https://www.refworld.org/docid/577f960b15.html

94 حول دور الخدمة الوطنية الإريترية لأجل غير مسمى، انظر مجلس حقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في إريتريا، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا، 9، A/HRC/47/21.

والمؤسسات القضائية. ومن الأمثلة على ذلك عدم الاستقرار السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وإثيوبيا.

تعد إثيوبيا واحدة من الوجهات الرئيسية للاجئين في القرن الأفريقي. وقد استضافت لاجئين من الصومال وجنوب السودان منذ بدء النزاع المسلح في كلا البلدين في التسعينيات. وبالمثل، كانت إثيوبيا واحدة من نقاط الهجرة الأولى للاجئين الإريتريين منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. بحلول عام 2022، كان هناك حوالي 150,000 لاجئ إريتري في البلاد.[95]

قبل عام 2020، قدمت الحكومة الإثيوبية للاجئين الإريتريين وضع اللاجئ التلقائي عند وصولهم إلى البلاد. تغير ذلك في عام 2020، عندما غيرت إثيوبيا سياستها. وفقًا للسياسة الجديدة، قصرت الحكومة الاعتراف التلقائي بوضع اللاجئ على فئات معينة من المهاجرين واستبعدت فئات أخرى، مثل طالبي اللجوء الأطفال غير المصحوبين بذويهم.[96] لاحظت هيومن رايتس ووتش أن التغيير في سياسة اللجوء الإثيوبية تجاه المهاجرين يقوض قدرة اللاجئين الإريتريين على طلب اللجوء في إثيوبيا، وكذلك حماية القاصرين غير المصحوبين بذويهم.[97]

6.4 الخلاصة:

هناك اتجاهان مختلفان لسياسة الهجرة في شرق أفريقيا. من ناحية، اعتمدت بعض البلدان قوانين تقدمية تمنح المهاجرين حقوقًا أوسع. وتشمل هذه البلدان إثيوبيا وكينيا وأوغندا، التي سمحت للمهاجرين بالاستقرار خارج مخيمات اللاجئين والانخراط في عمل مربح. الاتجاه التشريعي الآخر هو البلدان التي ليس لديها تشريعات كافية بشأن المهاجرين أو تتبع سياسات تقييدية تجاههم.

إلى جانب هذه الاتجاهات العامة، فإن حجم الهجرة والنزوح في شرق إفريقيا مرتفع مقارنة بأجزاء أخرى من القارة الأفريقية. يؤدي عدم الاستقرار السياسي وسياسات الهجرة المتنوعة إلى تعقيد إمكانية معالجة أسباب الهجرة. استمرار عدم الاستقرار السياسي هو العامل الرئيسي للهجرة والنزوح. ويحد انهيار مؤسسات الدولة – أحد عواقب النزاع المسلح – من قدرة الدول على حماية المهاجرين. وبالمثل، فإن هجرة اليد العاملة غير النظامية بغرض العثور على عمل والهروب من التجنيد لأجل غير مسمى تساهم في ضعف هؤلاء المهاجرين. بدون السلام والتنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، ستظل الهجرة في شرق إفريقيا مدفوعة بالفقر والعوامل الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي. فيما يتعلق بذلك، أثرت موجات الجفاف والجراد المطولة مرارًا وتكرارًا على المجتمعات في كينيا والصومال وإثيوبيا. وما لم تعتمد البلدان تدابير اقتصادية وقانونية تتناسب مع الأزمة الإنسانية التي يشكلها تغير المناخ، فستظل قوة دافعة للهجرة في شرق أفريقيا.

---

95 سارة ميلر، لا مكان للهرب: اللاجئون الإريتريون في تيغراي، 5 (التقرير البحثي الدولي للاجئين، 2022)

96 هيومن رايتس ووتش، أحداث إثيوبيا لعام 2020. متاح على (https://www.hrw.org/world-report/2021/country-chapters/ethiopia) تم الوصول إليه في 27 مايو 2022.

97 هيومن رايتس ووتش، إثيوبيا: الأطفال الإريتريون غير المصحوبين المعرضين للخطر (21 أبريل 2020) متاح على (https://www.hrw.org/news/2020/04/21/ethiopia-unaccompanied-eritrean-children-risk) (تم الوصول إليه في 27 مايو 2022)

7 الهجرة في الجنوب الأفريقي

7.1 اتجاهات الهجرة

لطالما كانت الهجرة عبر الحدود داخل منطقة الجنوب الأفريقي شائعة. وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في عام 2020، كان هناك حوالي 7 ملايين مهاجر في الجنوب الأفريقي.[98] وشمل ذلك حوالي 1.1 مليون لاجئ وطالب لجوء.[99]

كان الجنوب الأفريقي وجهة للعمالة المهاجرة منذ الفترة الاستعمارية.[100] جذبت صناعات التعدين في جنوب إفريقيا وبوتسوانا وزيمبابوي وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية العديد من المهاجرين من القارة الأفريقية وخارجها. لا تزال صناعة التعدين عاملاً دافعًا، وتساهم قطاعات أخرى مثل البناء والزراعة التجارية والخدمات (بما في ذلك أعمال الرعاية) في هجرة العمالة اليوم. لقد تغير نمط وحجم الهجرة إلى الجنوب الأفريقي في العقدين الماضيين. زاد عدد المهاجرين، وكذلك عدد دول المنشأ. بحلول نهاية عام 2020، كانت جنوب إفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا هي الوجهة الأولى للمهاجرين في المنطقة، حيث استضافت جنوب إفريقيا[101] 2.9 مليون مهاجر، واستضافت جمهورية الكونغو الديمقراطية 952 و 871 مهاجرًا، واستضافت أنغولا 656,434 مهاجرًا. جنوب إفريقيا – أكبر اقتصاد في المنطقة – هي أيضًا الوجهة الأولى للمهاجرين من خارج المنطقة. تشمل هجرة العمالة إلى جنوب إفريقيا هجرة العمالة الموسمية وكذلك الهجرة القسرية. كان هناك تدفق مستمر للاجئين وطالبي اللجوء من إثيوبيا والصومال وبنغلاديش وبوروندي ونيجيريا وبنغلاديش وغيرها إلى جنوب إفريقيا على مر السنين.[102]

7.1.1 الهجرة إلى دول أفريقية أخرى

بدأ الاتجاه التاريخي لحركة العمالة مع ظهور التعدين الصناعي والزراعة التجارية وصناعة السكك الحديدية خلال الفترة الاستعمارية. لا تزال أنماط الهجرة التاريخية هذه كما هي إلى حد كبير اليوم. يهاجر 64 في المائة من المهاجرين من المنطقة داخل أفريقيا.[103] وفقًا لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ينتقل معظم المهاجرين إلى بلدان في المنطقة.[104] جنوب إفريقيا هي الوجهة الأولى للمهاجرين داخل المنطقة، تليها المملكة المتحدة وأوغندا والولايات المتحدة

---

98 بوابة بيانات الهجرة، بيانات الهجرة في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، متاح على https://www.migrationdataportal.org/regional-data-overview/southern-africa

99 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحديث عن عملية المفوضية في الجنوب الأفريقي

100 بليندا دودسون وجوناثان كراش، تسخير الهجرة من أجل النمو والتنمية الشاملين في الجنوب الأفريقي، 10 (برنامج الهجرة في الجنوب الأفريقي، 2017). انظر أيضًا كريستوفر تشانغوي نشيمبي وإنوسنت مويو، تاريخ واتجاهات وديناميكيات الحركات والتجارة عبر الحدود في منطقة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (2017).

بيانات الهجرة في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي متاحة على https://https://www.migrationdataportal.org/regional-data-overview/southern-africa101تم الوصول إليها في 19 مايو 2022)

102 خانجيلاني مويو، جنوب أفريقيا تعتبر مكانتها كأفضل وجهة للهجرة وتاريخ الفصل العنصري والتحديات الاقتصادية، 18 نوفمبر 2021، https://www.migrationpolicy.org/article/south-africa-immigration-destination-history

103 انظر الحاشية 6 أعلاه (بيانات الهجرة في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي).

104 بوابة بيانات الهجرة، بيانات الهجرة في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، متاح على https://www.migrationdataportal.org/regional-data-overview/southern-africa>

وفرنسا.[105] جعلها 2.9 مليون مهاجر في جنوب إفريقيا اعتبارًا من أواخر عام 2020 أكبر مضيف للمهاجرين في القارة.[106] أعلى بلدان المنشأ للمهاجرين في جنوب إفريقيا هي زيمبابوي وموزمبيق وليسوتو وملاوي.[107]

أدى عدم الاستقرار السياسي وتغير المناخ إلى نزوح الملايين في الجنوب الأفريقي.[108] انتهى النزاع السياسي في الجزء الجنوبي من المنطقة – الذي شهد نزاعا سياسياً عنيفاً منذ أوائل التسعينيات. ومع ذلك، أدى عدم الاستقرار السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الهجرة القسرية. امتدت الحرب الأهلية، التي كانت مقتصرة على الجزء الشرقي من البلاد، إلى الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلاد. ونتيجة لذلك، هاجر أكثر من 900000 كونغولي إلى البلدان المجاورة.[109]

7.1.2 الهجرة خارج القارة

يتمثل أحد الاتجاهات التي تميز أنماط الهجرة في الجنوب الأفريقي في هجرة مواطني جنوب إفريقيا البيض بعيدًا عن بلدهم الأصلي. انخفض عدد السكان البيض في جنوب إفريقيا من 11 ٪ في عام 1996 إلى 8 ٪ في عام 2021، وفقًا لمعهد سياسة الهجرة.[110] ترتبط هذه الهجرة بنهاية الفصل العنصري. أفضل الوجهات للبيض من جنوب إفريقيا هي المملكة المتحدة وأستراليا والولايات المتحدة.

7.1.3 ديناميات الهجرة المرتبطة بالظروف المناخية

الظواهر الجوية المتطرفة هي سبب آخر للهجرة القسرية في الجنوب الأفريقي[111]. في السنوات الأخيرة، أثرت الفيضانات والأعاصير المدارية على الآلاف من الناس والمجتمعات. تعرضت البلدان في الجزء الشرقي من المنطقة، مثل جزر القمر ومدغشقر وملاوي وموزامبيق، لأعاصير مدارية، في حين أثر الجفاف على المجتمعات في الجزء الغربي من المنطقة، بما في ذلك بوتسوانا وإسواتيني وليسوتو وناميبيا وزامبيا.[112] في مارس 2019، ضرب إعصار استوائي مدمر خليج موزمبيق أثر على موزمبيق وشرق زيمبابوي وجنوب ملاوي وغرب مدغشقر.[113] تسبب الإعصار في العديد من الوفيات وتدمير الممتلكات

---

105 بيانات الهجرة في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي<-https://www.migrationdataportal.org/regional-data overview/southern-africa>

106 بيانات الهجرة في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (نقلاً عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2020)

107 خانجيلاني مويو، جنوب أفريقيا تعتبر وضعها كأفضل وجهة للهجرة وتاريخ الفصل العنصري والتحديات الاقتصادية، مصدر معلومات الهجرة (18 نوفمبر 2021) https://www.migrationpolicy.org/article/south-africa-immigration-destination-history

108 سيلفستر مبانديلي وآخرون.، الهجرة في ظل تغير المناخ في الجنوب الأفريقي: منظور تخطيط العلاقة، 12 الاستدامة 4722، 4722 -[...] (2020).

109 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جمهورية الكونغو الديمقراطية الطوارئ، متاح على https://www.unhcr.org/en-us/dr-congo-emergency.html (تم الوصول إليه آخر مرة في 2022/04/12).

110 خانجيلاني مويو، جنوب أفريقيا تعتبر مكانتها كأفضل وجهة للهجرة وتاريخ الفصل العنصري والتحديات الاقتصادية (18 نوفمبر 2021) https://www.migrationpolicy.org/article/south-africa-immigration-destination-history

111 انظر، توقعات تقرير التحولات الأفريقية "سيكون التنقل الناجم عن الظروف المناخية عبر الحدود واضحًا بشكل خاص في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. يُتوقع تنقل ما بين 200000 و800000 شخص بين البلدان المجاورة في المنطقة بحلول عام 2050 في ظل سيناريو تغير المناخ المتمثل في ارتفاع الانبعاثات والتنمية غير العادلة. وفي الوقت نفسه، في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يمكن أن تؤدي الآثار المناخية إلى انخفاض عدد المهاجرين الذين يعبرون الحدود داخل المنطقة بما يصل إلى 200000 مهاجر بحلول عام 2050 في ظل سيناريو تغير المناخ المتمثل في ارتفاع الانبعاثات والتنمية غير العادلة. على المستوى القطري، يمكن أن تشهد زيمبابوي وملاوي وأوغندا وزامبيا أكبر الزيادات في الهجرة بسبب التأثيرات المناخية، في حين من المتوقع أن تشهد جنوب إفريقيا وزيمبابوي وموزمبيق وبوتسوانا وكينيا أكبر الزيادات في الهجرة الناجمة عن المناخ.", أمكران، كمال؛ روزنجرتنر، سارة؛ سيمبسون، نيكولاس ب. دي شربينين، اليكس؛ لينيكار، جين؛ هوروود، كريس. جونز، بريان. كوتييه، فابيان. أدامو، سوزانا؛ ميلز، برايز؛ يتمان، جريج. تشاي - أون، تريشيا؛ سكويرز، جون؛ شوي، جاكوب. فروس، برام؛ فورين، روبرتو. (2022). التحولات الإفريقية: تقرير التنقل الناجم عن الظروف المناخية في أفريقيا، معالجة الهجرة والنزوح القسري الناتج عن الظروف المناخية؛ مبادرة التنقل الناجم عن الظروف المناخية في أفريقيا والمركز العالمي للتنقل الناتج عن الظروف المناخية، نيويورك. © المركز العالمي التنقل الناجم عن الظروف المناخية https://africa.climatemobility.org/report السادك 2019

113 مركز رصد النزوح الداخلي، إعصار إيداي المداري، معلومات سياقية

في موزمبيق ونزوح حوالي 600000 أسرة في المنطقة.[114] في يناير 2021، ضرب إعصار آخر، إعصار إلويز المداري، المنطقة. مع هطول الأمطار الغزيرة والرياح القوية، ضربت إلويز أجزاء من مدغشقر وموزمبيق وجنوب إفريقيا، وأثرت على ما مجموعه 467000 شخص.[115] علاوة على ذلك، شكل الجفاف في مدغشقر وأنغولا تحديات إنسانية. في مدغشقر وحدها، أثر الجفاف على 1.3 مليون شخص في الجزء الجنوبي من البلاد.[116]

7.2 الإطار القانوني والممارسات الجيدة

سيركز القسم الفرعي اللاحق على الالتزامات القانونية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية لبلدان الجنوب الأفريقي.

7.2.1 التصديقات على المعاهدة

جميع دول الجنوب الأفريقي موقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 (انظر الملحق 1). وباستثناء مدغشقر وناميبيا، فإن جميع بلدان المنطقة هي أيضا أطراف في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969.[117] كما أن معظم بلدان المنطقة موقعة على معاهدات دولية أخرى ذات صلة. وتشمل هذه الاتفاقيات الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990، واتفاقيتي انعدام الجنسية (1954 و1961)، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. مدغشقر هي الدولة الطرف الوحيدة في المنطقة في اتفاقية منظمة العمل الدولية للعمال المهاجرين (الاتفاقية التكميلية لعام 1975، رقم 143). مدغشقر وملاوي وزامبيا من الدول الموقعة على اتفاقية منظمة العمل الدولية للهجرة من أجل العمل (المنقحة، 1949، رقم 97).

7.2.2 القانون الإقليمي

إلى جانب المعاهدات الدولية، توفر المبادرات الإقليمية التوجيه السياسي والتشريعي لبلدان المنطقة. اعتمدت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، وهي الكتلة الإقليمية الرئيسية في المنطقة، العديد من أطر السياسات المتعلقة بالهجرة وتنقل العمالة. وتشمل هذه بروتوكول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي بشأن تيسير حركة الأشخاص (2005)، وبرنامج العمل اللائق المشترك بين منظمة العمل الدولية ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (2013–2019)، وبروتوكول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي بشأن العمالة والعمل (2014)، وإطار سياسة هجرة العمالة في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (2014).[118] في عام 2016، اعتمدت السادك خطة عمل سادك لهجرة العمالة (2016–1019). تهدف هذه البروتوكولات والسياسات إلى ضمان الحقوق الأساسية وظروف عمل أفضل للعمال المهاجرين. ومع ذلك، لسوء الحظ، لم يتم تشغيل أي منها بعد.

المرجع نفسه في 3 (¶ 9).

إعصار إلويز المداري – يناير 2021، متاح على ttps://reliefweb.int/disaster/tc-2021-000008-moz تم الوصول إليه في 2022/04/12

116 *انظر* على سبيل المثال، شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من حدة الفقر - والجوع. تحتاج مدغشقر إلى المزيد منها، متاح على https://www.worldbank.org/en/news/feature/2022/10/31/social-safety-nets-relieve-poverty-and-hunger-madagascar-needs-more-of-them تم الوصول إليه في 2022/04/12.

117 متاح على https://au.int/en/treaties/oau-convention-governing-specific-aspects-refugee-problems-africa. يظهر التوقيعات حتى 2019/05/16.

118 المنظمة الدولية للهجرة، إسواتيني (16)

علاوة على ذلك، اعتمدت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي قوانين ملزمة وغير ملزمة لمكافحة التهريب والاتجار. ويشمل ذلك بروتوكول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي بشأن النوع الاجتماعي والتنمية (2008)، وخطة عمل الاستراتيجية العشرية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (2009–2019). كما أن لديها آلية ترصد نمط وحالات الاتجار بالبشر – النظام الإقليمي لجمع بيانات الاتجار بالأشخاص التابع لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.[119] وبعيداً عن الصكوك الإقليمية، أبرمت بعض البلدان اتفاقات ثنائية بشأن القضايا المتعلقة بالمهاجرين. فقد وقعت زامبيا وجنوب أفريقيا، على سبيل المثال، اتفاقات ثنائية تهدف إلى تعزيز حقوق العمال المهاجرين من بلديهما. وافقت جنوب إفريقيا على السفر بدون تأشيرة مع أنغولا في عام 2018.[120]

7.2.3 القانون الوطني

سيستكشف هذا القسم الفرعي القوانين الوطنية التي تؤثر على المهاجرين في المنطقة. ويمكن أن تشمل، على سبيل المثال، قوانين الحماية المتخصصة التي تتناول النزوح القسري، أو القوانين المعممة المتناثرة في النظام القانوني لمختلف البلدان في المنطقة. كما سيسلط القسم الفرعي الضوء على الفجوات بين القانون والممارسة، ومجالات الحماية الأساسية، و/أو المخاوف.

7.2.3.1 الحقوق الاجتماعية والاقتصادية (الحق في الخدمات الصحية والتعليم)

توفر دول الجنوب الأفريقي الخدمات الاجتماعية الأساسية — مثل الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم الممول من القطاع العام — للمهاجرين، على الرغم من أن بعضها يتطلب من المهاجرين الحصول على تصاريح إضافية. وبالمثل، يوفر قانون العمل الملغاشي (المادة 128 من القانون رقم 2003–044) التأمين الصحي للعمال المهاجرين من خلال أرباب عملهم.[121] يستفيد العمال المهاجرون من خطط الضمان الاجتماعي، وكذلك المواطنون الملغاشيون. في زامبيا، ينص قانون اللاجئين (2017) على أنه يمكن للاجئين المعترف بهم الالتحاق بمؤسسة تعليمية، بما في ذلك التعليم العالي، بعد الحصول على تصريح الدراسة.[122] ومع ذلك، لا يتطلب التسجيل في التعليم الابتدائي تصريحًا مسبقًا.[123]

في إسواتيني، يحق للمهاجرين الانخراط في عمل مربح بعد الحصول على تصريح عمل.[124] يتمتع المهاجرون أيضًا بإمكانية الحصول على الرعاية الصحية التي تمولها الدولة، على الرغم من عدم وجود قانون ينص على مثل هذا الحق. تضمن المادة 75 من دستور زيمبابوي (2013) للمقيمين الدائمين في البلاد الحق في الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم الأساسي الممول من الدولة والتعليم الإضافي، والذي تلتزم الدولة بتوفيره رهناً بالموارد المتاحة.[125]

---

119 تقرير إحصائي (2014-2016) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الاتجار بالأشخاص في منطقة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي

120 مؤشرات إدارة الهجرة (زامبيا) (2019) 16. انظر أيضًا اتفاقيات تعزيز/علاقات أنغولا، فوكوزنزيل (https://www.vukuzenzele.gov.za/agreements-boost-saangola-relations)

121 قانون العمل رقم 2003-044 (2004)، المادة 128

122 قانون اللاجئين (2017)، القسم 40 (2)

123 المرجع نفسه. القسم 40 (3)

124 المنظمة الدولية للهجرة، مؤشرات إدارة الهجرة: مملكة إسواتيني ، الملف 2021 13

125 الدستور، القسم 75. المرجع. مذكور في مؤشرات إدارة الهجرة.

7.2.3.2 الطريق إلى الجنسية

توفر دول المنطقة مسارًا للمهاجرين للحصول على الجنسية. ومع ذلك، تختلف عملية ومتطلبات الحصول على واحدة.

تنص المادة 37 من دستور زامبيا على أنه يجوز للشخص الذي أقام في زامبيا لمدة عشر سنوات على الأقل أن يتقدم بطلب للحصول على الجنسية الزامبية.[126] يحدد مشروع قانون الهجرة والترحيل عملية الحصول عليه.[127] إسواتيني، من جانبها، لا توفر إقامة دائمة.[128] يمكن للمهاجرين الذين أقاموا في البلاد لمدة خمس إلى 10 سنوات التقدم بطلب للحصول على جنسية سوازيلاند.[129] وبالمثل، توفر مدغشقر طريقًا للمواطنة. تنص المادة 27 من قانون الجنسية الملغاشية (المرسوم رقم 60-064) على أنه يمكن للمهاجرين الذين عاشوا في البلاد لمدة خمس سنوات على الأقل الحصول على الجنسية الملغاشية. توفر ملاوي أيضًا طريقًا للمواطنة. وفقًا لقانون الجنسية في ملاوي، يعتمد حق المهاجر في الحصول على جنسية ذلك البلد على بلده الأصلي. يمكن للمهاجرين من مواطني دولة عضو في الكومنولث الحصول على الجنسية بعد خمس سنوات من الإقامة، بينما يحصل مواطنو الدول غير الأعضاء في الكومنولث على الجنسية بعد سبع سنوات.[130]

لدى أنغولا وجنوب إفريقيا متطلبات إقامة أطول نسبيًا. وفقًا للنظام القانوني للمواطنين الأجانب في جمهورية أنغولا (2019)، يحق للمهاجرين الذين عاشوا لمدة 10 سنوات متتالية في البلاد الحصول على وضع الإقامة الدائمة.[131] ينص قانون الجنسية في جنوب إفريقيا على أنه يمكن للمهاجرين الذين تم قبولهم بشكل قانوني ولديهم إقامة دائمة في البلاد التقدم بطلب للحصول على جنسية جنوب إفريقيا إذا كانوا يقيمون في جنوب إفريقيا "لفترة لا تقل عن خمس سنوات تسبق مباشرة تاريخ طلبهم".[132]

7.3 التحديات الحقوقية الرئيسية

لدى البلدان في الجنوب الأفريقي قوانين جيدة بشأن حماية المهاجرين وحقوقهم. كما هو مذكور أعلاه، فإن معظم دول المنطقة موقعة أيضًا على الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة. ومع ذلك، هناك العديد من القضايا المتعلقة بحقوق المهاجرين في المنطقة. يستكشف هذا القسم بعض الانتهاكات الشائعة التي يواجهها المهاجرون في الجنوب الأفريقي.

7.3.1 تهريب البشر والاتجار بهم

هناك تقارير عن تهريب البشر والاتجار بهم في بلدان الجنوب الأفريقي. لدى معظم بلدان المنطقة، إن لم يكن جميعها، تشريعات بشأن الاتجار بالأشخاص.[133] وغالبًا ما تكون جنوب إفريقيا بلد المقصد لشبكات التهريب والاتجار التي تنقل المهاجرين من وإلى المنطقة. غالبًا ما يواجه ضحايا تهريب البشر والاتجار بهم اعتداءً جسديًا وجنسيًا في طريقهم إلى

126دستور زامبيا (1991) (بصيغته المعدلة) المادة 37. بالنسبة للأشخاص الذين ولدوا في زامبيا وأقاموا في زامبيا لمدة خمس سنوات، يمكنهم التقدم بطلب للحصول على الجنسية.

127 مشروع قانون الهجرة والترحيل (رقم 18 من 210)</g/>127

128 مؤشرات إدارة الهجرة - اسواتيني 2021

129 دستور إسواتيني (2005)، المادة 45.

قانون الجنسية (الفصل 15:01) (14 يونيو 1966) المادة 13 (1)(أ)(مواطنو الكومنولث - 5 سنوات) والمادة 21 (1)(أ) (الأجانب - 7 سنوات)130

131 النظام القانوني للمواطنين الأجانب في جمهورية أنغولا (2019).

132 ينص قانون الجنسية في جنوب إفريقيا (1995) بصيغته المعدلة بموجب قانون الجنسية في جنوب إفريقيا 17 لعام 2010 في القسم 5(1)(ج).

133 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الاتجار بالأشخاص في منطقة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي: تقرير إحصائي (2014-2016) 7-8.

وجهاتهم. سجلت زامبيا – وهي بلد عبور للمهاجرين وإحدى نقاط الدخول الأولى إلى جنوب إفريقيا – مثل هذه الحالات. في فبراير 2021، على سبيل المثال، عثرت السلطات الزامبية على 114 مواطنًا إثيوبيًا في أحد أحياء لوساكا محتجزين في مكان مزدحم. وذكرت صحيفة محلية أن بعض المهاجرين "يبدو أنهم تعرضوا للاعتداء الجسدي والتجويع والحرمان من حرية التنقل".[134] ووجدت السلطات الزامبية في تحقيقاتها الأولية أن الضحايا احتجزوا في تلك الظروف لمدة ستة أشهر.[135]

كما أن رعايا بلدان المنطقة هم أيضا ضحايا. يستغل المهربون والمتاجرون الظروف الاجتماعية والاقتصادية في بلدان الجنوب الأفريقي ووضعهم كبلدان عبور إلى جنوب أفريقيا. في إسواتيني، يستهدف المتاجرون المجتمعات الفقيرة. كما يستخدمون البلاد لنقل المهاجرين من موزمبيق وأماكن أخرى إلى جنوب إفريقيا.[136] الوضع في بوتسوانا مثير للقلق بالمثل. يشرح تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية مدى الاتجار والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة التي تدفعه على النحو التالي:

> "يستغل المهربون الضحايا المحليين والأجانب في بوتسوانا، ويستغل المهربون الضحايا من بوتسوانا في الخارج. العديد من ... الضحايا في بوتسوانا هم مهاجرون اقتصاديون من أفريقيا الوسطى تم اعتراضهم ... يعبرون بوتسوانا إلى جنوب أفريقيا. ينقل المتاجرون بعض ضحايا الاتجار الجنسي بالأطفال عبر بوتسوانا لاستغلالهم في جنوب إفريقيا. في بوتسوانا، يستهدف المتاجرون النساء العاطلات عن العمل وفقراء الريف والعمال المزارعين والأطفال. يجبر بعض الأقارب أفراد أسرهم على العمل المنزلي ورعي الماشية والتجارة الجنسية. [...] يقوم المتاجرون بنقل أفراد من بوتسوانا إلى زيمبابوي للعمل القسري. تُخضع حلقات الاتجار المنظمة بعض نساء بوتسوانا للاتجار داخليًا أو تنقل النساء من المناطق المجاورة، بما في ذلك جنوب إفريقيا وزيمبابوي ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وشرق إفريقيا، وتُخضعهن للاتجار بالجنس في بوتسوانا ".[137]

7.3.2 تسجيل المواليد وانعدام الجنسية

يساهم عدم الوصول إلى عمليات التسجيل المدني لأطفال المهاجرين في
انعدام الجنسية في الجنوب الأفريقي. أشارت أنيت باير فورسينجدال، خبيرة التسجيل المدني، إلى أن برامج التسجيل المدني التي تستبعد الفئات المهمشة عن طريق التصميم أو التنفيذ هي الأسباب الجذرية لانعدام الجنسية بين الأطفال في الجنوب الأفريقي.[138] تتمثل الممارسة الشائعة في مطالبة الوالدين بتقديم وثائق هوية صادرة عن الدولة والتي تمنع أطفال الوالدين غير المسجلين من التسجيل أو الحصول على الجنسية. على

---

134 وزارة الهجرة، الهجرة في لوساكا يحطم مضرب تهريب البشر (https://www.zambiaimmigration.gov.zm/news/press-releases/immigration-in-lusaka-smashes-human-smuggling-racket/ تم الوصول إليه في 18 مايو 2022). انظر أيضًا https://www.lusakatimes.com/2021/02/08/immigration-in-lusaka-smashes-human-smuggling-racket-involving-114-ethiopians-victims/

135 المرجع نفسه.

136 وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، تقرير الاتجار بالأشخاص 231 (يونيو 2021).

137 وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، تقرير الاتجار بالأشخاص 135-136 (يونيو 2021)

138 *انظر* بشكل عام أنيت باير فورسينجدال، تعزيز التسجيل المدني للوقاية من انعدام الجنسية، 2022/04/11، متاح على https://africanlii.org/article/20221104/strengthening-civil-registration-legislation-prevention-statelessness (تم الوصول إليه آخر مرة في 2023/27/01).

سبيل المثال[139]،[140] تتطلب بوتسوانا وناميبيا جواز سفر وتصريح ساري المفعول من الآباء الأجانب لتسجيل ولادة أطفالهم والحصول على بطاقات الهوية الوطنية للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، فإن رسوم تسجيل المواليد وكذلك تكاليف السفر اللازمة للوصول إلى خدمات تسجيل المواليد تثبط الآباء الفقراء.[141]

تمنح أربعة بلدان، وهي جنوب أفريقيا وملاوي وموزامبيق وليسوتو، الجنسية للأطفال المهاجرين المولودين في أراضيها.[142] ومع ذلك، فإن غالبية دول الجنوب الأفريقي لا تمنح الجنسية للأطفال المولودين في أراضيها والذين كانوا سيصبحون لولا ذلك عديمي الجنسية.

7.3.3 مشاركة المهاجرين في السياسة

لا تمنح أي من دول المنطقة المهاجرين حقوقًا سياسية، وخاصة الحق في التصويت في الانتخابات المحلية أو الوطنية. تحظر بعض البلدان صراحة على المهاجرين الانخراط في النشاط السياسي – بما في ذلك ما يتعلق بشؤون بلدانهم الأصلية. في عام 2019، عدلت جنوب إفريقيا قانون اللاجئين لعام 1998 (لوائح اللاجئين) لمنع المهاجرين من الانخراط في أي نشاط سياسي أثناء إقامتهم في جنوب إفريقيا.[143] تنص المادة 4 من التشريع على أن اللاجئين ممنوعون من المشاركة "[...] في أي حملة أو نشاط سياسي يتعلق ببلدهم الأصلي أو جنسيتهم أثناء وجودهم في الجمهورية دون إذن من الوزير ".[144] كما يحظر الحكم صراحة أي نشاط سياسي في جنوب أفريقيا. وينص على أنه "لا يجوز لأي لاجئ أو طالب لجوء المشاركة في أي نشاط أو حملة سياسية لتعزيز أي حزب سياسي أو مصالح سياسية في الجمهورية".[145] يحد هذا الحكم من أي نشاط سياسي للاجئين أو طالبي اللجوء في جنوب إفريقيا، مما يجعله أحد التشريعات التقييدية في المنطقة.[146]

وتفرض أنغولا قيوداً مماثلة. لا يحدد قانون الانتخابات في أنغولا – القانون الانتخابي لعام 2004 – ما إذا كان للمهاجرين الحق في التصويت، ولم يشارك المهاجرون في الانتخابات المحلية أو الوطنية في البلاد. في عام 2019، اعتمدت أنغولا تشريعات جديدة تقيد حق المهاجرين في المشاركة في النشاط السياسي. يحظر التشريع – قانون النظام القضائي للمواطنين الأجانب في جمهورية أنغولا – على المهاجرين الانخراط في أي نشاط سياسي أو المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في الشؤون السياسية الداخلية في البلاد.[147] يسمح التشريع للمهاجرين بالانضمام إلى النقابات العمالية والجمعيات المهنية الأنغولية. ومع ذلك، فإنه يحظر على المهاجرين القيام بدور قيادي في تلك المنظمات.[148]

---

139 https://www.gov.bw/civil-registration/birth-registration

140 https://www.lac.org.na/projects/grap/Pdf/birthregpampeng.pdf

141 https://www.dailymaverick.co.za/article/2021-03-22-human-rights-in-jeopardy-some-sa-born-frees-are-still-denied-their-right-to-birth-registration/

142 انظر القسم 18 (1)(أ)-(د) من قانون الجنسية في ملاوي رقم 28 لعام 1966، والقسم 2(2)(أ)-(ب) من قانون الجنسية في جنوب أفريقيا رقم 88 لعام 1995 بصيغته المعدلة بالقانون رقم 17 لعام 2010 ؛ والمعهد المعني بانعدام الجنسية والإدماج وشبكة قوميات الجنوب الأفريقي والمحامين من أجل حقوق الإنسان والمقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في الدورة الخامسة والثلاثين للاستعراض الدوري الشامل في ليسوتو https://files.institutesi.org/UPR35_Lesotho.pdf الفقرة 16 ؛ وتقرير باتريشيا جيرونيمو عن قانون الجنسية: المرصد العام للجنسية في موزمبيق 2 مايو.

143 قانون اللاجئين رقم 1998 ؛ لوائح اللاجئين لعام 2019، GN R. 1707 من 27) GG 42932 ديسمبر 2019)، القسم 4(1)(ز).[143] انظر أيضًا جيمس ماكغفرن، القيود المفروضة على الحقوق السياسية للاجئين وطالبي اللجوء في جنوب إفريقيا: وجهات نظر من القانون الدولي، [] مجلة هارفارد لحقوق الإنسان - عبر الإنترنت (2021 ؟).

144 المرجع نفسه. القسم 4(1) (1)

145 المرجع نفسه.

146 المادة 4(2). انظر أيضًا جنوب إفريقيا لتجريد وضع اللاجئين من أي قانون سياسي، صوت أمريكا (14 يناير 2020) (https://www.voanews.com/a/africa_south-africa-strip-refugees-status-any-political-act/6182577.html)

147 قانون النظام القضائي للمواطنين الأجانب في جمهورية أنغولا، المادة 11.

148 المرجع نفسه. المادة رقم 9:

7.3.4 الوصول إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

كما ذكر أعلاه، توفر معظم بلدان المنطقة للمهاجرين إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. ومع ذلك، تنشأ العديد من القضايا في الممارسة العملية. أولاً، على الرغم من أن معظم البلدان تضمن الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، إلا أن هيكل الرعاية الاجتماعية في بعض البلدان قد يحد من الوصول، وقد يتطلب في بعض الحالات شروطًا للخدمات الاجتماعية. في البلدان التي لديها نظام رسمي للرعاية الاجتماعية، قد يعتمد الوصول إلى الرعاية الاجتماعية على وضع الهجرة، مثل وضع الإقامة الدائمة أو التوظيف وما إذا كانوا يساهمون في نظام الرعاية الاجتماعية الوطني.

في أنغولا، يمكن للمهاجرين الحصول على الحماية الاجتماعية في نظام الحماية الاجتماعية ثلاثي المستويات في البلاد اعتمادًا على وضعهم كمهاجرين ومساهمتهم المالية.[149] المهاجرون مؤهلون للحصول على نظام المستوى الأول – نظام الحماية الاجتماعية الأساسية – المتاح لجميع السكان الأنغوليين. ومع ذلك، يعتمد الوصول إلى المستويين الثاني والثالث – النظم الإلزامية والتكميلية – على حالة التوظيف ووضع الهجرة.[150] في زامبيا، يمكن للمهاجرين العاملين في القطاعات الرسمية للاقتصاد الوصول إلى البرامج الاجتماعية القائمة على الاشتراكات، مثل النظام الوطني للمعاشات التقاعدية وصندوق تعويض العمال.[151] علاوة على ذلك، يقتصر برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية في زامبيا، الذي بدأ في عام 2003، على المواطنين الزامين.[152]

وفي حالات أخرى، قد توفر التشريعات المحلية للمهاجرين المؤهلين إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. على سبيل المثال، يحد دستور ليسوتو من حق الشخص المتجنس في الحصول على المزايا الاجتماعية مثل التعليم والمنح الاجتماعية ومعاش الشيخوخة. تنص المادة 41 من الدستور على أن "الشخص الذي يكون من مواطني أي بلد ويكتسب جنسية ليسوتو عن طريق التجنس أو التسجيل لا يحق له الحصول على استحقاقات اجتماعية إلا بعد عشر سنوات من التجنس أو التسجيل كمواطن من ليسوتو".[153]

7.3.5 كراهية الأجانب والتمييز العنصري

كان المهاجرون الأفريقيون من أماكن أخرى في القارة أهدافًا لكراهية الأجانب في جنوب إفريقيا. غالبًا ما يتعرضون للإيذاء اللفظي والجسدي في حياتهم اليومية.[154] استهدفت عدة فورات من كراهية الأجانب في السنوات الأخيرة المهاجرين وأعمالهم، مما أدى إلى الإصابة الجسدية والموت وتدمير الممتلكات والشركات المملوكة للمهاجرين.[155] دعا مثيرو الشغب المهاجرين الأفريقيين إلى مغادرة البلاد وهتفوا ""makwerekwere، وهو مصطلح مهين للأفريقيين من خارج جنوب إفريقيا. لاحظت

149 القانون الأساسي للحماية الاجتماعية (2004).149 مؤشرات إدارة الهجرة (مؤشرات إدارة الهجرة) أنغولا 12 (2021)
150 القانون الأساسي بشأن الحماية الاجتماعية؛
151 مؤشرات إدارة الهجرة -زامبيا2019)، 13
152 مؤشرات إدارة الهجرة -زامبيا (2019)، 13 page.
153 دستور ليسوتو (1993) (بصيغته المعدلة)، المادة 41 (2). وفقًا للدستور، تشمل الاستحقاقات الاجتماعية الكفالة التعليمية أو المنح الاجتماعية أو معاش الشيخوخة أو أي استحقاقات أخرى.
154 هيومن رايتس ووتش، أحداث جنوب إفريقيا لعام 2020 (متاح على https://www.hrw.org/world-report/2021/country-chapters/south-africa) (تم الوصول إليه في 16 مايو 2022)
155 هيومن رايتس ووتش، جنوب أفريقيا: معاقبة العنف القائم على كراهية الأجانب، 13 سبتمبر 2019 (https://www.hrw.org/news/2019/09/13/south-africa-punish-xenophobic-violence)

هيومن رايتس ووتش أن سلطات جنوب إفريقيا لم تتخذ تدابير كافية للتصدي لكراهية الأجانب. في عام 2019، اعتمدت جنوب إفريقيا سياسة — خطة العمل الوطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب — لمكافحة كراهية الأجانب والعنصرية تجاه الأجانب. ومع ذلك، لا تزال كراهية الأجانب غير مقيدة.[156]

7.3.6 *الإعادة القسرية* و/أو حالات الاختفاء

إن إعادة المهاجرين ليست منتشرة على نطاق واسع في المنطقة، ولكن كانت هناك العديد من الحالات البارزة للإعادة القسرية و/أو اختفاء المهاجرين[157] في بعض البلدان.

في عام 2018، رحلت أنغولا حوالي 400000 مهاجر كونغولي من مقاطعة لوندا نورتي شمال شرق أنغولا.[158] وبالمثل، ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن السلطات الأنغولية في لوندا نورتي ضغطت على اللاجئين الكونغوليين للعودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2020.[159] في عام 2019، رحلت بوتسوانا حوالي 800 لاجئ ناميبي.[160] كان اللاجئون، الذين هاجروا إلى بوتسوانا في التسعينيات في أعقاب انتفاضة انفصالية في شرق ناميبيا، أعضاء في الحزب الديمقراطي المتحد، وهو حزب سياسي دعا إلى انفصال قطاع كابريفي في شرق ناميبيا.[161] جاءت إعادة اللاجئين إلى وطنهم بعد قرار محكمة الاستئناف في بوتسوانا، والذي ألغى حكم المحكمة العليا في بوتسوانا لعام 2015 بقبول طلب المتقدمين بأن تحتفظ الحكومة بوضعهم كلاجئين.[162]

والجدير بالذكر أن اللجنة الأفريقية أتيحت لها الفرصة للبت في طرد المهاجرين في قضية تتعلق بأنغولا.[163] وفي قضية رفعها معهد حقوق الإنسان والتنمية في أفريقيا، الذي يمثل المهاجرين الغامبيين الذين شاركوا في صناعة تعدين الماس في أنغولا، أشارت اللجنة إلى أنه يجب على أنغولا الامتثال للضمانات الإجرائية عند ترحيل المهاجرين. كما أشار إلى أنه يجب على أنغولا التأكد من "عدم إعادة/ترحيل/طرد المهاجرين إلى بلدان أو أماكن من المحتمل أن يتعرضوا فيها للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة أو الموت".[164]

---

156 المرجع نفسه. انظر أيضًا هيومن رايتس ووتش، "لقد سلبوني حياتي" (17 سبتمبر 2020).

157 يستخدم مصطلح الاختفاء للإشارة إلى الحالات التي يختفي فيها المهاجرون أثناء رحلة الهجرة، وهي ليست مسألة اختفاء قسري بل موت أو غرق أو فقدان أثر الأشخاص.

158 أنغولا وقف عمليات الطرد التعسفي للمهاجرين: الانتهاكات الجسيمة المزعومة في حملة تعدين الماس https://www.hrw.org/news/2018/11/15/angola-stop-abusive-expulsions-migrants. انظر أيضًا لجنة أكسفورد للإغاثة من المجاعة (أوكسفام)، مئات الآلاف من الكونغوليين الذين أجبروا على الفرار من أنغولا في حاجة إلى المساعدة (31 أكتوبر 2018) https://www.oxfam.org/es/node/10807.

159 وزارة الخارجية الأمريكية، 2018 التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الإنسان:</g>159 أنغولا

160 قضية مختلفة ولكنها أثارت قضايا مماثلة ضد بوتسوانا، انظر جون ك. موديز ضد بوتسوانا. الاتصالات رقم 93/97، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (6 نوفمبر/تشرين الثاني 2000). وجدت اللجنة أنه لا يمكن إجبار الفرد على العودة إلى بلده الأصلي حيث يمكن أن يواجه التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

161 صوت أمريكا https://www.voanews.com/a/africa_first-group-namibia-refugees-deported-botswana/6175968.html (تم الوصول إليه في 4 ديسمبر 2022)

162 المدعي العام وآخرون ضد تايسون موجيلا وآخرين، محكمة الاستئناف، الاستئناف المدني رقم CACGB -154-18 (القضية المدنية للمحكمة العليا UAHGB 000141-18-).

163 معهد حقوق الإنسان والتنمية في أفريقيا (نيابة عن إسماعيل كوناته و13 آخرين) /أنغولا 04/292، 22 مايو 2008.

المرجع نفسه. وتشمل الحالات المماثلة الأخرى الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان ضد أنغولا (1997). انظر أيضاً اللقاء الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان ضد زامبيا 1997) (RADDHO)).

كانت هناك أيضًا حالة بارزة من الإعادة القسرية لطالب لجوء من زامبيا. في عام 2018، رفضت حكومة زامبيا طلب اللجوء لسياسي زيمبابوي، تينداي بيتي، الذي طلب اللجوء في زامبيا. عارض بيتي نتيجة الانتخابات الرئاسية في زيمبابوي لعام 2018 ودخل زامبيا خوفًا من الملاحقة السياسية.[165] رفضت حكومة زامبيا طلبه للحصول على وضع اللاجئ. طعن بيتي في قرار الحكومة أمام محكمة لوساكا العليا، التي أمرت الحكومة بعد ذلك بعدم ترحيله بينما كانت قضيته معروضة عليها. ومع ذلك، تحدت الحكومة الزامبية أمر المحكمة وسلمت بيتي إلى السلطات الزيمبابوية.[166]

في يونيو 2021، أبلغت الصحافة الموزمبيقية ومنظمة هيومن رايتس ووتش عن اعتقال واختفاء طالب لجوء رواندي، كاسيان نتاموهانغا، في موزمبيق.[167] فر نتاموهانغا من رواندا في عام 2017 وطلب اللجوء في موزمبيق. هناك أصبح ناشطًا سياسيًا في معارضة حكومة رواندا، وأدانته محكمة رواندية غيابياً بالخيانة في عام 2021.[168] اعتقلت سلطات موزمبيق نتاموهانغا في 23 مايو 2021، بينما كان طلب اللجوء الخاص به معلقًا.[169] مكان نتاموهانغا غير معروف، ونفت السلطات الموزمبيقية أنه محتجز لديها، وفقًا لهيومن رايتس ووتش.[170]

7.4 الخلاصة:

معظم البلدان في الجنوب الأفريقي موقعة على المعاهدات الدولية والإقليمية بشأن حقوق وحماية المهاجرين واللاجئين. ومع ذلك، هناك فجوة بين القانون والممارسة. كما نوقش أعلاه، فإن حالات التهريب والاتجار و/أو الإعادة *القسرية* و/أو الاختفاء وكره الأجانب هي بعض الاتجاهات المقلقة. تهربت عصابات التهريب والاتجار من وكالات إنفاذ القانون، وغالبًا ما يتعاون موظفو الإنفاذ مع شبكات الاتجار في بعض البلدان. من الصعب الادعاء بأن الإعادة *القسرية* و/أو الاختفاء هي قضية نظامية في المنطقة بناءً على الحالات التي تمت مناقشتها في هذا الفصل. وهذا يتطلب المزيد من البحث، كما أن البحث مطلوب لتحديد التدابير – القانونية أو غير ذلك – اللازمة لمعالجتها.

الحقوق السياسية للمهاجرين هي مجال آخر مثير للقلق للجنوب الأفريقي. كما لوحظ، تمنع جميع دول المنطقة المهاجرين من المشاركة في الشؤون السياسية للدول المضيفة. وعلى الرغم من أن المنطقة ليست استثناءً في هذا الصدد، إلا أن الإصلاحات التشريعية الأخيرة التي تحظر على المهاجرين ممارسة النشاط السياسي فيما يتعلق بشؤون بلدانهم الأصلية تثير القلق. إذا حذت بلدان أخرى حذوها، فلن يتمتع المهاجرون في المنطقة بالسلطة والوكالة السياسية كمهاجرين ومواطنين.

---

165 تينداي بيتي: زامبيا ترفض منح اللجوء السياسي في زيمبابوي، بي بي سي نيوز متاحة على https://www.bbc.com/news/world-africa-45112953

166 كريستيانو دورسي، "ترحيل" زامبيا لزعيم المعارضة الزيمبابوية تينداي بيتي: هل يقع اللوم على أحد؟

167 هيومن رايتس ووتش، موزمبيق: مخاوف خطيرة لطالب اللجوء الرواندي (15 يونيو 2021) متاح على https://www.hrw.org/news/2021/06/15/mozambique-grave-concerns-rwandan-asylum-seeker (تم الوصول إليه في 16 مايو 2022). انظر أيضًا ريجينالدو تشامبولي، الصحفي الذي يتجول في 18 عامًا يسافر إلى مابوتو ويحاول أن ينضم إلى بلده، https://evidencias.co.mz/2021/06/02/jornalista-ruandes-esteve-detido-na-18a-esquadra-em-maputo-e-ja-foi-entregue-a-embaixada-do-seu-pais/ https://evidencias.co.mz/2021/06/02/jornalista-ruandes-esteve-detido-na-18a-esquadra-em-maputo-e-ja-foi-entregue-a-embaixada-do-seu-pais/ (تم الوصول إليه في 16 مايو 2022).

168 أوديدو ستيفن، أين الصحفي الرواندي السابق المنفي كاسيان نتاموهانجا؟ 2 يوليو 2022 https://www.theelephant.info/long-reads/2022/07/02/where-is-exiled-former-rwandan-journalist-cassien-ntamuhanga/

169 هيومن رايتس ووتش، موزمبيق: مخاوف خطيرة لطالب اللجوء الرواندي (15 يونيو 2021) متاح على https://www.hrw.org/news/2021/06/15/mozambique-grave-concerns-rwandan-asylum-seeker (تم الوصول إليه في 16 مايو 2022). انظر أيضًا https://evidencias.co.mz/2021/06/02/jornalista-ruandes-esteve-detido-na-18a-esquadra-em-maputo-e-ja-foi-entregue-a-embaixada-do-seu-pais/

المرجع نفسه.

أخيرًا، كان الجنوب الأفريقي عرضة لظواهر الطقس القاسية. مع الظواهر العالمية لتغير المناخ، من المحتمل أن تزيد الهجرة والنزوح الداخلي الناجمين عن المناخ من الدول الأعضاء التي تتطلب تعبئة الموارد لمعالجة الهجرة والنزوح عبر الحدود المرتبطين بالمناخ. قد تساعد آليات ومؤسسات الاستجابة الحالية، لكن حجم وشدة ظروف الهجرة والنزوح المتعلقة بالطقس قد تتطلب استجابة طموحة وخلاقة قد تكون المؤسسات الحالية غير كافية لاستيعابها.

8 الهجرة في وسط أفريقيا

8.1 اتجاهات الهجرة

الغالبية العظمى من تدفقات الهجرة داخل وسط أفريقيا داخلية في المنطقة. تتميز[171] وسط أفريقيا بديناميات هجرة قوية داخل المنطقة بين الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. يحق لمعظم المهاجرين من أفريقيا الوسطى التنقل عبر الحدود، ويتم إضفاء الشرعية على هجرتهم من خلال الإطار المعياري للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي أنشئ في عام 1983.

8.1.1 الهجرة إلى دول أفريقية أخرى

عندما يهاجر سكان أفريقيا الوسطى إلى أماكن أبعد، فإنهم يميلون إلى البقاء داخل القارة. يهاجر غالبية المهاجرين من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى بلدان أفريقية أخرى. كما نمت الهجرة إلى جنوب أفريقيا في العقود الأخيرة، لا سيما من أنغولا وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية.[172] بشكل عام، يمثل اللاجئون من وسط أفريقيا نسبة كبيرة تقريبًا من جميع اللاجئين في القارة ويأتون في المقام الأول من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.[173]

إن أنماط التنقل في وسط أفريقيا مدفوعة في المقام الأول بالعمالة والفرص الاقتصادية في المناطق والصناعات كثيفة العمالة. تختلف الوجهات المفضلة لهجرة العمالة حسب الموسم. تتغير مسارات الهجرة الأقاليمية التي يسلكها المهاجرون بانتظام وفقًا للتغيرات في تشريعات وسياسات وضوابط الهجرة. ومع ذلك، فإن المسارات نفسها لم تتطور كثيرًا.[174] يحدث التنقل بشكل أساسي على طول محورين رئيسيين من الشرق إلى الغرب ثم يتم توزيعه على الطرق الفرعية.[175]

8.1.2 الهجرة خارج القارة

بشكل عام، يذهب غالبية المهاجرين من أنغولا والكاميرون وجمهورية الكونغو والغابون **وساو** تومي وبرينسيبي إلى القوى الاستعمارية السابقة مثل فرنسا والمملكة المتحدة.[176] بين عامي 2017 و 2021، وصل ما يقدر بنحو 187,335 مهاجرًا من غرب ووسط إفريقيا بشكل غير قانوني إلى إيطاليا وإسبانيا واليونان ومالطا وقبرص عن طريق البحر والبر.[177] تختلف

---

171 مركز البيانات الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة، غرب ووسط أفريقيا — رسم خرائط التنقل الإقليمي، ص 6. (يونيو 2022) متاح على: https://displacement.iom.int/reports/west-and-central-africa-regional-mobility-mapping-june-2022?close=true.

172 بوابة بيانات الهجرة، بيانات الهجرة في وسط أفريقيا (آخر تحديث في 05.26.2021). متاح على: https://www.migrationdataportal.org/regional-data-overview/middle-africa

173 نديون، باباكار. (2014). وسك أفريقيا في مواجهة المهاجرين. 10.13140 / 2.1.3207/4740 ص 6

174 مركز البيانات الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة، غرب ووسط أفريقيا — رسم خرائط التنقل الإقليمي، ص 11. (يونيو 2022) متاح على: https://displacement.iom.int/reports/west-and-central-africa-regional-mobility-mapping-june-2022?close=true

175 مركز البيانات الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة، غرب ووسط أفريقيا — رسم خرائط التنقل الإقليمي، ص 7. (يونيو 2022)

176 بوابة بيانات الهجرة، بيانات الهجرة في وسط أفريقيا (آخر تحديث في 05.26.2021). متاح على: https://www.migrationdataportal.org/regional-data-overview/middle-africa

177 المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح، غرب ووسط أفريقيا: مسارات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا (يناير — ديسمبر 2021)، ص 1. مارس 2022 متاح على: https://dtm.iom.int/reports/west-and-central-africa-%E2%80%94-irregular-migration-routes-europe-january-%E2%80%94-december-2021.

الوجهات الرئيسية من سنة إلى أخرى. بين يناير وديسمبر 2021، وصل 27,648 مواطنًا من دول غرب ووسط إفريقيا بشكل غير قانوني إلى أوروبا. ومن بين هؤلاء الوافدين، كانت أكثر الجنسيات شيوعًا هي غينيا وكوت ديفوار ونيجيريا ومالي.[178]

يسافر المهاجرون المتجهون إلى شمال إفريقيا ومنها إلى أوروبا عبر مسارات الهجرة الرئيسية الثلاثة التالية: طريق غرب إفريقيا، الذي يربط السنغال وموريتانيا والمغرب بجزر الكناري الإسبانية عبر المحيط الأطلسي ؛ وطريق غرب البحر الأبيض المتوسط، الذي يمر عبر مالي والجزائر وتونس أو المغرب إلى إسبانيا ؛ وطريق وسط البحر الأبيض المتوسط، الذي يمر من النيجر وليبيا إلى إيطاليا.[179] داخل غرب ووسط أفريقيا، تتداخل الطرق المؤدية إلى وسط البحر الأبيض المتوسط بشكل كبير مع مسارات الهجرة داخل المنطقة والطرق المؤدية إلى شمال أفريقيا. النيجر هي بلد العبور الرئيسي الذي يستخدمه المهاجرون من غرب ووسط أفريقيا الذين يتجهون شمالاً. في وسط أفريقيا، منذ عام 1990، كانت تشاد ولا تزال بلد عبور مهم للمهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى ليبيا وأوروبا. غالبًا ما يستخدم المهاجرون التشاديون والسودانيون والكاميرونيون الطريق التشادي إلى شمال ليبيا.[180] وصل معظم المواطنين الكونغوليين والكاميرونيين إلى أوروبا عبر اليونان.[181]

تشير العديد من الروايات التي تم جمعها من المهاجرين إلى حالات اختفاء أو وفاة على طول مسارات الهجرة بين غرب ووسط أفريقيا وشمال أفريقيا أو أثناء محاولة عبور البحر الأبيض المتوسط أو الصحراء الكبرى أو المحيط الأطلسي.[182]

8.1.3 ديناميات الهجرة المرتبطة بالظروف المناخية

يخلق استغلال البيئة وتدهورها في وسط أفريقيا شبكة من المشاكل لديناميات الهجرة الإقليمية[183]. من المرجح أن تزداد هذه المشاكل فقط عبر المنطقة الجغرافية والوقت في سياق الأزمات البيئية غير المنظمة. ازداد حدوث الجفاف والتصحر وإزالة الغابات والفيضانات وشدتها على مدى العقود القليلة الماضية، وتشرد هذه الكوارث الطبيعية ملايين الأشخاص في جميع أنحاء المنطقة.[184] يتزايد التدهور البيئي في وسط أفريقيا مع تكثيف استغلال الموارد الطبيعية مع القليل من الاهتمام بحماية البيئة. في تشاد، يؤدي تغير المناخ حتماً إلى تفاقم التوترات في المنطقة ويفاقم الاشتباكات الطائفية. يتفاقم النزوح بسبب العديد من التحديات، بدءًا من أزمات المياه إلى الأمراض وقضايا الأمن الغذائي. في عام 2020، سجلت منطقة البحيرة

178 المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح، غرب ووسط أفريقيا: مسارات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا (يناير — ديسمبر 2021)، ص 1. مارس 2022 متاح على: https://dtm.iom.int/reports/west-and-central-africa-%E2%80%94-irregular-migration-routes-europe-january-2021-december-94

179 مركز البيانات الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة، غرب ووسط أفريقيا — رسم خرائط التنقل الإقليمي، ص 11. (يونيو 2022)

180 كلية ماستريخت للدراسات العليا في الحوكمة، دراسة حول مسارات الهجرة في غرب ووسط أفريقيا، ص 8. 2017.

181 المنظمة الدولية للهجرة، مسارات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا: غرب ووسط أفريقيا يناير - ديسمبر 2020. متاح على: file :// C :/ Users/rraac/Downloads/ENG%20 -%20IOM % 20 -%20Mediterranean %20Developments%20 -% 20Flows % 20from%20WCA %20 -%20December%2020%20 -%20VF.pdf

182 المنظمة الدولية للهجرة، مسارات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا: غرب ووسط أفريقيا يناير - ديسمبر 2020.

183 انظر، توقعات تقرير التحولات الأفريقية: "على المستوى القاري، ستشهد المناطق المحيطة بالحدود الوطنية إلى حد كبير تدفقًا للناس استجابة لاضطراب المناخ. ومع ذلك، من المتوقع أن تستقطب بعض المناطق الحدودية عددًا كبيرًا من الوافدين. تظهر مجموعات كثيفة من التنقل الناجم عن الظروف المناخية بحلول عام 2050، بما في ذلك على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث من المرجح أن تؤدي التأثيرات المناخية إلى دفع تحركات كبيرة بعيدًا عن المناطق المنخفضة والمعرضة للفيضانات في الغرب، مع تحرك الناس نحو الحدود مع رواندا وأوغندا في المرتفعات الشرقية (الوادي المتصدع)، ولوبومباشي في الجنوب"، أماكران، كمال ؛ روزنغارتنر، سارة ؛ سيمبسون، نيكولاس ب. ؛ دي شيربينين، أليكس ؛ لاينكار، جين ؛ هوروود، كريس ؛ جونز، بريان ؛ كوتييه، فابيان ؛ أدامو، سوزانا ؛ ميلز، برايز ؛ يتمان، جريج ؛ تشاي أون، تريشيا ؛ سكويرز، جون ؛ شيوي، يعقوب ؛ فروز، برام ؛ فورين، روبرتو. (2022). التحولات الإفريقية: تقرير التنقل الناجم عن الظروف المناخية في أفريقيا، معالجة الهجرة والنزوح القسري الناتج عن الظروف المناخية؛ مبادرة التنقل الناجم عن الظروف المناخية في أفريقيا والمركز العالمي للتنقل الناتج عن الظروف المناخية، نيويورك. © المركز العالمي التنقل الناجم عن الظروف المناخية https://africa.climatemobility.org/report

المنظمة الدولية للهجرة، غرب ووسط أفريقيا زاي - السياق الإقليمي متاح على: https://www.iom.int/west-and-central-africa

أعلى هطول للأمطار منذ ما يقرب من 30 عامًا، مما تسبب في فيضانات مفاجئة للقرى والحقول مما أدى إلى تدمير المنازل والمحاصيل.[185]

8.2 الإطار القانوني والممارسات الجيدة

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن التشريعات الوطنية المتعلقة بالهجرة ومعاملة المهاجرين، بما في ذلك الممارسات الجيدة، بموجب قانون الدول في المنطقة.

8.2.1 التصديقات على المعاهدات

صدقت الدول في منطقة وسط أفريقيا على أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمهاجرين، بما فيها اللاجئون.

8.2.2 القانون الإقليمي

ينشط كل من الاتحاد الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء (سين– ساد)، ومجموعة دول الساحل الخمس، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس) في تعزيز تكامل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك حرية تنقل الناس والإمكانات الإنمائية للهجرة في وسط أفريقيا. علاوة على ذلك، توجد أطر إقليمية متعددة لمعالجة الهجرة في وسط أفريقيا بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك ما يتعلق بالهجرة والتنمية، ومكافحة الاتجار بالبشر.

يحق لمعظم المهاجرين من أفريقيا الوسطى بالفعل الانتقال عبر الحدود إلى بلدان أخرى في المنطقة في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. في عام 1983، اعتمدت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا البروتوكول المتعلق بحرية التنقل وحقوق إقامة مواطني الدول الأعضاء، والذي يتضمن أحكامًا بشأن حرية التنقل والإقامة والتأسيس لجميع المواطنين في المنطقة. ومع ذلك، فإن وسط أفريقيا هي الأقل ارتباطًا بين جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، واستخدام التأشيرات التقليدية هو الأعلى.[186] من الناحية العملية، لا تكون حرية تنقل الأشخاص فعالة إلا في أربعة بلدان: الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. تتطلب بقية الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الحصول على تأشيرات للزملاء من مواطني الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولا يعد توفر التأشيرة عند الوصول أمرًا شائعًا.[187]

تنطبق حرية الحركة أيضًا على الحركة من المنطقة المغاربية، نظرًا لوجود اتفاقيات ثنائية بين الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ودول المغرب العربي.

---

185 المهاجرون واللاجئون، ملف الهجرة: تشاد، 2021، ص 3-4

186مجموعة بنك التنمية الأفريقي، قيود التأشيرات والعواقب الاقتصادية في أفريقيا، 13 يونيو 2013. متاح على:-https://blogs.afdb.org/afdb-championing-inclusive-growth-across-africa/post/visa-restrictions-and-economic-consequences-in-africa-11987

187 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا - حرية تنقل الأشخاص. متاح على: https://archive.uneca.org/pages/eccas-free-movement-persons

8.2.3 القانون الوطني

ليس لدى رواندا سياسة الهجرة الأكثر ليبرالية في المنطقة. اعتبارًا من يناير 2018، يمكن لمواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الحصول على تأشيرة عند الوصول والإعفاء من رسوم التأشيرة لزيارة مدتها 30 يومًا. يتم إصدار تأشيرات دخول مجانية لمواطني الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عند الوصول مع تصريح بالإقامة لمدة ستة أشهر.[188]

8.3 التحديات الحقوقية الرئيسية

يتعرض المهاجرون للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان طوال رحلاتهم. يقدم هذا القسم العديد من التحديات التي يواجهها المهاجرون من المنطقة وداخلها.

8.3.1 تهريب البشر والاتجار بهم

يعد تهريب البشر والاتجار بهم من المشاكل الكبيرة في وسط أفريقيا. ونادراً ما تكون هناك حاجة إلى خدمات التهريب للمهاجرين للتنقل بين بلدان أفريقيا الوسطى، حيث يحق لمعظم مواطني أفريقيا الوسطى التنقل بحرية في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومع ذلك، فإن التهريب شائع على طول الطرق إلى أوروبا. وفي وسط أفريقيا، تعمل غينيا كبلد منشأ وعبور للطرق المؤدية إلى أوروبا. كما ينشط المهربون القبليون الصحراويون في الجزء الشمالي من تشاد (وخاصة شعب التبو)، وينسقون أنشطة التهريب بين تشاد والنيجر وليبيا.[189] وأبرز مراكز تهريب البشر في تشاد هي أبيشي وزوار وفايا لارجو.[190]

من المهم أيضًا معالجة التحديات والتهديدات التي تؤثر على الأطفال المهاجرين. مشكلة رئيسية تتعلق بالاتجار بالبشر في منطقة وسط أفريقيا هي قضية الجنود الأطفال. تبنت الميليشيات والجماعات المسلحة ممارسات التجنيد الإجباري للأطفال.[191] يستغل الاتجار بالبشر الضحايا المحليين والأجانب في الكاميرون وتشاد ونيجيريا وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان. يشمل المتاجرون بالبشر التجار العابرين والرعاة والجماعات المسلحة غير الحكومية. يستخدمون الأطفال في العبودية المنزلية والاتجار بالجنس والعمل القسري في الزراعة والذهب الحرفي ومناجم الماس والمحلات التجارية ومؤسسات الشرب والبيع في الشوارع والزواج القسري والتجنيد القسري لجنود أطفال إضافيين.[192]

---

188 المديرية العامة للهجرة والهجرة في رواندا، تأشيرة عند الوصول. متاح على: https://www.migration.gov.rw/visa-on-rival

189 كلية ماستريخت للدراسات العليا في الحوكمة، دراسة حول مسارات الهجرة في غرب ووسط أفريقيا، ص 12 2017.

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (2017). طريق وسط البحر الأبيض المتوسط العمل على بدائل للرحلات الخطرة. متاح على: https://data2.unhcr.org/en/documents/download/58624

كلية ماستريخت للدراسات العليا في الحوكمة، دراسة حول مسارات الهجرة في غرب ووسط أفريقيا، ص 16.191 2017.

192 المهاجرون واللاجئون، ملف الهجرة: جمهورية أفريقيا الوسطى ص 3 متاح على: https://migrants-refugees.va/it/wp-content/uploads/sites/3/2022/01/2021-CP-Central-African-Republic.pdf

ينتشر الاتجار بالبشر على نطاق واسع في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تحتل البلاد المرتبة الثانية في تقرير الولايات المتحدة عن الاتجار بالأشخاص لعام 2022، مما يعني أن جمهورية أفريقيا الوسطى لا تفي بالمعايير الدنيا للقضاء على الاتجار بالبشر.[193] يقسم التقرير الدول إلى مستويات بناءً على امتثالها للمعايير الموضحة في قانون حماية ضحايا الاتجار لعام 2000، والذي يوفر مقياسًا مفيدًا لتقييم القانون الوطني. على الرغم من أن جمهورية أفريقيا الوسطى قد صدقت على بروتوكولات مكافحة تهريب البشر والاتجار بهم (بروتوكول الأمم المتحدة لعام 2000 لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وبروتوكول الأمم المتحدة لعام 2000 لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، ومنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتجريم جميع حالات الاتجار (المادة 151 من قانون العقوبات)، فإن هذه الأطر التشريعية نادراً ما تنفذ. ولكن هناك بعض الجهود للقيام بذلك.[194] وفقًا لتقرير الولايات المتحدة، أبلغت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى عن بدء ثمانية تحقيقات في الاتجار وواصلت 30 تحقيقًا من الفترة المشمولة بالتقرير السابق. علاوة على ذلك، أدانت الحكومة مهربًا للعمل القسري للأطفال بموجب المادة 151 من القانون الجنائي.[195]

تحتل تشاد المرتبة الثانية في تقرير الولايات المتحدة أيضًا، حيث تم بذل الحد الأدنى من الجهود لمكافحة الاتجار بالبشر. تعتبر تشاد بلد مصدر وعبور ومقصد لضحايا الاتجار بالبشر، والمشكلة في تشاد داخلية في الغالب، وتؤثر في الغالب على النساء والأطفال.[196] في يونيو 2018، قامت تشاد بتصحيح الأمر رقم PR/18/006، وتكثيف جهودها لمنع ومكافحة ومعاقبة مرتكبي الاتجار بالبشر والتهريب. وكجزء من ذلك، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التدريب إلى 33 من القضاة وأفراد الدرك والشرطة، وزودهم بفهم أفضل للصكوك القانونية المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.[197]

8.3.2 اللجوء وعدم *الإعادة القسرية*

تتميز الاتجاهات العامة في المسائل المتعلقة باللجوء وعدم *الإعادة القسرية* في المنطقة بانتهاكات للقانون الدولي. يوضح مثال حديث من رواندا أنه يمكن استخدام الاتفاقيات الثنائية للتحايل على الالتزامات بموجب اتفاقيات متعددة الأطراف أوسع. في أبريل 2022، أبرمت رواندا مذكرة تفاهم جديدة مع المملكة المتحدة "لتوفير ترتيب شراكة اللجوء لتعزيز الالتزامات الدولية المشتركة بشأن حماية اللاجئين والمهاجرين".[198] وعملاً بهذه الاتفاقية، أعلنت حكومة المملكة المتحدة أنها تعتزم إرسال طالبي اللجوء الذين يصلون إلى المملكة المتحدة إلى رواندا. اعتبرت وكالة الأمم المتحدة للاجئين بالنسبة أن الاتفاقية، "غير

193 وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الاتجار بالأشخاص لعام 2022: جمهورية أفريقيا الوسطى. متاح على: https://www.state.gov/reports/2022-trafficking-in-persons-report/central-african-republic/

194 المهاجرون واللاجئون، ملف الهجرة: جمهورية افريقيا الوسطى، 2021 ص 4

195 وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الاتجار بالأشخاص: وسط أفريقيا، 2022

196 المهاجرون واللاجئون، ملف الهجرة: تشاد، ص 4 متاح على: https://migrants-refugees.va/it/wp-content/uploads/sites/3/2022/01/2021-CP-Chad.pdf

197 المهاجرون واللاجئون، ملف الهجرة: تشاد، 2021، ص 5.

198 حكومة المملكة المتحدة، مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وحكومة جمهورية رواندا لتوفير ترتيب شراكة اللجوء، 14 أبريل 2022. متاح على: https://www.gov.uk/government/publications/memorandum-of-understanding-mou-between-the-uk-and-rwanda/memorandum-of-understanding-between-the-government-of-the-united-kingdom-of-great-britain-and-n/Sub.2-ireland-and-the-government-of-the-republic-of-r

متوافقة مع روح اتفاقية 1951".[199] تعتبر مفوضية اللاجئين أن "الترتيب الذي أبرمته المملكة المتحدة ورواندا لا يفي بالمتطلبات اللازمة لاعتباره ترتيبًا قانونيًا و/أو مناسبًا للتحويل الثنائي".[200]

وقد أعربت المفوضية بالفعل عن مخاوفها بشأن أوجه القصور في قدرة نظام اللجوء الرواندي في تقاريرها المقدمة في يوليو 2020 إلى الاستعراض الدوري الشامل. تشمل مخاوف المفوضية حقيقة أن بعض طالبي اللجوء يُحرمون بشكل تعسفي من الوصول إلى إجراءات اللجوء ولا تتم إحالتهم إلى لجنة تحديد وضع اللاجئ للنظر في طلباتهم للحصول على الحماية الدولية. وهذا يجعل طالبي اللجوء غير موثقين ويعرضهم لخطر الاحتجاز والترحيل. كما أدت إلى حوادث حديثة للإعادة القسرية المتسلسلة، أو الإعادة القسرية غير المباشرة عبر بلد وسيط.[201] علاوة على ذلك، وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يُحرم بعض الأشخاص من الوصول إلى إجراءات اللجوء بسبب انتمائهم إلى فئة اجتماعية معينة.[202]

8.3.3 وثائق الهوية

في عام 2019، قدمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشاد 41,200 شهادة ميلاد للاجئين وأطفال المجتمع المضيف. كان هناك قرار رئاسي بإصدار شهادات ميلاد مجانية لما يقدر بنحو 120 ألف طفل لاجئ، تم إصدار 60 ٪ منهم بحلول عام 2021.[203]

8.3.4 حالات الاختفاء

تم الإبلاغ بانتظام عن حالات الاختفاء أو الوفاة على طول مسارات الهجرة بين وسط أفريقيا وشمال أفريقيا. كما يتم الإبلاغ عنها بشكل شائع بين المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط أو الصحراء أو المحيط الأطلسي. ازدادت هذه التقارير فقط مع ارتفاع عدد المهاجرين الذين يستخدمون هذه الطرق غير النظامية الخطرة، حيث أن المسارات الآمنة والقانونية للوصول إلى أوروبا غير متاحة عمليًا للعديد من المهاجرين. سجلت المنظمة الدولية للهجرة ما لا يقل عن 3136 حالة وفاة أو اختفاء على طول مسارات الهجرة بين يناير وديسمبر 2021.[204] ومع ذلك، هناك نقص في البيانات حول المهاجرين الذين ماتوا أو فقدوا بسبب مخاطر رحلاتهم غير النظامية وبُعدها.

8.3.5 الاحتجاز والوصول إلى العدالة

199 مرصد الهجرة، بيتر ويليام والش، سؤال وجواب: سياسة المملكة المتحدة لإرسال طالبي اللجوء إلى رواندا، 10 يونيو 2022. متاح: https://migrationobservatory.ox.ac.uk/resources/commentaries/qa-the-uks-policy-to-send-asylum-seekers-to-rwanda/

200 تقديم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتقرير التجميعي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان الاستعراض الدوري الشامل: الدورة الثالثة ، يوليو 2020

201 وقد اعترف الاجتهاد القضائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن الإعادة القسرية المتسلسلة، في القرار تي إي ضد المملكة المتحدة، ينتهك الحقوق الأساسية. انظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان - ت. ضد المملكة المتحدة، 7 مارس 2000، التطبيق. رقم 98/43844 (ينص على أن "الإبعاد غير المباشر في هذه الحالة إلى بلد وسيط، وهو أيضًا دولة متعاقدة، لا يؤثر على مسؤولية المملكة المتحدة لضمان عدم تعرض مقدم الطلب، نتيجة لقراره بالطرد، لمعاملة مخالفة للمادة 3 من الاتفاقية. ")

202 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحليل مشروعية وملاءمة نقل طالبي اللجوء بموجب الترتيب بين المملكة المتحدة ورواندا، 08 يونيو 2022. متاح على: https://www.unhcr.org/62a317d34

203 المهاجرون واللاجئون، ملف الهجرة: تشاد، 2021، ص 3.

204 المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح، غرب ووسط أفريقيا: مسارات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا (يناير — ديسمبر 2021)، ص 2. مارس 2022

يشكل الوصول إلى العدالة تحديًا للمهاجرين بسبب نقص المعرفة والمعلومات حول كيفية الوصول إلى المحاكم والهيئات القضائية. في منطقة وسط أفريقيا، غالبًا ما تتعرض القدرة على الوصول إلى العدالة لمزيد من الخطر بسبب عدم وجود مكان أو بيئة آمنة يمكن من خلالها التماس الحماية القانونية.[205] وفي رواندا، يستخدم احتجاز المهاجرين كملاذ أخير. يركز القانون على ترحيل المهاجرين الذين ينتهكون قانون الهجرة، بدلاً من احتجازهم. من الصعب على المهاجرين دخول رواندا بشكل غير قانوني لأن التأشيرات تمنح على الحدود. ومع ذلك، إذا بقي الشخص في البلاد بعد انتهاء صلاحية تأشيرته، فسيتم اعتباره مهاجرًا غير قانوني ويمكن أن يخضع للاحتجاز.[206] في يوليو 2021، أثار سفير المملكة المتحدة لحقوق الإنسان مخاوف بشأن سجل رواندا في مجال حقوق الإنسان، وتحديداً رفضها لتوصية المملكة المتحدة "بإجراء تحقيقات شفافة وذات مصداقية ومستقلة في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك الوفيات أثناء الاحتجاز والتعذيب".[207]

8.4 الخلاصة:

على الرغم من وجود بعض التدابير التي تسهل حرية تنقل مواطني الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلا أن حرية التنقل والتأسيس لم تكن من أولويات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ليس لدى الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إطار قانوني دون إقليمي ينص على حرية التنقل والإقامة لجميع المواطنين وكذلك الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، على عكس المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ليس لديها إطار قانوني متقدم نسبيًا لحماية حقوق العمال المهاجرين وحماية حقوق الإنسان بشكل عام. في حين صدقت بلدان وسط أفريقيا على العديد من الاتفاقيات الأفريقية والدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق المهاجرين، هناك فجوة كبيرة بين تلك الالتزامات والممارسة. لم تؤد النزاعات المسلحة في المنطقة إلا إلى زيادة هشاشة المهاجرين.

---

205 تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، 25 سبتمبر 2018، A/73/178/Rev.1، ص. 14، https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N18/298/96/PDF/N1829896.pdf?OpenElement

206 حكومة المملكة المتحدة، السياسة القطرية ومذكرة المعلومات: رواندا، نظام اللجوء، مايو 2022. متاح على: https://www.gov.uk/government/publications/rwanda-country-policy-and-information-notes/country-policy-and-information-note-rwanda-asylum-system-may-2022-accessible#immigration-detention-and-returns

207 مرصد الهجرة، بيتر ويليام والش، سؤال وجواب: سياسة المملكة المتحدة لإرسال طالبي اللجوء إلى رواندا، 10 يونيو 2022.

9 الهجرة في غرب أفريقيا

9.1 اتجاهات الهجرة

تتميز اتجاهات الهجرة في غرب إفريقيا في المقام الأول بهجرة العمالة داخل المنطقة. الهجرة إلى أوروبا أقل أهمية إلى حد كبير، على الرغم من أنها كانت تنمو في السنوات الأخيرة. يشكل تغير المناخ تحديًا حقيقيًا للهجرة وحرية التنقل في المنطقة، بما في ذلك بالنسبة للرعاة.

9.1.1 الهجرة إلى دول أفريقية أخرى

معظم تدفقات الهجرة في غرب إفريقيا هي داخل المنطقة. وتسهل بروتوكولات حرية التنقل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذلك وقد مكنت مواطني غرب أفريقيا منذ فترة طويلة من التنقل بحرية داخل الدول الأعضاء الأخرى في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. الأنماط داخل المنطقة لهجرة العمالة الدائرية أو الموسمية شائعة، ويقيم ما يقرب من 86 ٪ من المهاجرين الدوليين من غرب إفريقيا في بلد آخر في غرب إفريقيا.[208]

تشمل هجرة العمالة داخل المنطقة في غرب إفريقيا الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة/الموسمية والحركات عبر الحدود وهجرة العودة والهجرة العابرة. إحدى مجموعات المهاجرين الدائمين هي الطلاب، الذين تتزايد أعدادهم بين المهاجرين والمهاجرين داخل المنطقة.[209] تشمل الأنماط داخل المنطقة للعمالة الدائرية أو الموسمية الهجرة من مناطق السافانا الشمالية إلى القطاعات الاقتصادية الجنوبية أو الساحلية وكذلك قطاع التعدين وصناعة الأخشاب والقطاعات الاقتصادية الحضرية. تم تسهيل هذه الأنماط في الأصل من قبل الإدارات الاستعمارية.[210]

هناك سمتان مهمتان للهجرة داخل منطقة غرب إفريقيا هما أنها لا تزال تتم إلى حد كبير داخل مجموعات البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية والفرنكوفونية، وإلى حد كبير بين البلدان المجاورة مباشرة. في عام 2010، كان ممر الهجرة بين بوركينا فاسو وكوت ديفوار هو الأكبر داخل المنطقة، حيث انتقل 1.3 مليون شخص من بوركينا فاسو إلى كوت ديفوار وانتقل 840,000 شخص إلى الاتجاه الآخر. ممرات الهجرة الرئيسية الأخرى هي الممرات بين مالي وكوت ديفوار، وبينين ونيجيريا، وغانا ونيجيريا، وغينيا وليبيريا، والسنغال وغامبيا.[211]

208 إيفا ديك، بنيامين شرافن، (2018)، إدارة الهجرة الإقليمية في أفريقيا وخارجها: إطار للتحليل، ورقة مناقشة، ص 15. رقم 2018/9، ردمك 978-3-96021-065-8، المعهد الألماني للسياسة الداخلية ((DIE، بون. يمكن الحصول عليه من خلال: https://doi.org/10.23661/dp9.2018

209 مرياما أوميلا وياو بينه وجوزيف كوفي تيي وجورج عتيم، عبر الحدود الاصطناعية: تقييم هجرة العمالة في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. جنيف: المنظمة الدولية للهجرة/مرصد مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ المعني بالهجرة، ص 19 (2014). متاح على: http://publications.iom.int/system/files/pdf/ecowas_region.pdf

210 أنارفي، ج./ كوانكي، س./ أوفوسو-مينساه أبابيو، إي. / تيموكو، ر. (2003). الهجرة من وإلى غانا: ورقة أساسية. ورقة العمل C4، ديسمبر 2003. مركز بحوث التنمية المعني بالهجرة والعولمة والفقر، جامعة ساسكس: برايتون

211 إيفا ديك، بنيامين شرافين، (2018): حوكمة الهجرة الإقليمية في أفريقيا وخارجها: إطار للتحليل، ورقة مناقشة، ص 16. رقم 2018/9، ردمك 978-3-96021-065-8، المعهد الألماني للسياسة الداخلية، بون.

تجدر الإشارة إلى أنه في أوقات الأزمات، انخفضت تدفقات الهجرة داخل المنطقة؛ على سبيل المثال، مع تفشي الإيبولا في عام 2014 وكوفيد-19 في عام 2020. ومن ناحية أخرى، زادت الهجرة من نيجيريا وكوت ديفوار في أوقات الأزمات المرتبطة بالصراع والركود الاقتصادي.[212]

9.1.2 الهجرة خارج القارة

تسعى نسبة صغيرة فقط من المهاجرين من غرب إفريقيا إلى مغادرة المنطقة، حيث تعد أوروبا الوجهة الرئيسية. ارتفعت نسبة المهاجرين من غرب إفريقيا الذين ذهبوا إلى أوروبا من 12 ٪ في منتصف عام 1990 إلى 19 ٪ في منتصف عام 2020، وارتفعت نسبة الذين ذهبوا إلى أمريكا الشمالية من 3 ٪ إلى 10 ٪ خلال نفس الفترة، مع وجهات مدفوعة جزئيًا بالروابط الاستعمارية المتبقية واللغات المشتركة.[213] هناك اعتماد متزايد على الطرق البرية والخارجية غير النظامية، بالنظر إلى الزيادة في سياسات وضوابط الهجرة التقييدية في أوروبا.

ينتقل المهاجرون من غرب إفريقيا الذين يذهبون إلى شمال إفريقيا ويسعون للوصول إلى أوروبا عمومًا شمالًا عبر مالي و/أو النيجر. غاو في مالي هي مركز العبور الرئيسي للمهاجرين هناك، الذين إما يعبرون إلى أغاديز، المركز الرئيسي للنيجر، أو ينتقلون مباشرة إلى تمنراست في جنوب الجزائر. أغاديز هي مفترق طرق تاريخي لطرق التجارة التي تمتد في عمق غرب ووسط أفريقيا. من هناك، تتشعب مسارات الهجرة إلى واحة سبها في ليبيا وإلى تمنراست في الجزائر. من جنوب ليبيا، ينتقل المهاجرون إلى طرابلس والمدن الساحلية الأخرى أو إلى تونس.[214] غالبية سكان غرب إفريقيا الذين يدخلون المغرب بشكل غير قانوني يفعلون ذلك عن طريق البر عبر الحدود الجزائرية، والطريق عبر موريتانيا إلى المغرب يستخدمه المهاجرون السنغاليون فقط تقريبًا.[215]

الهجرة غير النظامية إلى غرب أفريقيا من شمال أفريقيا إلى أوروبا تتم بشكل رئيسي عبر طرق وسط البحر الأبيض المتوسط أو غرب البحر الأبيض المتوسط. يسافر المهاجرون بالقوارب إلى مالطا أو الجزر الإيطالية لامبيدوزا وبانتاليريا وصقلية.[216] للوصول إلى إسبانيا من المغرب، غالبًا ما ينظم غرب إفريقيا المعابر البحرية بشكل مستقل، إما عبر مضيق جبل طارق أو بحر البوران في غرب البحر الأبيض المتوسط، على طول الشواطئ المغربية إلى سبتة ومليلية، أو على طول طريق شمال غرب إفريقيا إلى جزر الكناري في إسبانيا.[217]

المرجع نفسه.

213 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، مخزون المهاجرين الدوليين 2020. متاح على: https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock

214 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2018). دراسة عالمية عن تهريب المهاجرين 2018. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الصفحة 83 (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة). https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/glosom/GLOSOM_2018_web_small.pdf

215 مرصد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعني بتهريب المهاجرين وتهريب المهاجرين إلى المغرب وغرب البحر الأبيض المتوسط، ص 7. الطبعة الأولى، 8 ديسمبر 20212022 متاح على: https://www.unodc.org/res/som/docs/Observatory_StoryMap_2_Final_2021.12.07.pdf

216 هاين دي هاس، الهجرة غير النظامية من غرب أفريقيا إلى المغرب العربي والاتحاد الأوروبي: نظرة عامة على الاتجاهات الحديثة، ص 17. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، 2008

مرصد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعني بتهريب المهاجرين وتهريب المهاجرين إلى المغرب وغرب البحر الأبيض المتوسط، ص 9.217 الطبعة الأولى، ديسمبر 2021

انخفضت الهجرة إلى أوروبا عبر طرق وسط البحر الأبيض المتوسط وغرب البحر الأبيض المتوسط بين عامي 2017 و2019، وانتقل الوافدون المتبقون من غرب إفريقيا من إيطاليا إلى إسبانيا بدءًا من عام 2018. استمر عدد الوافدين إلى أوروبا في الانخفاض على الطريق الغربي خلال النصف الأول من عام 2020، لكنه زاد في إيطاليا ومالطا.[218] في السنوات الأخيرة، يستخدم المزيد من المهاجرين غير الشرعيين من غرب أفريقيا طرق غرب أفريقيا عبر المحيط الأطلسي. في عام 2021، عُثر على 84 حطام سفينة على طول طريق الهجرة، مع ما يقدر بنحو 1173 مهاجرًا لقوا حتفهم.[219] ارتفع عدد المهاجرين الذين يعبرون من غرب إفريقيا إلى جزر الكناري الإسبانية بشكل حاد في عام 2020، حيث وصل 16،760 مهاجرًا حديثًا بين يناير ونوفمبر 2020، بزيادة تزيد عن 1000 ٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.[220]

9.1.3 ديناميات الهجرة المرتبطة بالظروف المناخية

تواجه أفريقيا جنوب الصحراء بشكل عام معدلًا متزايدًا من الكوارث الطبيعية مقارنة ببقية العالم، نظرًا لزيادة العديد من العوامل الطبيعية لعدم الاستقرار مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير والأوبئة. ويتفق خبراء الأرصاد الجوية على أن تواتر وشدة الفيضانات والجفاف سيزدادان، بما في ذلك في غرب أفريقيا. وسيضر ذلك بالإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.[221] الهجرة الناجمة عن الظروف البيئية والنزوح بسبب الكوارث وإعادة التوطين المخطط لها هي حقيقة واقعة في غرب أفريقيا. سيعرض تغير المناخ الوظائف في الزراعة مثل التعدين وصيد الأسماك للخطر، وقد يشهد بعض العمال المهاجرين الموسميين اختفاء وظائفهم. وسيزيد ذلك من احتمالات الهجرة الدائمة بحثًا عن فرص عمل جديدة. وفقًا لتقرير التحولات الأفريقية الصادر عن دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن يصل التنقل الناتج عن الظروف المناخية الداخلية داخل البلدان إلى 113 مليون شخص بحلول عام 2050.[222]

يؤثر تغير المناخ بالفعل على الممارسات القديمة للحركة عبر الحدود في غرب إفريقيا، وخاصة في منطقة الساحل، حيث أثر التقلب المناخي والضغط الديموغرافي وزيادة التنافس على الموارد الشحيحة والتقلبات السياسية وانعدام الأمن تأثيرًا عميقًا على مسارات الهجرة وتدفقاتها[223]. في حين أن هطول الأمطار المفرط في السنغال يساهم في الهجرة الدولية، فإن موجات

---

218 ماريا فيدوروفا، تاشيا شوبرت، الاتجاهات وأنماط الوصول المتطورة من خلال طرق وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط. الهجرة في غرب وشمال أفريقيا وعبر البحر الأبيض المتوسط الاتجاهات والمخاطر والتنمية والحوكمة. المنظمة الدولية للهجرة - سويسرا 2020. متاح على: https://publications.iom.int/books/migration-west-and-north-africa-and-across-mediterranean-chapter-4

219 المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، توقعات الهجرة: غرب إفريقيا 2022، ص 2، مارس 2022. متاح على: https://www.icmpd.org/file/download/57218/file/ICMPD_Migration_Outlook_WestAfrica_2022.pdf

220 بوابة بيانات الهجرة، نظرة عامة على البيانات الإقليمية، بيانات الهجرة في غرب أفريقيا، آخر تحديث في 5.26.2021. يمكن الحصول عليه من خلال: https://www.migrationdataportal.org/regional-data-overview/western-africa#:~:text=The%20percentage%20of%20Western%20African,(UN %20DESA %2C%2020)

221 المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تقرير عن الزراعة والأغذية في غرب أفريقيا: الاتجاهات والأداء والسياسات الزراعية، ص 30. المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أبوجا. 2015. متاح على http://cncafrica.org/wp-content/uploads/2017/04/Agricultureand-Food-Ecowap2014.pdf.

222 أماكران، كمال؛ روزنغارتنر، سارة؛ سيمبسون، نيكولاس بي؛ دي شيربينين، أليكس؛ لاينكار، جين؛ هوروود، كريس؛ جونز، بريان؛ كوتييه، فابيان؛ أدامو، سوزانا؛ ميلز، برايز؛ يتمان، جريج؛ تشاي أون، تريشيا؛ سكويرز، جون؛ شيوي، يعقوب؛ فروز، برام؛ فورين، روبرتو. (2022). التحولات الإفريقية: تقرير التنقل الناجم عن الظروف المناخية في أفريقيا، معالجة الهجرة والنزوح القسري الناتج عن الظروف المناخية؛ مبادرة التنقل الناجم عن الظروف المناخية في أفريقيا والمركز العالمي للتنقل الناتج عن الظروف المناخية، نيويورك. المركز العالمي التنقل الناجم عن الظروف المناخية https://africa.climatemobility.org/report

223 انظر، توقعات تقرير التحولات الأفريقية: "على المستوى القاري، وعبر السيناريوهات المختلفة للانبعاثات العالية، من المتوقع أن تشهد المناطق الرعوية في أفريقيا حركة صافية إلى الخارج من حوالي 4 ملايين شخص بحلول عام 2050. ومع ذلك، فإن عدم اليقين حول هذه التوقعات مرتفع إلى حد ما. يمكن أن تتراوح التنقلات الخارجية إلى 8.7 مليون شخص أو حتى تنعكس إلى زيادة سكانية صافية محتملة في المناطق الرعوية تبلغ 0.7 مليون شخص في ظل سيناريو تغير المناخ المتمثل في ارتفاع الانبعاثات والتنمية غير العادلة. بالنسبة لغرب إفريقيا، يمكن أن يضيف التنقل الناجم عن الظروف المناخية ما بين 250,000 إلى ما يقرب من مليوني شخص إلى السكان الذين يعيشون في المراعي. يمكن أن تشهد السنغال ما بين 211,000 و380,000 شخص يهاجرون بعيدًا عن المناطق الرعوية بحلول عام 2050 في ظل سيناريو تغير المناخ المتمثل في ارتفاع الانبعاثات والتنمية غير العادلة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تشهد المراعي في كوت ديفوار وغانا زيادة في عدد السكان تبلغ 163,000 و64,000 شخص على التوالي في ظل سيناريو تغير المناخ المتمثل في ارتفاع الانبعاثات والتنمية غير العادلة ". المرجع السابق.

الحر في بوركينا فاسو تقلل في الواقع من احتمال الهجرة الدولية لأنها تؤدي إلى "حصار" الناس بشكل فعلي وعدم قدرتهم على الانتقال إلى بر الأمان.[224] من المرجح أن تؤثر التغيرات البيئية أيضًا على أنماط التنقل الأخرى في غرب إفريقيا، مثل الرعي، حيث تتأثر ممرات التنقل عبر الحدود بالكوارث والآثار الضارة لتغير المناخ والتدهور البيئي.[225]

9.2 الإطار القانوني والممارسات الجيدة

يقيّم هذا القسم تأثير ممارسات الدول والإطار القانوني على حماية حقوق الإنسان في المنطقة، مع تسليط الضوء على الممارسات الجيدة.

9.2.1 التصديقات على المعاهدة

تلتزم الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمعاهدة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومعاهدة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المنقحة. كما أنها تلتزم بما يلي: اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها الإضافي لعام 1967 ؛ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 ؛ الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ على النحو المنصوص عليه في المادتين 8 و 13 من اتفاق كوتونو في يونيو 2000 ؛ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي دخلت حيز التنفيذ في يوليو 2003 ؛ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 277/60 بشأن الهجرة الدولية والتنمية المؤرخ 7 أبريل 2006 ؛ عملية الرباط، والمعروفة أيضًا باسم إعلان وخطة عمل مراكش السياسية في يوليو 2006 ؛ الاتفاقية العامة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الضمان الاجتماعي ؛ حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي بدأ في سبتمبر 2006 ؛ خطة عمل واغادوغو لمكافحة الاتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال المعتمدة في نوفمبر 2006 ؛ والإعلان المشترك بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة والتنمية، أو عملية طرابلس، في نوفمبر 2006.[226]

9.2.2 القانون الإقليمي

بعد إنشائها كمجموعة اقتصادية إقليمية في أعقاب معاهدة لاغوس في عام 1975، اعتمدت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام 1979 البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والإقامة والتأسيس، وهو الإطار التشريعي للمنطقة بشأن التنقل. وكان الغرض من ذلك هو تيسير الهجرة داخل المنطقة وتحقيق رؤية منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية التي لا حدود لها. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ البروتوكول بالكامل من قبل الدول الأعضاء. أثناء الهجرة، لا يزال مواطنو المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يخضعون في كثير من الأحيان لتدقيق شديد من قبل وكالات أمن الدول الأعضاء، مما يدل

224 المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تقرير عن الزراعة والأغذية في غرب أفريقيا: الاتجاهات والأداء والسياسات الزراعية، ص 30. المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أبوجا. 2015. متاح على http://cncafrica.org/wp-content/uploads/2017/04/Agricultureand-Food-Ecowap2014.pdf.
المنظمة الدولية للهجرة 2021 الهجرة الناجمة عن الظروف البيئية والنزوح بسبب الكوارث وإعادة التوطين المخطط له في غرب أفريقيا، ص 5.
226 إدريس، آي. (2022). الاستجابات للنزاع والهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر والتدفقات غير المشروعة على طول المسارات عبر الوطنية في غرب إفريقيا، تجميع أدلة النزاعات عبر الحدود والسياسة والاتجاهات. برمنجهام، المملكة المتحدة مركز موارد الحكم والتنمية الاجتماعية، جامعة برمنغهام. ص 30

على عدم فعالية البروتوكول. تشمل القضايا التي تؤثر على تطبيق البروتوكول عدم الاستقرار السياسي في الدول الأعضاء، والإرهاب، والجرائم العابرة للحدود، والفقر، والتخلف، وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، من بين أمور أخرى.[227]

وقد دعم الاتحاد الأوروبي بقوة دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتطوير إدارة أكثر كفاءة للهجرة وحماية حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين من خلال بناء القدرات والتمويل للسيطرة على الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر.[228] علاوة على ذلك، تعاونت مفوضية اللاجئين مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لوضع إطار إقليمي لحماية اللاجئين وقانون لجوء نموذجي يسمح بوضع إجراءات لتحديد انعدام الجنسية ويسهل الحلول للأشخاص عديمي الجنسية وحمايتهم. جرت مناقشات أولية حول المشروع خلال اجتماع إقليمي لخبراء انعدام الجنسية في لومي، توغو، في نوفمبر 2021. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من القانون النموذجي واعتماده رسميًا على المستوى الوزاري في عام 2022.[229]

9.2.3 القانون الوطني

كما لعبت المفوضية دورًا مهمًا في تعزيز بيئة حماية مواتية للاجئين في فرادى بلدان غرب إفريقيا. على سبيل المثال، دعمت حكومة غينيا لتنفيذ قانون اللجوء في غينيا لعام 2018، بما في ذلك دعم اعتماد مراسيم إضافية تتعلق بالإدماج المحلي وإصدار الوثائق وتجديدها. علاوة على ذلك، كجزء من تنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والالتزامات التي تم التعهد بها في المنتدى العالمي للاجئين، قامت سلطات النيجر بإصلاحات في الإطار التشريعي والتنظيمي للنيجر الذي يحكم اللجوء. كما نصحت المفوضية حكومة كوت ديفوار بوضع قانون للجوء، والذي ينتظر المراجعة على المستوى الوزاري. تتوقع المفوضية تقديم الدعم القانوني والفني لمبادرات مماثلة في غانا وغينيا بيساو وليبريا والسنغال.[230]

لعب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دورًا مهمًا في تعزيز المبادرات لمساعدة دول غرب إفريقيا على مواجهة الاتجار بالبشر على المستويين الإقليمي والوطني. ومن بين مبادراتها حلقة العمل التدريبية لعام 2017 في فيينا التي تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي بين دول غرب أفريقيا التي هي أيضا أعضاء في شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين ضد الجريمة المنظمة. وكان الهدف هو بناء القدرات الوطنية والعمل على مكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال وتهريب المهاجرين داخل دول غرب أفريقيا وعبرها. وساعدت الرابطة في تعزيز الاستجابة القانونية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتركيزها على مكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال تعزيز وتيسير التعاون القانوني والقضائي في مختلف الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.[231]

---

227 إينا فرانك أوغبيس، إيبونغ، إيتورو باسي وواشنطن، بنيامين أوكو، بروتوكول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حرية تنقل الأشخاص والسلع والمؤسسات: آثاره على الأمن والتكامل الإقليميين: تقييم، المجلة الدولية للتربية والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية الرقم التسلسلي القياسي الدولي: 2582-0745 المجلد. 3، رقم 02؛ 2020 قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة أويو، ولاية أويو أكوايبوم - نيجيريا، ص 84. متاح على: https://ijehss.com/link2.php?id=92

228 إيفا ديك، بنيامين شرافين، (2018): حوكمة الهجرة الإقليمية في أفريقيا وخارجها: إطار للتحليل، ورقة مناقشة، رقم 2018/9، ردمك 978-3-96021-065-8، المعهد الألماني للسياسات الإنمائية، بون، ص 113.

229 اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، التحديث الإقليمي: غرب ووسط أفريقيا، 15 فبراير 2022 يمكن الحصول عليه من خلال: https://www.unhcr.org/6228a6204.pdf

230 اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، التحديث الإقليمي: غرب ووسط أفريقيا، ص 3، 23 سبتمبر 2021. متاح على https://www.unhcr.org/614c8aad4.pdf

231 صموئيل كيهيندي أوكونادي ولوكونغ ستيلا شوليكا، (2021)، ديناميكيات الاتجار بالأطفال في غرب أفريقيا، AHMR مراجعة التنقل البشري الأفريقي - المجلد 7 رقم 3، جامعة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ص 128.

تم إجراء تعاون إضافي بين السلطات الوطنية داخل الجريمة المنظمة: مشروع استجابة غرب أفريقيا للاتجار بالأشخاص، الممول من الاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، والذي يهدف إلى تعزيز القدرات والأطر الوطنية والإقليمية.

9.3 التحديات الحقوقية الرئيسية

9.3.1 الاتجار بالبشر

غالبًا ما يتغذى الاتجار بالبشر في دول غرب إفريقيا على الصراع ونقص فرص كسب العيش. وغالبًا ما تقوم بها الجماعات المسلحة غير الحكومية والجماعات الإجرامية المنظمة. في هذه المنطقة، يتميز الاتجار بالبشر باستغلال كل من المهاجرين والسكان[232] المحليين، ويتم تنفيذه لغرض الاستغلال، ولا سيما العمل القسري والاستغلال الجنسي.[233] أكثر من 50 ٪ من ضحايا الاتجار بالبشر في غرب إفريقيا هم من الأطفال.[234]

أحد أشكال العمل القسري هو العبودية الزراعية في كوت ديفوار، حيث يعمل بعض المهاجرين من بوركينا فاسو في مزارع الكاكاو وهم في الواقع عبيد: وقد يتعرضون للعمل القسري وغيره من انتهاكات حقوق العمال بما في ذلك الديون المرتبطة بالتوظيف أو الاستقطاع أو الدفع الناقص للأجور.[235] يرتبط أحد أشكال الاستغلال الجنسي بالبغاء أو الاستعباد الجنسي. وكثيراً ما تم إغراء العديد من الضحايا بوعود كاذبة بالتعليم أو التوظيف، ثم أجبروا على العمل في الحركات المسلحة كعمال قسريين أو عبيد جنس.

نيجيريا بلد مصدر وعبور ومقصد للاتجار بالبشر. توجد تجارة مزدهرة بشكل خاص في البغايا في نيجيريا، والوجهات الرئيسية هي أوروبا، وخاصة إيطاليا، والشرق الأوسط.[236] أصبحت منظمة بوكو حرام الإرهابية الإسلامية سيئة السمعة بسبب الاختطاف القسري للفتيات والنساء. في مالي، شاركت كل من جماعات الطوارق المتمردة والجماعات الجهادية في الاتجار بالبشر. في النيجر، أصبح العديد من سكان غرب أفريقيا ضحايا للاتجار بالبشر، حيث أن النيجر بلد منشأ وعبور للهجرة غير النظامية.[237] رفعت امرأتان من نيجيريا دعوى ضد إيطاليا وليبيا أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، مدعيتين أنهما تم الاتجار بهما من نيجيريا إلى ليبيا. على الرغم من أن معظم الاستغلال حدث في ليبيا، إلا أن محاميهم ورطوا إيطاليا أيضًا بسبب دعمها للمبادرات التي أعادت النساء في نهاية المطاف إلى حالات تعرضن فيها لخطر الإساءة، سواء في ليبيا أو في نيجيريا. وأعرب المحامون عن أن القضية يمكن أن تؤدي إلى حماية أفضل لضحايا الاتجار، مما يزيد من الضمانات في عمليات العودة الطوعية وإمكانية اللجوء.[238]

---

232 وزارة الخارجية الأمريكية (2019) متاح على: https://www.state.gov/reports/2019-trafficking-in-persons-report/

233. المنظمة الدولية للهجرة (IOM). (2017). اتجاهات الاتجار العالمية في بؤرة التركيز: بيانات ضحايا الاتجار بالبشر في المنظمة الدولية للهجرة، 2006–2016. Geneva: IOM.

234 صموئيل كيهيندي أوكونادي ولوكونغ ستيلا شوليكا، (2021)، ديناميكيات الاتجار بالأطفال في غرب أفريقيا، مراجعة التنقل البشري الأفريقي - المجلد 7 رقم 3، جامعة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ص 119.

235 فيريتيه، (2019)، تقييم مخاطر العمل القسري في قطاع الكاكاو في كوت ديفوار.

236 إينا فرانك أوغبيس، إيبونغ، إيتورو باسي وواشنطن، بنيامين أوكو، بروتوكول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حرية تنقل الأشخاص والسلع والمؤسسات: آثاره على الأمن والتكامل الإقليميين: تقييم، المجلة الدولية للتربية والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية الرقم التسلسلي القياسي الدولي: 2582-0745 المجلد. 3، رقم 02؛ 2020 قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة أويو، ولاية أويو أكوايبوم - نيجيريا، ص 96. متاح على: https://ijehss.com/link2.php?id=92

237 إدريس، آي. (2022). الاستجابات للنزاع والهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر والتدفقات غير المشروعة على طول المسارات عبر الوطنية في غرب أفريقيا. تجميع أدلة النزاعات عبر الحدود والسياسة والاتجاهات. برمنجهام ، المملكة المتحدة برمنغهام، المملكة المتحدة: مركز موارد الحكم والتنمية الاجتماعية، جامعة برمنغهام.

مركز الهجرة المختلطة، تحديث الهجرة المختلطة الفصلية:</238g ربع غرب أفريقيا 1 – 2022، ص 8. (2022).

لا يزال تطبيق القوانين ذات الصلة ضد الجريمة المنظمة وتقديم المتاجرين بالبشر إلى العدالة يمثل تحديًا يشمل جميع دول غرب إفريقيا.

9.3.2 تهريب الأشخاص والمهاجرين.

ينتشر تهريب البشر على نطاق واسع في غرب أفريقيا، ومثل الاتجار بالبشر، فإنه مدفوع بشكل أساسي بالنزاع ونقص الفرص الاقتصادية. يتم البحث عن خدمات تهريب المهاجرين بسبب الأنظمة التقييدية للتنقل عبر الحدود بين غرب أفريقيا وشمال أفريقيا من خلال زيادة الحواجز أمام التنقل بشكل عام. معظم سكان غرب أفريقيا الذين يستخدمون المهربين للوصول إلى وجهاتهم خارج منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" يبدؤون رحلاتهم بموجب أحكام حرية التنقل وينتهكون لوائح الهجرة فقط عند مغادرة منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا".[239] كما يستخدم المهاجرون خدمات التهريب بسبب البيئة الخطرة على مسارات الهجرة الخاصة بهم، والتي تتطلب من الميسرين المساعدة في التنقل. يتعرض المهاجرون الذين يستخدمون شبكات التهريب لخطر فقدان السيطرة على رحلاتهم ولديهم فرصة أكبر للإساءة إليهم والاتجار بهم.

9.3.3 اللجوء وعدم *الإعادة القسرية*

إجراءات اللجوء في غرب أفريقيا ليست دائما عادلة وفعالة. غالبًا ما يكون هناك إطار زمني قصير مفروض على المهاجرين الذين يتقدمون بطلب اللجوء عند الدخول. هناك أيضًا بشكل عام نقص في توفير الترجمة الفورية والمساعدة القانونية في عملية تحديد وضع اللاجئ، بالإضافة إلى الافتقار المتكرر إلى آلية الاستئناف أو لجنة استئناف مستقلة. علاوة على ذلك، يمكن أن تستمر إجراءات اللجوء أكثر من 24 شهرًا.[240] قدمت المفوضية المشورة لحكومة كوت ديفوار في تطوير قانون اللجوء، والذي ينتظر المراجعة على المستوى الوزاري. وستقدم المفوضية الدعم القانوني والفني لمبادرات مماثلة في غانا وغينيا – بيساو وليبريا والسنغال.[241]

حالات *الإعادة القسرية* لمواطني الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تكاد تكون معدومة. ومع ذلك، كانت هناك حالات تمييز على الحدود الوطنية من قبل موظفي الجمارك بين طالبي اللجوء من مواطني المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وكذلك من غير مواطني المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا .[242]

---

239 المفوضية الأوروبية، المديرية العامة للهجرة والشؤون الداخلية، عبد الله ديالو، أ.، وارد بوث، ج.، نول، أ.، وآخرون.، دراسة تقييم الاحتياجات لتطوير وتنفيذ التشريعات والاستراتيجيات لمكافحة تهريب المهاجرين التي تغطي كوت ديفوار وغامبيا وغينيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: التقرير النهائي، مكتب المنشورات، 2018، ص 11.

<g id="4776"> مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، <g id="4779">غرب أفريقيا كمنطقة للهجرة والحماية240 تشرين الثاني/نوفمبر 2008. متاح على: https://www.refworld.org/docid/4a277db82.html

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، تحديث بشأن عمليات المفوضية في غرب ووسط أفريقيا، ص 3.241 الاجتماع الثالث والثمانون للجنة الدائمة، 15 فبراير 2022

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غرب أفريقيا كمنطقة للهجرة والحماية242 نوفمبر 2008.

خطر *الإعادة القسرية* على الحدود الأوروبية وفي دول شمال إفريقيا وموريتانيا أكثر أهمية. عادة ما لا يتمكن أولئك الذين يتم اعتراضهم في البحر أو طردهم من دول شمال إفريقيا من تقديم طلب لجوء حتى عندما يرغبون في ذلك. وبمجرد السماح لهم بالعودة إلى آخر بلد عبور لهم، لا تميز السلطات بين أولئك الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية والمهاجرين الآخرين.[243]

9.3.4 المهاجرون العالقون في النزاعات

في عام 2021، أُجبر 2770 مواطنًا تشاديًا كانوا يعيشون في النيجر لعقود على المغادرة في أعقاب هجمات مسلحة في منطقة إقامتهم في النيجر ووصلوا إلى بولوا في مقاطعة باثا، قراهم الأصلية في تشاد.[244] بالإضافة إلى ذلك، يواجه المهاجرون الذين يعبرون ليبتاكو غورما، وهي المنطقة الحدودية الثلاثية لمالي والنيجر وبوركينا فاسو، مجموعة متنوعة من الصعوبات والمخاطر. بالنظر إلى تصاعد العنف وعودته إلى الظهور بسبب النزاعات التي تعصف بالمنطقة وكذلك تعدد الجهات الفاعلة المتدخلة (الجماعات المسلحة غير الحكومية وقوات الدولة والإرهابيون وما إلى ذلك)؛ يجد المهاجرون أنفسهم في حالة ضعف شديد. يتعرض المهاجرون للانتهاكات وغالبًا ما يكونون ضحايا للاتجار بالبشر.[245] إن الصعوبة التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني في الوصول إلى هذه المنطقة تزيد من إضعاف وضع المهاجرين. وهذا يؤكد أهمية تعزيز حماية المخيمات التي يجد المهاجرون المحاصرون فيها أنفسهم في نزاع والتذكير بالطابع المدني للمخيمات من[246] أجل ضمان حمايتهم.

9.3.5 كراهية الأجانب

هناك بعض القضايا المتعلقة بكراهية الأجانب وإدماج المهاجرين في غرب إفريقيا. وتهدد أنشطة بعض الجماعات الدينية الاندماج والأمن في غرب أفريقيا. على سبيل المثال، ينظر البعض إلى بعض المهاجرين بشك على أنهم تهديدات أمنية محتملة في ضوء الأنشطة عبر الوطنية لبوكو حرام والجماعات الإرهابية الأخرى العاملة في المنطقة. في مالي، نظرت الجماعات الإسلامية العنيفة التي تهدف إلى أسلمة نيجيريا ودول الإيكواس الأخرى إلى التكامل على أنه "تكامل من خلال الأسلمة". قادت جماعة بوكو حرام الدينية المتطرفة، التي تقاتل من أجل أسلمة نيجيريا بوسائل عدوانية وعنيفة ونشر العمليات إلى النيجر وتشاد والكاميرون المجاورة، حكومات ومواطنين من دول غرب إفريقيا الأخرى ينظرون إلى بعض المهاجرين بشك على أنهم تهديدات أمنية محتملة.[247]

9.3.6 الاحتجاز

---

243 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غرب أفريقيا كمنطقة للهجرة والحماية نوفمبر 2008.

244 المنظمة الدولية للهجرة، رسم خرائط التنقل على الأراضي التشادية، يونيو 2022.

245 رايدا لياموري، التنقل والنزاع في ليبتاكو-غورما، كلينجينديل، 2020، https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2020/05/Liptako-Gourma-Study-FRENCH-Mars-2020-WEB.pdf

246 الطابع الأمني والمدني والإنساني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين: تفعيل "سلم الخيارات"، 27 يونيو 2000، https://www.unhcr.org/excom/standcom/3ae68d18c/security-civilian-humanitarian-character-refugee-camps-settlements-operationalizing.html?query=EC/50/SC/INF.4

247 إينا فرانك أوغبيس، إيبونغ، إيتورو باسي وواشنطن، بنيامين أوكو، بروتوكول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حرية تنقل الأشخاص والسلع والمؤسسات: آثاره على الأمن والتكامل الإقليميين: تقييم، المجلة الدولية للتربية والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية الرقم التسلسلي القياسي الدولي: 2582-0745 المجلد. 3، رقم 02؛ 2020 قسم العلوم السياسية والإدارة العامة جامعة أويو، ولاية أويو أكوايبوم - نيجيريا، ص 100. متاح على: https://ijehss.com/link2.php?id=92

تم الإبلاغ على نطاق واسع عن الاحتجاز والاعتقالات بين المهاجرين من غرب أفريقيا. توضح البيانات الواردة في التقريرين السنويين للمنظمة الدولية للهجرة لعامي 2016 و2017 أن الاعتقالات والاحتجاز تحدث في جميع مراحل رحلة الهجرة. في عام 2016، من بين 1064 و 1059 و 696 مهاجرًا أبلغوا عن إساءة المعاملة في الجزائر وليبيا والنيجر على التوالي، أفاد 2 ٪ بأنهم محتجزون في الجزائر و 15 ٪ في ليبيا و 10 ٪ في النيجر.[248] ومع ذلك، هناك نقص في الإحصاءات الرسمية حول حالات الاحتجاز و/أو الاحتجاز لأسباب تتعلق بوضع الهجرة. هناك أيضًا نقص في المعلومات الرسمية حول التدابير لضمان المساعدة القنصلية والوصول إلى هذه المساعدة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم المعنيين. علاوة على ذلك، لا يزال الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بانتهاكات الحقوق أثناء الاحتجاز يمثل مشكلة كبيرة.[249] في نوفمبر 2021، عقدت المفوضية معتكفًا فنيًا مع محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لمناقشة مجالات جديدة للتعاون الاستراتيجي ووضع خطة عمل مشتركة لتحسين وصول اللاجئين إلى النظم القضائية الوطنية.[250]

9.4 الخلاصة:

تُظهر الهجرة في غرب إفريقيا بعض الخصائص والتحديات المتغيرة. يتم التشكيك في القدرة على إدارة الهجرة في غرب إفريقيا حيث تنتهك البلدان في كثير من الأحيان الاتفاقات الإقليمية بشأن سياسات الهجرة استجابة لمكاسبها الاقتصادية والسياسية. تعد إدارة الهجرة هدفًا رئيسيًا للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ويتم مشاركتها مع منظمات المجتمع المدني في المنطقة لأنها تؤثر على عمليات السياسة التي يتم استبعاد المهاجرين منها.

التقرير السنوي للمنظمة الهجرة الدولية 2016، https://governingbodies.iom.int/system/files/en/council/108/C-108-4%20%20Annual%20Report%20for%202016.pdf

249 المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، دراسة تجريبية حول الهجرة واحترام حقوق الإنسان - التركيز على الردود المقدمة من النيجر، ص 37-38. اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان 2019

250 اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، تحديث بشأن عمليات المفوضية في غرب ووسط أفريقيا، ص 3. اجتماع اللجنة الدائمة الثالث والثمانون، 15 فبراير 2022.

10 الهجرة والمهجر الأفريقي

0في منتصف السبعينيات، قسمت منظمة الوحدة الأفريقية أفريقيا إلى خمس مناطق: غرب أفريقيا ووسط أفريقيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا.[251] مع تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي والوحدة الأفريقية الأوسع، أصبح المهجر الإقليم السادس والوحيد غير الموجود داخل أفريقيا.

في عام 2003، تم تعديل القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ودعوة المهجر الأفريقي للمشاركة في بناء الاتحاد الأفريقي.[252] في مايو 2012، اعتمدت الدول الأفريقية إعلانًا يهدف إلى التنقل في تنفيذ برنامج المهجر التابع للاتحاد الأفريقي.[253] كان إعلان القمة العالمية للمهجر الأفريقي، التي عقدت في ساندتون، جنوب أفريقيا، مقدمة لاعتماد المهجر كمنطقة سادسة غير إقليمية في أفريقيا. كما دعا الإعلان الدول الأفريقية إلى التفاوض مع البلدان المتقدمة "لمعالجة مخاوف المهاجرين الأفارقة في مجتمعات المهجر".[254] على الرغم من المبادرات المؤسسية لدمج وإنشاء مؤسسة قارية أفريقية شاملة، فإن الفهم المفاهيمي لـ "المهجر" لا يخلو من الخلاف.

يركز عمل الاتحاد الأفريقي ومؤسساته بشأن المهجر على الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي الموجودين خارج القارة، مما يترك الأفريقيين الموجودين خارج بلدهم الأصلي ولكن داخل القارة الأفريقية خارج معاييره. بالإضافة إلى ذلك، من خلال اعتماد نفس النهج على جميع أفراد المهجر، يفترض الاتحاد الأفريقي ومؤسساته أن هجرة المهجر الأفريقي تنتج عن تيار واحد وأنهم مجتمع متجانس. على العكس من ذلك، فإن تجارب المهجر متنوعة وتتطلب معاملة مختلفة. على الرغم من هذه التحديات المفاهيمية في دراسات المهجر الأفريقي، ولأغراض عملية، سيركز هذا الفصل على المنحدرين من أصل أفريقي الموجودين خارج القارة والذين يسعون للحصول على الخدمات والحماية من الدول الأفريقية.

تتبع البلدان الأفريقية سياسات وتشريعات مختلفة تجاه المهجر. تعتمد سياساتهم على الظروف السياسية والاجتماعية للبلاد، وطبيعة نظامها السياسي، وحجم المهجر وتنظيمه السياسي والاجتماعي. فيما يلي، نناقش بعض الموضوعات المشتركة فيما يتعلق بالمهجر الأفريقي. تشمل هذه القضايا المتعلقة بالعنصرية وكراهية الأفريقيين، والمشاركة السياسية في شؤون بلد المنشأ (وخاصة الحق في التصويت)، والحق في حمل جنسية مزدوجة، والمشاكل المرتبطة بالخدمات القنصلية، مثل الحصول على وثائق الهوية الشخصية والتصديق عليها.

10.1 العنصرية وكراهية الأفريقيين

---

251 إدوزي، ريتا كيكي. المنطقة السادسة المهجر الأفريقي والعصر العالمي للاتحاد الأفريقي لعموم أفريقيا ". *مجلة الدراسات الأمريكية الأفريقية* 16، العدد 2 (2012): 268–99. .http://www.jstor.org/stable/43526692

252 البروتوكول المتعلق بالتعديلات على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا، إثيوبيا في كانون الثاني/يناير 2003، ولا سيما المادة 3(ف)

253 ا إعلان القمة العالمية حول المهجر الأفريقي، (I) Decl/ /AU/Assembly/Diaspora، Sandton 2012

هذا القسم ليس خريطة شاملة تثبت أن العنصرية وكراهية الأفريقيين منتشرة ومنهجية ومثيرة للقلق. من الواضح أن هناك حاجة إلى مشاركة واسعة ومتنوعة ومتعددة الجوانب مع كراهية الأفريقيين والعنصرية في العديد من مناطق العالم. هدفنا هنا هو تسليط الضوء على سبب الحاجة إلى تدخل من الاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

أدانت منظمة الوحدة الأفريقية في مايو 1963 التمييز العنصري والفصل العنصري في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم. علاوة على ذلك، أصدر اجتماع رؤساء الدول الأفريقية في عام 1964 قرارًا ينتقد "التعصب العنصري والقمع العنصري" المتفشي في الولايات المتحدة.[255] بالإضافة إلى هذه الصكوك القانونية، استخدمت الحكومات الأفريقية الدبلوماسية لتعزيز سياسات مكافحة العنصرية للمنحدرين من أصل أفريقي في كل مكان. ومع ذلك، تتطلب العنصرية وكراهية الأفريقيين موارد هائلة من المؤسسات الأفريقية لإنهاء استعمار الهيئات العنصرية. في عام 2006، أجرى المركز الأوروبي لرصد العنصرية وكراهية الأجانب دراسة تجريبية لتجارب المهاجرين في 12 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي. وتظهر الدراسة أنه في جميع هذه البلدان تواجه مجتمعات المهجر العنصرية في التوظيف والمحلات التجارية والمطاعم والمعاملات التجارية والمؤسسات الحكومية.[256]

وجد فريق عمل الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي (فريق العمل) في بعثته إلى إيطاليا عام 2015 أن أفراد المهجر الأفريقي تعرضوا لسوء المعاملة العنصرية، بما في ذلك أفراد المهجر الذين يعملون بشكل كبير في دولة غير أفريقية. على سبيل المثال، تُظهر الهجمات العنصرية على سيلي كيينجي، الوزيرة السابقة للتكامل في إيطاليا المولودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الإفلات من العقاب والبيئة المواتية للسلوكيات العنصرية.[257] وبالمثل، فإن الهتافات الكارهة للأفريقيين ضد اللاعبين الرياضيين – على سبيل المثال، لاعب كرة القدم المحترف كيفن برنس بواتينغ — هي رمز للسلوك العنصري الأعمق والكاره للأفريقيين السائد في إيطاليا. وعلاوة على ذلك، وجد فريق العمل التنميط العنصري والتحيز في نظام العدالة الجنائية ضد المنحدرين من أصل أفريقي.[258] كما لاحظ فريق العمل أن المنحدرين من أصل أفريقي لديهم فرص أقل للحصول على الصحة والتعليم والسكن وفرص العمل.

أشار فريق العمل في بعثة إلى سويسرا عام 2022 إلى أنه في سويسرا، "يُنظر إلى الأشخاص المولودين في سويسرا/المتجنسين من أصل أفريقي" مغايرين ".[259] وجد فريق العمل الاستخدام المنهجي لـ "الفكاهة" لتبييض سوء السلوك العنصري وإدامة القوالب النمطية العنصرية.[260] على غرار تجارب المنحدرين من أصل أفريقي في إيطاليا، لاحظ فريق العمل كيف أن سوء سلوك الشرطة العنصري يقلل من الحق في الحرية والحياة للفتيان والرجال المنحدرين من أصل أفريقي في سويسرا.[261]

قرار منظمة الوحدة الأفريقية الذي اعتمدته الدورة العادية الأولى لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المعقودة في القاهرة، الجمهورية العربية المتحدة، 17-21 يوليو 1964، متاح على https://www.usc.es/export9/sites/webinstitucional/gl/institutos/ceso/descargas/OAU_AHG_Res-16-I-1964_en.pdf

المركز الأوروبي لرصد العنصرية وكره ية الأجانب، تجارب المهاجرين مع العنصرية وكره الأجانب في 12 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، متاح على https://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/224-Migrants-Experiences-web.pdf

A/HRC/33/61. البعثة إلى إيطاليا – تقرير فريق عمل الخبراء المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن بعثته إلى إيطاليا https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G16/179/55/PDF/G1617955.pdf?OpenElement الفقرة 39 •

المرجع نفسه. الفقرات 51 -53

[259] A/HRC/51/54/Add.1: زيارة إلى سويسرا – تقرير فريق عمل الخبراء المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، 04 أكتوبر 2022، متاح على https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/ahrc5154add1-visit-sw Switzerland-report-working-group-experts-people الفقرة 35

[260] المرجع نفسه، الفقرة 36

المرجع نفسه. في الفقرات 41-43

ويواجه ضحايا العنصرية وكراهية الأفريقيين عقبات في الوصول إلى العدالة. وفي بعثته إلى إيطاليا، لخص فريق العمل ببلاغة العوائق التي تحول دون الوصول إلى العدالة. أشارت الشركة أيضاً إلى أنَّه: "تتجلى كراهية الأفريقيين والتمييز العنصري في الافتقار إلى الحماية الممنوحة للمنحدرين من أصل أفريقي، وهم مجموعة ضعيفة، وفي الصعوبة التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي في الوصول إلى العدالة وفي عدم الملاحقة القضائية وتوفير الجبر والانتصاف".[262]

قام فريق العمل، في بعثة إلى الولايات المتحدة عام 2016، بتوثيق التحيزات والعنصرية الواسعة النطاق للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة. واستمع فريق العمل إلى شهادات من المنحدرين من أصل أفريقي مفادها أن "الدولة تعاملهم منذ سن مبكرة على أنهم جماعة إجرامية خطيرة ويواجهون افتراض الذنب بدلاً من البراءة".[263] دفع حجم ووحشية عمليات قتل الشرطة للمنحدرين من أصل أفريقي رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد، إلى التذكير بقرار منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1964 بشأن التمييز العنصري في الولايات المتحدة. حث محمد السلطات الأمريكية على القضاء على الشرطة العنصرية وتجريم قتل السود[264] لاحظ فريق العمل التفاوتات في الوصول إلى التعليم والصحة والسكن والعمل. كما أشار إلى أن التمييز العنصري هو نتاج نموذج اقتصادي رأسمالي يفشل في معالجة الأسباب الجذرية للظلم العنصري، مما يؤدي إلى تعتيم هيكلي على الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.[265]

كما عانى المهاجرون الأفارقة من التمييز العنصري في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، يُنظر إلى المنحدرين من أصل أفريقي على أنهم "أقل شأناً" ويواجهون التمييز في التوظيف والتعليم.[266] كما تنتشر العنصرية ضد المنحدرين من أصل أفريقي في أجزاء أخرى من العالم. على سبيل المثال، في الصين، ذكرت هيومن رايتس ووتش أن المنحدرين من أصل أفريقي يعانون من سياسات سرية وعنصرية علنية.[267]

10.2 المشاركة السياسية – الحق في التصويت

وفقًا لقاعدة بيانات المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، تسمح 31 دولة أفريقية لمواطنيها الذين يعيشون في المهجر بالتصويت في الانتخابات الرئاسية، و28 دولة تسمح بالتصويت في انتخابات أعضاء الهيئات التشريعية. خمسة عشر دولة "ليس لديها تصويت خارجي"، في حين أن دولتين "ليس لديهما أحكام للانتخابات المباشرة".[268]

---

262 تقرير فريق عمل الخبراء المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن بعثته إلى إيطاليا، متاح على https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G16/179/55/PDF/G1617955.pdf?OpenElement الفقرة 50

263 المرجع نفسه، الفقرة 24

264 بيان رئيس المفوضية بعد مقتل جورج فلويد في الولايات المتحدة الأمريكية، 29 مايو 2020، متاح على https://au.int/en/pressreleases/20200529/statement-chairperson-following-murder-george-floyd-usa

265 *انظر* بشكل عام A/HRC/33/61/Add.2، تقرير فريق عمل الخبراء المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن بعثته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، 2016. متاح على https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G16/183/30/PDF/G1618330.pdf?OpenElement

كندا مجلس الهجرة واللاجئين في كندا، المملكة العربية السعودية: معاملة الأقليات العرقية، وخاصة السعوديون السود المنحدرين من أصل أفريقي، من قبل المجتمع والسلطات (2012-2013)، متاح على https://www.refworld.org/docid/563c58f34.html

267 هيومن رايتس ووتش، الصين: التمييز ضد الأفارقة بسبب كوفيد-19 – الحجر الصحي القسري وعمليات الإخلاء والخدمات المرفوضة في قوانغتشو، متاح على https://www.hrw.org/news/2020/05/05/china-covid-19-discrimination-against-africans

المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية – قاعدة بيانات التصويت من الخارج – أفريقيا، متاح على https://www.idea.int/data-tools/continent-view/Africa/52g>[268]الوصول إليه في 2022/04/12).

على سبيل المثال، تسمح جنوب إفريقيا وأنغولا وموزمبيق وناميبيا وزيمبابوي للمهجر بالتصويت في الانتخابات الرئاسية.[269] ومن ناحية أخرى، تسمح بوتسوانا وموزامبيق وليسوتو وناميبيا وجنوب أفريقيا للمهجر بالتصويت لانتخاب ممثلين برلمانيين. لا تسمح ملاوي ومدغشقر وزامبيا وإسواتيني للمهجر بالمشاركة في أي انتخابات، سواء كانت رئاسية أو برلمانية.[270]

وبالمثل، في بلدان شرق أفريقيا، تكون مشاركة المهجر محدودة. تسمح بوروندي وجزر القمر وجيبوتي وكينيا وموريشيوس (برلمانية) ورواندا والسودان بالتصويت في المهجر.[271] ليس لدى إثيوبيا وسيشيل وتنزانيا وجنوب السودان وأوغندا "تصويت خارجي".[272] ليس لدى إريتريا والصومال تشريعات بشأن مشاركة المهجر في الانتخابات الوطنية.[273] تمنح كينيا مواطنيها في الخارج الحق في التصويت في الانتخابات الرئاسية في البلاد. في عام 2022، صوت أعضاء المهجر الكيني الذين يعيشون في 12 دولة في الانتخابات الرئاسية لعام 2022.[274] في حالة الصومال، يلعب المغتربون (أو الصوماليون الذين كانوا في المهجر) دورًا أساسيًا – ويتألفون من قدر كبير من القيادة السياسية والمهنية في الصومال.[275]

وفي غرب أفريقيا، تتيح بنن (رئاسية) وبوركينا فاسو والرأس الأخضر وكوت ديفوار (رئاسية) وغانا وغينيا ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتوغو التصويت في المهجر. ومن ناحية أخرى، فإن غامبيا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون لا تفعل ذلك. في شمال أفريقيا، يمكن لأعضاء المهجر من الجزائر ومصر وليبيا (البرلمانية) والمغرب (البرلمانية) وتونس التصويت في الانتخابات الوطنية. في وسط أفريقيا، توفر الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وغينيا الاستوائية والغابون وساو تومي وبرينسيبي التصويت في المهجر. جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو لا تفعل ذلك.

تعرضت حقوق تصويت المهجر للتعليق أو التغيير غير المنتظم اعتمادًا على سياسة بلدهم الأصلي. على سبيل المثال، ليبيريا "تخلت" عن تصويت المهجر في عام 2004، وقانون الانتخابات المنقح لعام 2014 "لا يوفر تصويت المهجر".[276] في جنوب إفريقيا، صوت المهجر في البلاد في أول انتخابات ما بعد الفصل العنصري في عام 1994. عكست حكومة جنوب إفريقيا هذه السياسة في الدورة الانتخابية القادمة (1998–2009).[277]

وبالمثل، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من القانون الذي يسمح بتصويت المهجر في الممارسة العملية، علقت الحكومة تصويت المهجر في انتخابات عام 2018. لم يعتمد تعديل جمهورية الكونغو الديمقراطية على [رقم 006/06]، وهو تشريع سابق من عام 2006، حكمًا يسمح بتصويت المهجر (المادة 7 من القانون رقم 001/15). على الرغم من أن هذا الأخير يوفر التصويت في الانتخابات الرئاسية، إلا أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تسمح للمهجر في

المرجع نفسه.

270 تلتزم المنطقة الاقتصادية الأوروبية بضمان تحقيق تصويت المهجر في عام 2026 https://www.lusakatimes.com/2020/10/25/ecz-committed-to-ensure-diaspora-voting-is-actualized-in-2026/

المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية – التصويت من قاعدة بيانات الخارج

المرجع نفسه.

المرجع نفسه.

274 كوزماس بوتوني، 12 دولة تم التحقق منها من قبل اللجنة المستقلة لشؤون الانتخابات والحدود لتصويت المهجر (https://www.standardmedia.co.ke/world/article/2001452818/12-countries-verified-by-اللجنة المستقلة لشؤون الانتخابات والحدود-for-diaspora-voting)

أجندة عامة صومالية، ولاءات منقسمة ؟275 مكتب الجنسية المزدوجة والمكتب السياسي رفيع المستوى في الصومال، 13 أغسطس 2019

276 *انظر* التصويت من الخارج – دليل المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، في 33. *انظر* أيضًا تيبو جولين وإتيان سميث، انتشار وممارسة التصويت الخارجي في شمال وغرب إفريقيا، في الهجرة في غرب وشمال إفريقيا وعبر البحر الأبيض المتوسط – الاتجاهات والمخاطر والتنمية والحوكمة، (Fragues، F.، et. al Eds.) في 394، 395.

277 انظر على سبيل المثال إليزابيث ويلمان، تصويت المهجر في جنوب أفريقيا: التصورات والحزبية وعكس السياسة في أفريقيا المعاصرة، 35-50 (المجلد 256، العدد 4) (2015).

جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتصويت في الانتخابات العامة في البلاد لعام 2018.[278] وبالمثل، في زامبيا، لا يحظر الدستور والقانون الانتخابي على المغتربين التصويت. ومع ذلك، فإن المهجر الزامبي لم يشارك بعد في انتخابات البلاد.[279]

في بعض البلدان – على سبيل المثال، زيمبابوي – على الرغم من أن القانون الانتخابي لا يمنع التصويت، يجب على المهجر تلبية متطلبات الإقامة للتسجيل في مناطق تصويت معينة. ينص القانون الانتخابي لزيمبابوي لعام 2013 على أنه يجب أن يكون المواطن الزيمبابوي قد أقام في البلاد لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرًا حتى يتمكن من التصويت.[280] كان ذلك خاضعًا للتقاضي في *قضية بوكايينيو ضد رئيس اللجنة الانتخابية في زيمبابوي، والمسجل العام للناخبين، ووزير الشؤون الدستورية والقانونية، ووزير العدل والشؤون القانونية و* [281]*ORS CC -12-17*. في القضية، جادل زيمبابوي كان يعيش في جنوب إفريقيا بأن المادة 23(3) من القانون الانتخابي انتهكت حقه الدستوري في التصويت (23 أ(2) من خلال اشتراط "أن يكون الناخب مقيمًا في دائرة انتخابية من أجل التسجيل للتصويت في تلك الدائرة". علاوة على ذلك، إذا تغيب الناخب عن دائرته الانتخابية المسجلة لمدة 12 شهرًا، فسيتم شطب اسمه من سجل الناخبين. علاوة على ذلك، جادل بأن قانون الانتخابات لا ينص على الحق في التصويت "في مكان محدد في البلاد...كان يقيم في ذلك الوقت".[282] حكمت المحكمة لصالح المدعي بحجة أن الدستور لا ينص على قيود.[283]

10.3 الجنسية — الحق في الجنسية المزدوجة

كانت تشاد والغابون أول دولتين في إفريقيا تسمحان بالجنسية المزدوجة.[284]وفقًا لدراسة بتكليف من مؤسسات المجتمع المفتوح، تسمح الدول التالية بالجنسية المزدوجة: الجزائر وأنغولا وبنن وبوركينا فاسو وبوروندي والرأس الأخضر وتشاد وجزر القمر والكونغو وموزامبيق ونيجيريا ورواندا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسيشيل وسيراليون والصومال وجنوب السودان والسودان وتونس.[285] تسمح بعض البلدان بالجنسية المزدوجة بإذن من السلطات المحلية ذات الصلة.[286]

تحظر سبع دول أفريقية الجنسية المزدوجة في قوانينها الوطنية: الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وإريتريا وإثيوبيا وتنزانيا وليبيريا. على الرغم من الحظر القانوني للجنسية المزدوجة، فإن بعض البلدان — على سبيل المثال، إريتريا — تمنح الجنسية بشكل غير متسق لأفراد المهجر. غالبًا ما يعتمد ذلك على الآراء السياسية لعضو المهجر فيما يتعلق بالحكومة الحالية للبلاد. الإريتريون الذين غادروا البلاد كنقاد أو طلبوا اللجوء بعد حقبة 2000 من غير المرجح أن يكون لديهم جنسية مزدوجة. بالإضافة إلى ذلك، لا تعترف إريتريا بأفراد المهجر كمواطنين إلا إذا كانوا على استعداد لدفع

موقع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية https://www.idea.int/data-tools/region-view/24/52

[279]لوساكا تايمز، مطالب المجتمع المدني لعام 2021 تصويت المهجر، 3 فبراير 2020 (https://www.lusakatimes.com/2020/02/03/civil-society-demands-for-2021-diaspora-vote/)

[280] الجزء الخامس (S23)

[281] *بوكايينيو ضد رئيس اللجنة الانتخابية في زيمبابوي، المسجل العام للناخبين، وزير الشؤون الدستورية والقانونية، ووزير العدل والشؤون القانونية و ORS CC -12-17*

المرجع نفسه.

المرجع نفسه.

[284] برونوين مانبي، قانون الجنسية في أفريقيا: دراسة مقارنة، 74 (مؤسسات المجتمع المفتوح) (2016).

المرجع نفسه.

المرجع نفسه. وفقًا لمانبي، تشمل هذه الدول مصر وإريتريا وليبيا وموريتانيا وجنوب إفريقيا وأوغندا. نفس المرجع. في 74.

ضريبة دخل خاصة للمهجر.[287] على العكس من ذلك، يمكن للإريتريين الذين غادروا البلاد عندما كانت تحت الحكم الاستعماري، إلى جانب ذريتهم، الحفاظ على جنسيتهم الإريترية، ولا يتم الطعن في ولائهم للدولة.

تضمن بعض البلدان الجنسية المزدوجة دستوريًا. يسمح دستور زامبيا (2016) للزامبيين الذين يعيشون في الخارج بالحصول على الجنسية الزامبية إلى جانب جنسية البلدان المضيفة.[288] وبالمثل، يسمح الدستور الكيني لعام 2010 للكينيين بحمل جنسية مزدوجة.

10.4 الخدمات القنصلية للمهجر

تساعد سفارات وقنصليات الدول الأفريقية المهجر في مختلف القضايا: الولادة والزواج ووفاة المواطن في الخارج، على سبيل المثال لا الحصر. على سبيل المثال، يوجد في جنوب إفريقيا 103 سفارة أو مفوضية أو قنصلية. في البلدان التي لا توجد فيها سفارة أو مفوضية أو قنصلية لجنوب إفريقيا، يمكن لمواطنيها في الخارج الحصول على الخدمات القنصلية من سفارة أخرى في المنطقة. على سبيل المثال، يتلقى مواطنو جنوب إفريقيا في أوروغواي المساعدة القنصلية من سفارة جنوب إفريقيا في الأرجنتين.[289] لا تخصص بعض البلدان الأفريقية الموارد المالية الكافية لتشغيل سفاراتها وقنصلياتها. على سبيل المثال، في نهاية عام 2021، أعلنت وزارة الخارجية الإثيوبية قرار إغلاق 31 بعثة قنصلية.[290] يؤثر إغلاق السفارات والقنصليات الأفريقية على جهود لم شمل الأسر في مجتمعات المهجر.

كما تلعب البعثات القنصلية دورًا مهمًا في توثيق الهوية والتحقق منها في الخارج. غالبًا ما تطلب البلدان المضيفة من المهاجرين الأفريقيين تقديم تحقق إضافي من سجلاتهم. على سبيل المثال، في عام 2020، منحت ألمانيا وضع الحماية لحوالي 35000 إريتري. لا يزال عدد هؤلاء الإريتريين القادرين على لم شملهم مع أفراد أسرهم شذوذًا بيروقراطيًا ألمانيًا. على سبيل المثال، في عام 2017، تلقت السفارات الألمانية في إثيوبيا وكينيا والسودان 808 طلبات لجمع شمل الأسر من إريتريين يتمتعون بوضع الحماية في ألمانيا. على الرغم من أن القانون الألماني يضمن لم شمل أسر المهاجرين، إلا أنه تمت الموافقة على 48.8 ٪ فقط من طلبات لم شمل أسر المهاجرين الإريتريين.[291] تحجم الدول المضيفة — في هذه الحالة، الحكومة الألمانية — عن الاعتراف بوثائق الهوية إذا لم تكن مصدقة من السفارات الإريترية في الخارج أو إذا لم تكن صادرة عن مسؤولي الحكومة الإريترية.[292] ومن ناحية أخرى، واجه المهاجرون الإريتريون الذين تم تصنيفهم على أنهم مهاجرون قسريون حواجز أمام الوصول إلى الخدمات القنصلية من السفارات الإريترية في الخارج.

---

287 *انظر* بشكل عام كيروم تويلديبيرهان ولوام درار، الجنسية والحقوق والذاتية السياسية في إريتريا، في دليل روتليدج للقانون الأفريقي 442 (محرران منى ندولو وكوزماس إيمزيم، 2022)

288 دستور زامبيا (2016)، المادة 39.

289 العثور على سفارات وقنصليات جنوب إفريقيا على متنها، متاح على https://apostil.co.za/south-african-embassies-and-consulates-abroad/

290 خلود حسكوري، إثيوبيا تغلق عددا من السفارات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الجزائر العاصمة، متاح على https://www.moroccoworldnews.com/2021/08/344123/ethiopia-closes-number-of-embassies-worldwide-including-in-algiers

291 دانيال بيلز، *"اللاجئون الإريتريون في ألمانيا يكافحون من أجل لم شمل الأسرة"* متاح على https://www.dw.com/en/eritrean-refugees-in-germany-struggle-to-reunite-with-family/a-53840858

292 https://learngerman.dw.com/en/family-reunification-hard-for-eritrean-refugees-in-germany/a-43722130#

10.5 ترحيل المهاجرين الأفريقيين إلى أوطانهم

تقوم العديد من الدول بترحيل أفراد المهجر الأفريقي إلى بلدهم الأصلي أو إلى بلدان ثالثة دون إيلاء الاعتبار الواجب لحقوقهم بموجب القانون الدولي. في عام 2018، ذكرت منظمة العفو الدولية أن الحكومة الإسرائيلية شاركت في شكلين من أشكال إعادة المهاجرين إلى أوطانهم. كانت المرحلة الأولى، التي تسمى بدلاً من ذلك "العودة الساخنة"، هي الرفض التلقائي وترحيل طالبي اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء إلى مصر أو بلدهم الأصلي.[293] وأشار التقرير إلى أن سياسة "العودة الساخنة" أثرت على مئات المهاجرين الذين تم تصنيفهم بشكل خاطئ على أنهم "متسللون" بدلاً من "طالبي لجوء" من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية. وتفيد منظمة العفو الدولية بانتشار هذه الممارسة في الفترة من 2007 إلى 2012. المرحلة الثانية، التي صنفتها الحكومة الإسرائيلية على أنها مغادرة "طوعية"، لا تنطوي على الترحيل القسري إلى بلد المنشأ، بل إلى بلدان ثالثة. بدأ ما يسمى بالمغادرة الطوعية حوالي عام 2013، واستخدم التهديد بالاحتجاز إلى أجل غير مسمى لإجبار المهاجرين الأفريقيين على مغادرة إسرائيل. وأشار تقرير منظمة العفو الدولية إلى أن المسؤولين الإسرائيليين استخدموا التهديد بالاحتجاز لأجل غير مسمى لإجبار اللاجئين وطالبي اللجوء على الموافقة على ما يسمى بالمغادرة الطوعية. من عام 2013 إلى أوائل عام 2018، أعادت إسرائيل 16866 مهاجرًا من إريتريا والسودان إلى بلدهم الأصلي أو بلدان ثالثة.

وفي الآونة الأخيرة، أعلنت المملكة المتحدة عن نيتها إرسال طالبي اللجوء إلى رواندا للنظر في طلباتهم.[294] تمامًا مثل سياسة الحكومة الإسرائيلية، تستهدف حكومة المملكة المتحدة المهاجرين غير الشرعيين وفشلت في النظر في مسؤوليتها بموجب القانون الدولي لحماية طالبي اللجوء.

تقوم الولايات المتحدة بترحيل أفراد المهجر الأفريقي دون ترتيب خطط الاندماج بالضرورة في بلد المنشأ — وهو انتهاك آخر لحقوقهم بموجب القانون الدولي. درس الباحثان دانيال جيه فان ليمان وإستيل م. ماكي عودة البانتو الصومالي إلى[295] الصومال وجادلا بأن عودتهم تنتهك التزام الولايات المتحدة باتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وأشار ليمان وماكي كذلك إلى أن الولايات المتحدة فشلت في الاعتراف بالانتهاكات التاريخية لحقوق الإنسان التي واجهها البانتو الصوماليون في بلدهم الأصلي.[296] تحدثت الصحفية حليمة جيكاندي عن التجربة المؤلمة لأحد صوماليي البانتو الذي ولد في كينيا ولكن تم ترحيله إلى الصومال في عام 2020 على الرغم من عدم وجوده هناك.[297] في حادثة أخرى، طردت حكومة الولايات المتحدة 92 صوماليًا من البلاد بناءً على أمر ترحيل، لكن تم إعادة طائرتهم إلى الولايات المتحدة مع جميع المرحلين الذين كانوا على متنها بعد هبوطهم في داكار، السنغال.[298] وأشار محامي اثنين من الصوماليين إلى أن عودة الرحلة هي رمز على أن حكومة الولايات المتحدة تقوم بجدولة عمليات الترحيل دون تخطيط مناسب، سواء من حيث تنفيذ وإعادة دمج المهاجرين في بلدانهم الأصلية.

---

293 *انظر* بشكل عام، منظمة العفو الدولية، قسري وغير قانوني – ترحيل إسرائيل لطالبي اللجوء الإريتريين والسودانيين إلى أوغندا، 2018 في الصفحة 18

294 دانيكا كيركا، الجماعات الحقوقية في المملكة المتحدة تحارب خطة لإرسال طالبي اللجوء إلى رواندا، متاحة على https://apnews.com/article/boris-johnson-africa-rwanda-london-immigration-c7f48ec8d0a193f5e49bcbe1552e5b78

295 دانيال جيه فان ليمان وإستيل م. ماكي، عمليات الترحيل إلى الصومال في ضوء اتفاقية مناهضة التعذيب: الأدلة الأخيرة من المرحلين البانتو الصوماليين، 33 GEO. الهجرة، ك، ي. 2019/357

المرجع نفسه. 360.

297 حليمة جيكاندي، من البانتو الصوماليين المقيمين في الولايات المتحدة يواجهون الترحيل إلى بلد لم يعرفوه من قبل، متاح على https://theworld.org/stories/2020-09-08/us-based-somali-bantu-face-deportation-country-theyve-never-known

298 جيسي فورتين، الولايات المتحدة وضعت 92 صوماليًا في رحلة ترحيل، ثم أعادتهم، متاح على https://www.nytimes.com/2017/12/09/us/somalia-deportation-flight.html

في أوائل عام 2021، وافقت الحكومة الإثيوبية على إعادة 40 ألف إثيوبي محتجزين في مراكز احتجاز مختلفة في المملكة العربية السعودية.[299] أفادت هيومن رايتس ووتش أنه عند عودتهم، تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التنميط العرقي والاحتجاز والتعذيب الجسدي من قبل السلطات الإثيوبية. التجربة هي مثال آخر على ترحيل الدول التي لا تنظر في قضايا إعادة الإدماج ومعاقبة المهاجرين عند عودتهم إلى بلدهم الأصلي.

10.6 الخلاصة:

أخذ هذا الفصل مشاركة ثنائية مع تجربة المهجر الأفريقي. نظر الأول في حقوق أعضاء المهجر الأفريقي في بلدانهم الأصلية. نستنتج هنا أن الديناميات السياسية في بلد المنشأ يمكن أن تحدد سياسة المهجر. قد توسع البلدان التي لديها حزب مهيمن حقوق المهاجرين في المشاركة في العملية الانتخابية بسبب الخوف من الخسارة الانتخابية. على النقيض من ذلك، قد تكون سياسة البلد تجاه المهجر ذات عواقب بالنسبة لأولئك الذين لديهم سياسات انتخابية تنافسية، مثل كينيا وزامبيا وغانا ونيجيريا. على سبيل المثال، قد يغير حزب حكومي لا يحظى بشعبية السياسة الانتخابية للبلاد لأن دائرة المهجر الناقدة قد تؤثر سلبًا على نجاحها الانتخابي. وقد يقرر آخرون تعزيز علاقاتهم مع المهجر كجزء من التزامهم بالمبادئ الديمقراطية.

يحلل النهج الثاني لهذا الفصل تجارب المهجر الأفريقي في البلدان المضيفة وكيف تترجم هذه السياسات إلى كراهية الأفريقيين في جميع أنحاء العالم. يُظهر مستوى العنصرية وكراهية الأفريقيين حاجة البلدان الأفريقية إلى زيادة نشاطها القانوني لتأمين حياة المهجر الأفريقي. على الرغم من الإنجازات التنموية الكبيرة التي حققتها البلدان الغربية، فإن الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي يتعرضون للعنصرية المنهجية. وبالمثل، تحتاج تجربة المغتربين الأفارقة ومعاملتهم في إجراءات الترحيل إلى إعادة النظر لتحليل إعادة الإدماج واحترام الحقوق الأساسية للمبعدين في بلدانهم المضيفة والمنشأ. تتمثل إحدى طرق التغلب على هذه القيود في تطوير بعثات قنصلية قادرة تعمل على خلق مستقبل أفضل للمهجر الأفريقي.

[299] هيومن رايتس ووتش، إثيوبيا: مواطنو تيغراي العائدون المحتجزون، المعتدى عليهم – يجب على المملكة العربية السعودية التوقف عن ترحيل مهاجري تيغراي في إثيوبيا، متاح على https://www.hrw.org/news/2022/01/05/ethiopia-returned-tigrayans-detained-abused

11 التجميع – حالة المبادئ التوجيهية

في 4 مايو 2021، أصدرت اللجنة الأفريقية القرار 481 (د-68) 2021 (القرار 481). شدد القرار 481 على الحاجة إلى دراسة حول الاستجابات الأفريقية للهجرة وحماية المهاجرين. كما تضمن اقتراحًا فريدًا: النظر في وضع مبادئ قائمة على حقوق الإنسان تنطبق على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز رفاه جميع المهاجرين.

أظهرت هذه الدراسة بوضوح الحاجة إلى مبادئ توجيهية. كما هو موضح أعلاه، لا توجد صياغة واحدة لحقوق جميع المهاجرين، وبالتالي فإن إعادة صياغة المبادئ التوجيهية ستكون أول وثيقة قارية تحدد المبادئ الرئيسية المتناثرة عبر العديد من الوثائق الإقليمية ودون الإقليمية والدولية في صك واحد.

تظهر هذه الدراسة أيضًا أنه بالنظر إلى الحقائق الأفريقية، يجب أن تتضمن المبادئ التوجيهية مبادئ محددة بشأن المهاجرين بسبب المناخ. هذا اقتراح استثنائي، لأنه يهدف إلى التصدي، على مستوى الاتحاد الأفريقي، لتحديات حقوق الإنسان في العلاقة بين الهجرة وتغير المناخ. ومن شأن القيام بذلك أن يجعل المبادئ التوجيهية للجنة أول محاولة من هذا القبيل على المستوى الدولي.

تظهر الدراسة أيضًا الحاجة إلى المبادئ التوجيهية لتوسيع القيم الأفريقية لحقوق المجموعة أو حقوق الشعوب للمهاجرين. وسيعكس هذا النهج، الذي يتجاوز الحماية الفردية للمهاجرين التي تركز على اليورو، فضائل الميثاق الأفريقي والمناخ الترحيبي الذي توفره المجتمعات الأفريقية للمهاجرين.

كما أظهرت الدراسة أن المبادئ التوجيهية يجب أن تتضمن ضمانات للحفاظ على أنماط الحياة الرعوية والبدوية. بالنظر إلى الحقائق بالنسبة لأولئك الذين تعبر ثقافاتهم ومجتمعاتهم الحدود بطرق فريدة للقارة، يجب أن تعالج المبادئ القضايا التي تواجهها المجتمعات عبر الحدود في قارتنا بسبب الحدود التي رسمها المستعمرون الأوروبيون، وكذلك تأثير تغير المناخ. يجب أن تتناول حماية التنقل الرعوي أيضًا أراضي المراعي كشرط أساسي للحفاظ على نمط الحياة الرعوية وكذلك أهمية حماية الثروة الحيوانية.

أظهرت هذه الدراسة أيضًا مخاوف بشأن جمع البيانات الشخصية طوال عملية هجرة المهاجرين. وكما أظهرت مبادرات أفريقية أخرى، فإن جمع البيانات عن عمليات الهجرة أمر أساسي للفهم التجريبي والقائم على الأدلة لتدفقات الهجرة في أفريقيا.[300] ومع ذلك، فإن احتمال حدوث خرق للبيانات وسرقتها وفقدانها يثير مخاوف بشأن ضمانات خصوصية البيانات الفردية التي ينبغي مراعاتها في المبادئ التوجيهية.

بالنظر إلى واقع الهجرة والابتكار الإقليمي والحكومي الموجود في القارة، يجب أن تحمي المبادئ التوجيهية أيضًا جميع المهاجرين دون تمييز بين المهاجرين النظاميين أو غير النظاميين أو القسريين أو الطوعيين أو الاقتصاديين أو المناخيين. في الواقع، كما توضح الدراسة، رحبت العديد من الدول الأفريقية والقيم الأفريقية تاريخياً بجميع المهاجرين دون تمييز، بل كبشر يستحقون جميع الحقوق الأساسية.

[300] https://www.migrationdataportal.org/themes/migration-and-data-protection

11.1 من هو المهاجر؟

يجب أن تتضمن المبادئ التوجيهية تعريفًا أكثر شمولًا للمهاجرين يتماشى مع معايير حقوق الإنسان القارية ودون الإقليمية والدولية المعمول بها.

بالنظر إلى صكوك المعاهدات دون الإقليمية والإقليمية المتعددة المعتمدة حتى الآن، لم يكن هناك تعريف واحد للمهاجرين. وبدلاً من ذلك، تعتمد الصكوك المختلفة التي توفر الحقوق للمهاجرين أو مجموعات المهاجرين تعاريف مصممة خصيصًا ذات صلة بهذا الصك المحدد.

على سبيل المثال، تتبنى المادة الأولى من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 تعريفًا أوسع للنازحين من اتفاقية اللاجئين لعام 1951. حيث تعترف بالحاجة إلى حماية الأشخاص الذين يهاجرون بسبب العدوان الخارجي والأحداث التي تخل بالنظام العام، مما يخلق تصوراً أوسع وحماية قانونية للنازحين. لذلك، ينبغي أن يسير التعريف الوارد في المبادئ التوجيهية بهذه الروح الشاملة وأن يأخذ في الاعتبار إطار سياسة الهجرة للاتحاد الأفريقي في أفريقيا وخطة العمل (2018–2030)، التي توصي الدول بمنح "الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين". [301]

تماشياً مع حقيقة أن تغير المناخ لا يزعج النظام العام بشكل متكرر على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، تظهر هذه الدراسة أنه يجب على المبادئ التوجيهية وضع تعريف للمهاجرين بسبب الظروف المناخية الذين يعترفون بالخصائص الأفريقية. توجد تنقلات الشعوب الأفريقية المرتبطة بالظروف المناخية والحماية الإقليمية ودون الإقليمية في صكوك مختلفة. على سبيل المثال، أدى الجفاف الأفريقي الكبير في 1984–1985 إلى هجرة أكثر من 300000 إثيوبي إلى شرق السودان.[302] في عام 1986، أنشأت دول شرق إفريقيا الهيئة الحكومية الدولية للتنمية للاستجابة للجفاف. تعترف المادة 16 (1) من بروتوكول حرية تنقل الأشخاص في الهيئة الحكومية الدولية على المستوى دون الإقليمي بالتنقل الناجم عن الظروف المناخية عبر الحدود الناجم عن الكوارث. على الرغم من أن هذه المبادئ التوجيهية تركز على التنقل الناجم عن الظروف المناخية عبر الحدود الدولية، إلا أن التنقل الناجم عن الظروف المناخية لا يؤثر فقط على المهاجرين الدوليين. حيث يحدث التنقل بدافع من الآثار الضارة للتأثيرات المناخية المفاجئة أو البطيئة الظهور داخل الحدود الوطنية وعبرها. وينطوي على مستويات مختلفة من القيود والوكالة والضعف ويشمل كل من النزوح القسري والهجرة، بما في ذلك إعادة التوطين المخطط لها. يحدث التنقل الناجم عن الظروف المناخية على مسافات مختلفة ويمكن أن يكون مؤقتًا أو متكررًا أو دائمًا. مع الأخذ في الاعتبار هذا الفهم الكامل لهذه الفروق الدقيقة، لا يزال بإمكان المبادئ التوجيهية اعتماد تعريف للمهاجرين بسبب المناخ يركز على أولئك الذين يعبرون الحدود الدولية.

---

301 انظر إطار الاتحاد الأفريقي لسياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل (2018-2030) التي توصي بالحاجة إلى "احترام وحماية وتلبية حقوق جميع الأشخاص، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين" (الصفحة 30).

302 ويفر، جيري ل. "البحث عن البقاء على قيد الحياة: اللاجئون الإثيوبيون الحضريون في السودان ". *مجلة المناطق النامية* 22، رقم 4 (1988): 457 76

303 *انظر* أيضًا 92/71: التجمع الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان/ زامبيا، الفقرة 22)، حيث أكدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب "يفرض التزامًا على الدولة المتعاقدة بضمان الحقوق المحمية في الميثاق لجميع الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، مواطنين أو غير مواطنين".

11.2 طبيعة الحقوق الممنوحة للمهاجرين

بعد اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان ورصد العديد من انتهاكات الحقوق التي يعاني منها المهاجرون الدوليون، توضح الدراسة الحاجة إلى مبادئ توجيهية تمنح الحقوق الأساسية بغض النظر عن سبب تنقل الشخص عبر الحدود الدولية.

أولاً، يجب أن تنص المبادئ التوجيهية على مبادئ عامة، مثل مبادئ المساواة، وعدم التمييز، والحياة، والكرامة الإنسانية، والشخصية القانونية، وحرية الأشخاص وأمنهم، وحظر التعذيب وسوء المعاملة، والاختفاء القسري والمهاجرين المفقودين، والمهاجرين في حالات الضعف. ثانياً، يجب أن تضع المبادئ التوجيهية مبادئ تعكس الطريقة التي يوفر بها القانون الحالي حماية إضافية لحقوق المهاجرين، مع مراعاة التطوير التدريجي والابتكار المدرجين في مختلف أقسام هذه الدراسة. يجب أن تشمل هذه الحقوق الإجراءات القانونية الواجبة، وحقوق ضحايا الجريمة، وحرية الفكر والضمير والدين أو المعتقد، وحرية الرأي والتعبير، والخصوصية والبيانات الشخصية، وحرية التجمع السلمي، والحق في حرية التنقل، والتنقل الرعوي، والطرد، واللجوء، وعدم الإعادة القسرية، والجنسية، والحياة المدنية والسياسية، والملكية، والعمل، والصحة، ومستوى المعيشة اللائق، والتعليم، والثقافة، والأسرة، والحق في بيئة مواتية، والانتصاف، والحماية الدبلوماسية، والمساعدة القنصلية. أخيرًا، نظرًا للحقائق التي تم مسحها أعلاه، يجب أن تتضمن المبادئ التوجيهية مبادئ تحمي المهاجرين المحاصرين في حالات النزاع المسلح وحالات الطوارئ الأخرى. من شأن مجموعة من المبادئ التوجيهية الشاملة أن تتوافق بشكل أفضل مع الحقائق والاتجاهات القارية واحتياجات المهاجرين الذين تنتهك حقوقهم بعد عبورهم الحدود كما هو موضح في هذه الدراسة.

11.3 الحاجة إلى شرط وقائي

يجب أن تكون المبادئ التوجيهية أداة للقانون غير الملزم، تستند إلى قواعد قانونية ملزمة وتعكس ممارسات الدول. كما هو موضح أعلاه، أنتجت المؤسسات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية العديد من المعايير التي تتعامل مع الهجرة والعديد من الممارسات الواعدة. لذلك، يجب أن تعتمد المبادئ التوجيهية بشكل كبير على قواعد المعاهدات الحالية والقانون الدولي العرفي. يجب تطوير هذه المبادئ التوجيهية للتركيز على القيم والأنظمة الأفريقية ووضع معايير مشتركة للسياق الأفريقي. لذلك، يجب أن تتضمن هذه المبادئ التوجيهية أيضًا "شرطًا وقائيًا" لفتح المجال أمام ريادة الأعمال القارية الأكثر إيجابية – كاعتراف رسمي بالطريقة التي تعاملت بها المنطقة ودولها تاريخيًا مع القضايا المتعلقة بالهجرة. يجب أن تكون المبادئ التوجيهية هي مجموعة الحقوق الأساسية والمهمة لجميع المهاجرين. عندما تتبنى دولة عضو في الاتحاد الأفريقي معايير أكثر تقدمية وتستمر في إنشاء معايير جديدة غير مشمولة بالفعل في أي مبادئ توجيهية، يجب أن يكون هناك مجال للدولة العضو لتطبيق معاييرها الجديدة أو الأكثر تقدمية.

11.4 التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

أخيرًا، يجب أن تستند المبادئ التوجيهية إلى المعايير القانونية الملزمة الحالية. وبهذه الطريقة، ينبغي أن تكون المبادئ بمثابة دعوة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وكذلك الاتحاد الأفريقي وأجهزته لإجراء مسح ومراجعة أكثر شمولاً لقوانينها

وصكوكها وسياساتها الوطنية من أجل معالجة الثغرات المحلية في مجال حقوق الإنسان وضمان الامتثال. يجب أيضًا تنفيذ المبادئ التوجيهية ومعالجة الثغرات المحلية في مجال حقوق الإنسان للمهاجرين على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وبهذه الطريقة، سيعمل تنفيذ المبادئ التوجيهية على ضمان الامتثال لتعهدات الحقوق الأفريقية القائمة ولا يمكن أن يصبح فعالاً إلا من خلال التعاون المستمر بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

11.5 الخلاصة:

اتخذت هذه الدراسة نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان وركزت على ديناميات الهجرة داخل القارة وفيما بينها، مع فصول تستكشف الاتجاهات – في الشمال والشرق والجنوب والوسط والغرب وكذلك خارج القارة إلى المهجر الأفريقي. أظهرت الدراسة أهمية ودعما طويل الأمد في القانون والممارسة لحرية التنقل في أفريقيا. كما أظهرت الدراسة أن هناك توافقًا واسعًا في الآراء ومجموعة كبيرة من الممارسات الجيدة التي تنص على حماية حقوق المهاجرين في أفريقيا. وأخيرًا، أثبتت الدراسة الحاجة إلى جعل الاعتراف بهذه الحقوق وحمايتها أكثر انتشارًا في القارة. لذلك، أثبتت الدراسة الحاجة إلى إعادة صياغة قانون غير ملزم ومرن لحقوق جميع المهاجرين الأفريقيين مما سيسمح للجنة الأفريقية بالتحدث بشكل رسمي عن دور الحقوق في حرية التنقل الناشئة في القارة.

12 الملحق – جدول المعاهدات ذات الصلة وحالة التصديقات

الدول	الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، 1951	اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المنظمة للجوانب الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا 1969	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال	اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 1990	اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحالة عديمي الجنسية، 1954 و 1961	اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الهجرة من أجل العمل (المنقحة) لعام 1949 (رقم 97)؛	اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975 (رقم. 143)	اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا
الجزائر	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم (ليس لعام 1961)	نعم (استبعدت أحكام الملحق الثاني)	لا:	لا
أنغولا	نعم	نعم	لا:	نعم	نعم	لا	لا	نعم
بنين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم
بوتسوانا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم (ليس حتى عام 1961)	لا	لا	لا
بوركينا فاسو	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
بوروندي	نعم	نعم	نعم	لا:	لا:	لا:	لا:	نعم (توقيع فقط)
الكاميرون	نعم	نعم	نعم	نعم (توقيع فقط)	نعم:	نعم (استبعدت أحكام الملاحق من الأول إلى الثالث)	نعم	نعم
الرأس الأخضر	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا

جمهورية أفريقيا الوسطى	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم
تشاد	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم
جزر القمر	لا	نعم	نعم:	لا	لا	نعم (ساري المفعول في 15 يوليو 2022	نعم	نعم (توقيع فقط)
كوت ديفوار	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا	نعم
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا:	لا:	نعم
جيبوتي	نعم	(يوجد توقيع)	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم
مصر	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا
غينيا الاستوائية	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم
إريتريا	لا:	(يوجد توقيع)	لا:	لا	لا	لا	لا	نعم (توقيع فقط)
إسواتيني	نعم	نعم		لا	نعم	لا	لا	نعم
أثيوبيا	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	نعم
الجابون	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم
غامبيا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم
غانا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا:	نعم (توقيع فقط)
غينيا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم (توقيع فقط)
غينيا بيساو	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم
كينيا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	لا
ليسوتو	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم
ليبيريا	نعم	نعم	نعم	نعم (توقيع فقط)	نعم	لا:	لا:	نعم

ليبيا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا
مدغشقر	نعم	لا	نعم	نعم	نعم (ليس لعام 1961)	نعم	نعم	نعم
مالي	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم
ملاوي	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم (ليس حتى عام 1961)	نعم	لا:	نعم
موريتانيا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا:	لا	نعم	نعم
موريشيوس	لا:	(يوجد توقيع)	نعم	لا	لا:	نعم	لا:	لا:
المغرب	نعم	لا	نعم	نعم	لا	نعم (استبعدت أحكام الملاحق من الأول إلى الثالث)	لا	لا
النيجر	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم
نيجيريا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم (استبعدت أحكام الملاحق من الأول إلى الثالث)	لا	نعم
ناميبيا	نعم	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم
الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية	لا	نعم (توقيع فقط)	لا	لا	لا	لا	لا	نعم
سان تومي وبرينسيبي	نعم	نعم (توقيع فقط)	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم (توقيع فقط)
السنغال	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم (توقيع فقط)

سيرا ليون	نعم	نعم	نعم	نعم (توقيع فقط)	نعم	نعم	نعم	نعم
سيشيل	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا
الصومال	نعم	(يوجد توقيع)	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم
جنوب إفريقيا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا
جنوب السودان	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	نعم
السودان	لا	نعم	لا:	لا:	لا	لا	لا	لا
بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية	نعم	نعم	نعم (توقيع فقط)	نعم (توقيع فقط)	لا	لا	لا	نعم
رواندا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا:	لا	نعم
تنزانيا	نعم	نعم	نعم	لا:	لا	نعم	لا:	نعم (توقيع فقط.)
توجو	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا:	نعم	نعم
تونس	نعم	نعم	نعم	لا:	نعم	لا:	لا	نعم (توقيع فقط)
أوغندا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا:	نعم	نعم
زامبيا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم (ليس حتى عام 1961)	نعم	لا:	نعم
زيمبابوي	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم (ليس حتى عام 1961)	لا	لا	نعم

دراسة حول الاستجابات الأفريقية للهجرة وحماية حقوق المهاجرين

ACHPR
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

31 Bijilo Annex Layout, Kombo North District, Western Region,
P. O. Box 673, Banjul, The Gambia
Tel: (220) 4410505 / 4410506, Fax: (220) 4410504
E-mail: au-banjul@africa-union.org,
Web: www.achpr.org

An Organ of the African Union

Funded by: